وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة مولود معمري -تيزي وزو-
قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية التركية تجاه دول منطقة الشرق الأوسط في ظل فترة حكم حزب العدالة والتنمية (2002م-2014م)

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إقليمية شرق أوسطية.

إعداد الطلبة:
مولاي ليسيا
سحنون نبيلة

إشراف الأستاذة:
أ. عطيش يمينة

أعضاء اللجنة المناقشة:

الأستاذة: حاكم فصيلة ..... رئيسا.

الأستاذة: يمينة عطيش ..... . مشرفا ومقررا.

لأستاذ: مهدي فتاك ..... مناقشا

السنة الجامعية: 2014-2015

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾.

(التوبة: 105).

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى من كانت مربية وحارسة وشغوفة على مستقبلي، وإلى من ضحت بكل شيء من أجل إسعادنا، إلى من سعت وتسعى دوما لأجلنا، وإلى من كان دعواتها نورا على دربي، أمي الحبيبة.

إلى من استقيت منه دروس الحياة في أي لحظة من لحظات عمري، إلى مثلي الأعلى والدي.

إلى جدتي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى القلب الرائع والنفس الصافية أخي.

إلى شمعة بيتنا أختي.

إلى كل باحث عن فكرة مضيئة تنير له زقاق الطريق

إلى كل طالب علم.

نبيلة

كلمة شكر

بداية نحمد الله تعالى ونشكره شكرا عظيما يقوم بمقام التعظيم والإجلال له على أن أعاننا لإتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بجزيل الشكر للأستاذة المشرفة "عطيش يمينة" على إشرافها على هذا العمل، والتي تحملت معنا مشاق الحرص والتقويم، فكلّ معاني الشكر والإحترام والتقدير لكي أستاذتنا الفاضلة.

كما نتقدم بالشكر إلى أستاذة جامعة-مولود معمري-قسم العلوم السياسية وإلى كل من كان له الفضل في إتمام هذا العمل.

خطة البحث

المقدمة.

الفصل الأول: دعائم قوة الدولة التركية.

المبحث الأول: المحددات الجغرافية والديموغرافية لتركيا.

المطلب الأول: التحديد الجغرافي لتركيا.

المطلب الثاني: العامل الديموغرافي لدولة تركيا.

المبحث الثاني: المقومات الاقتصادية والعسكرية لتركيا.

المطلب الأول: الاقتصاد التركي.

المطلب الثاني: القدرات العسكرية التركية.

المبحث الثالث: القيادة السياسية في تركيا.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي التركي.

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية في تركيا.

المطلب الثالث: دور الجيش في الحياة السياسية التركية.

الفصل الثاني: المتغير والثابت في السياسة الخارجية التركية في ظل حكومة العدالة والتنمية.

المبحث الأول: حزب العدالة والتنمية.

المطلب الأول: نشأة حزب العدالة والتنمية.

المطلب الثاني: المنطلقات الفكرية لحزب العدالة والتنمية.

المبحث الثاني: التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية.

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة.

المطلب الثاني: محفزات الدور الإقليمي التركي.

المبحث الثالث: الإستراتيجية التركية الجديدة.

المطلب الأول: متغيرات السياسة الخارجية التركية في الفترة ما بين 2002–2011.

المطلب الثاني:متغيرات السياسة الخارجية التركية في الفترة ما بين 2011–2014.

الفصل الثالث: تركياوالشرق الأوسط:علاقات الاستيعاب والاستبعاد.

المبحث الأول: تركيا ودول الجوار الجغرافي: إيران وإسرائيل.

المطلب الأول: السلوك الخارجي التركي اتجاه إيران.

المطلب الثاني: السلوك الخارجي التركي اتجاه إسرائيل.

المبحث الثاني: تركيا والدول العربية:السعودية، مصر وسوريا.

المطلب الأول: السلوك الخارجي التركي اتجاه السعودية.

المطلب الثاني: السلوك الخارجي التركي اتجاه مصر.

المطلب الثالث:السلوك الخارجي التركي اتجاه سوريا.

المبحث الثالث: المسار المستقبلي للسياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول:السيناريو الأول: سياسة خارجية تركية ذات صبغة أمريكية.

المطلب الثاني:السيناريو الثاني: سياسة خارجية تركية ذات صبغة أوروبية.

المطلب الثالث: السيناريو الثالث: سياسة خارجية تركية ذات صبغة تركية محضة.

الخاتمة: خلاصة واستنتاجات.

مقدمة:

لعبت تركيا عبر التاريخ و العصور أدوارا حاسمة، إذ شكلت ملتقى لمختلف الحضارات البشرية في قلب العالم القديم(أوروبا، إفريقيا، آسيا)،كما مثلت إسطنبول عاصمة لثلاث اكبر إمبراطوريات شهدها التاريخ ، بدءا من الرومان، البيزنطيين وصولا إلي الإمبراطورية العثمانية والتي انتهت بانهيار الخلافة الإسلامية فيها و من ثم الإعلان عن قيام الجمهورية التركية الحديثة عام 1923.

وفي نطاق السياسة الخارجية، استمر تأكيد انتماء تركيا إلى العالم الغربي، خصوصا طلب الانضمام إلى الأسرة الأوروبية منذ عام 1949، ومن ثم مشاركتها في حلف الأطلسي 1952، كما تم توقيع اتفاق أنقرة بين الجماعة الأوروبية و تركيا عام 1963 أين تم الوصول فيه إلى إمكانية انضمام تركيا مستقبلا إلى الاتحاد الأوروبي، ومن ثم السعي الحثيث لأن تصبح عضوا كاملا في الاتحاد الأوروبي.

ومع مطلع 1992،كان على تركيا أن تطور وتعدل توجهات سياستها الخارجية على وقع ديناميات البيئة العالمية المتحولة عقب أفول الحرب الباردة، ومن ثم حاولت تركيا البحث عن دور إقليمي فاعل في المنطقة، خصوصا بعد وصول حزب العدالة و التنمية للحكم واستلامه السلطة عام 2002،أين قاد زعماء الحزب تركيا وفقا لرؤية جديدة تتسم بالنشاط والديناميكية والطابع التعددي والتي تقوم على التخطيط الاستراتيجي طويل المدى، وبشكل يختلف عن الأدوار التي قامت بها سابقا، وبالشكل الذي يمكنها من ممارسة التأثير في قضايا دول الجوار المحيطة بها وان تكون وسيطا مقبولا عربيا و دوليا في النزاعات الإقليمية خصوصا، ومن ثم استعدادها ليس فقط لتقليل المشاكل مع دول الجوار، بل الوصول إلي تصفيرها.

وبالنظر للتغيرات التي طرأت على المستوي العالمي بعد أحداث 11سبتمبر 2001،و انعكاسات ذلك على منطقة الشرق الأوسط ،بدءا من الحرب على العراق 2003،تطورات التسوية السياسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إلى بروز إيران كقوة إقليمية ذات نفوذ بمنطقة الخليج العربي، وصولا إلى موجة ثورات الربيع العربي، كان على تركيا إعادة جدولة

أجندتها الإقليمية و تغيير التوازنات استجابة لمصالحها القومية و الوطنية وفقا لاستراتيجية تنبثق من عمق وثقل حجمها السياسي وميزات موقعها الجيوسياسي المحوري وعبر توظيف تاريخها الإمبراطوري العثماني.

والى جانب هذا الدور التركي الجديد الفاعل و المؤثر الذي تسعي تركيا لأدائه في المنطقة، فان المقاربة التركية الجديدة في السياسة الخارجية أخذت بعين الاعتبار متغيرات البيئة السياسية الداخلية لاسيما التركيز على التحول الداخلي من توطيد الاستقرار السياسي و إنماء القدرات الاقتصادية للبلاد من خلال إتباع سلسلة من الإصلاحات.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. التعرف على طبيعة الدور التركي الجديد الذي تحاول تركيا حزب العدالة والتنمية أن تلعبه في منطقة الشرق الأوسط.
2. قراءة وتحليل الأبعاد السياسية والاستراتيجية لدور تركيا الجديد في منطقة الشرق الأوسط.
3. إبراز أهم العقبات التي تواجه الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.
4. قراءة وتحليل طبيعة العلاقات التركية وجوارها الجغرافي الشرق الأوسطي ولاسيما العربي منه.

أهمية الدراسة:

بالنظر إلى صعوبة ضبط المحددات الأساسية لأي سياسة خارجية لأية دولة في العالم، وكذا تحديد أولوياتها خصوصا وفي فترة ما بعد الحرب الباردة والتغيرات التي أعقبتها، برزت مفاهيم وتحاليل لتفسير سلوكيات الفواعل الدولية ومن ثم مدي تأثيرها علي توجيه وتحديد سياسات الدول.

وبالإشارة إلى تركيا كنموذج في السياسة الخارجية، نحاول من خلال موضوع دراستنا إبراز الدور التركي تجاه جوارها الشرق الأوسطي ولاسيما العربي منه، والذي يعد خصوصا من الأبعاد الجديدة في التحليل خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية ذو الخلفية الإسلامية ومن ثم مدي تأثيرها في المنطقة كقوة ذات ثقل ووزن في المنطقة.

أسباب اختيار الموضوع:

- **الأسباب الذاتية:**

- الميول الشخصي والفضول، ومعرفة الشؤون التركية واهتماماتها على الصعيد الإقليمي والدولي خاصة وأنه يتسم بالحداثة.
- إنّ الواقع المهم وراء الرغبة الشخصية في تناول موضوع السياسة الخارجية التركية هو دراسة الديناميكيات والتفاعلات في إطار العمل الدبلوماسي والحركية الدولية والعالمية، وهذا لكشف العلاقات الخارجية التركية مع الأهمية الإستراتيجية.
- الميول والرغبة حول الإلمام بمواضيع ونظريات السياسة الخارجية في الشؤون الشرق أوسطية.

- **الأسباب الموضوعية:**

يحاول الموضوع أن يقدم نظرة تحليلية للأسباب والدوافع التي تحرّك وتتحكم في سلوكيات الدولة التركية على المستوى الإقليمي، ليس بالاكتفاء بوصف الظواهر فحسب بل و بربطها مع مجموعة من المقاربات النظرية والمنهجية التي تساعد على التحليل من جهة، وعلى فك العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة المتحكمة في السلوك الخارجي التركي، وذلك لإعطاء صورة تفسيرية منطقية لبروز قوى دولية ذات أدوار إقليمية فاعلة، كما لا تخلوا النظرة الموضوعية من البعد الإستشرافي كمسعى لتوقع مستقبلها في المنطقة باعتبارها دولة لها أهمية بالغة على المستوى الإقليمي والعالمي.

الإشكالية:

لقد أدت التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية لحقبة ما بعد الحرب الباردة إلى إحداث تغيرات جذرية على مستوى النظام الدولي والإقليمي، حيث أثرت على خيارات وتوجهات السياسة التركية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وإعادة النظر في صياغة سياستها وفق رؤية براغماتية تخدم المصلحة القومية انطلاقا من تركيبتها الحضارية إزاء مختلف الدوائر الجيوسياسية.

وفي هذا السياق نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أثر وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة على توجهات السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية

– ماهي المحددات التي قامت عليها السياسة الخارجية التركية الجديدة؟

– ما طبيعة الأهداف والمبادئ التي ارتكزت عليها السياسة الخارجية الجديدة لتركيا حزب العدالة والتنمية؟

– ماهي الأبعاد الاستراتيجية للدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط؟

– ماهي انعكاسات السياسة التركية الجديدة في علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي؟

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** يستعرض البحث العهدة الرئاسية لحزب العدالة والتنمية خلال الفترة الممتدة بين 2002م إلى عام 2014م وهي الفترة التي حقق فيها حزب العدالة والتنمية انتصارا واستلامه السلطة في البرلمان وكذا على الحكومة بمفرده، وما تلي ذلك من تغيرات على مستوي التوازنات الداخلية وبالخصوص على

مستوى السياسة الخارجية. ولكن ذلك لا يمنع العودة إلى التسلسل التاريخي للوقائع التي سادت قبل فترة 2002، والتطورات التي شهدتها دوائر صناعة القرار في تركيا ومن ثم التحولات التي طرأت على الفكر الاستراتيجي التركي.

- **الحدود المكانية:** سنركز في دراستنا على المجال الجغرافي التركي، وإدراج المجال الإقليمي بحكم علاقات المد والجزر السائد بين كل من تركيا ونظيرها من الدول العربية(جمهورية مصر، المملكة العربية السعودية و سوريا) من جهة و من جهة أخرى إيران بحكم دورها المتنامي في المنطقة ومن ثم إسرائيل.

فرضيات الدراسة:

انطلقت الدراسة من فرضية مفادها:

- أن وصول حزب العدالة والتنمية إلي سدة الحكم في تركيا أدى إلى تغيير توجهات سياستها الخارجية تجاه دول الجوار الجغرافي.

وفي هذا الصدد تم صياغة مجموعة من الفرضيات التالية:

– التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية هي نتيجة لإفرازات التحول في النسق الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة.

– إن تغيرات البيئة الداخلية التي عرفتها تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية أدت إلي إحداث تحول لافت في السياسة الخارجية التركية.

– إن التوجه الاستراتيجي لحكومة "أردوغان" تهدف إلي زعامة التغير في المنطقة الشرق الأوسطية.

الإطار المنهجي:

لتحقيق دراسة علمية لابدّ من الاعتماد على مجموعة من المناهج التي تساعد على فهم الظاهرة محل الدراسة بكل علمية وموضوعية، لذا وجدنا من الضروري استخدام بعض المناهج العلمية للتقرب أكثر من الظاهرة ومنها:

المنهج التاريخي:اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي وذلك في ظل تتبع التطورات التي حدثت على مستوى السياسة الخارجية التركية مرورا بالمرحلة الزمنية التي سادت قبل وصول حزب العدالة والتنمية أي عهد الحكومة الأربكانية وحزب الرفاه، ولكي يكون مدخلا لاستعراض دور تركيا تجاه قضايا المنطقة والعلاقة التي تربطها بجوارها الجغرافي، ذلك بجمع الحقائق وترتيبها ومن ثم تحليلها، وتفسير تلك الأحداث التي أعقبت فترة2002 وما رافق ذلك من تغيرات بنيوية وهيكلية سواءا على المستوى الداخلي أو الخارجي، المحلي أو الإقليمي.

المنهج النظمي: من خلال دراسة النظام السياسي ودور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صناعة القرار الخارجي لدولة تركيا، وكذا التركيز على التغير الذي طرأ في السياسة الخارجية التركية، والذي ما كان له أن يحدث لولا تغييرا حدث على مستوى البيئة السياسية الداخلية ومن ثم تأثير بنية النظام الدولي على السلوك الخارجي لتركيا تجاه الشرق الأوسط خلال وبعد وصول حزب العدالة والتنمية.

المنهج المقارن: وذلك لإدراك أوجه الاختلاف والاستمرارية في توجهات السياسة الخارجية في فترة زمنية معينة قبل وبعد وصول حزب العدالة والتنمية وذلك من حيث الأهداف والآليات التي اعتمدتها في تفعيل سياستها سواءا الداخلية منها أو الخارجية ومن ثم مقارنة السياسة الخارجية التركية خلال فترات متباعدة وكذلك مقارنتها بالعديد من السياسات الخارجية لدول أخرى كدول الشرق الأوسط.

المنهج التحليلي الإستشرافي: من خلال قراءة ومحاولة التنبؤ لمستقبل خيارات توجهات السياسة الخارجية التركية نحو منطقة الشرق الأوسط عامة.

المقاربات النظرية للدراسة:

- **المقاربة الواقعية:** وذلك لتفسير موقع المصلحة القومية لتركيا في توجهاتها الإقليمية، بالإضافة إلى دور القوة العسكرية التركية في تحقيق الأمن القومي التركي وحماية بعض المبادئ الأتاتوركية للجمهورية التركية.
- **المقاربة الليبرالية:** من خلال إبراز الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط من خلال تفسير حالة التعاون والاعتماد المتبادل التي انتهجتها تركيا وهذا من خلال التعاون مع دول المنطقة وكسب مصالح مشتركة.
- **المقاربة البنائية:** لإيضاح ودراسة توجه السياسة الخارجية التركية نحو الشرق الوسط بالتركيز والأخذ بعين الاعتبار البعد القيمي والديني، على أساس أن تركيا والدول الشرق أوسطية تشترك في نفس المصير والدين الإسلامي، ومحاولة العودة للإرث الحضاري العثماني، وهذا ما تبناه حزب العدالة والتنمية بعد وصوله إلى السلطة عام 2002م.

بالإضافة إلى هذه النظريات، ثمّ الاعتماد على نظريات جزئية وذلك حسب الحاجة إليها في الموضوع متمثلة في:

- **نظرية صنع القرار:** تمّ الاعتماد عليها لدراسة توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الوسط وتحديد الجهات الفاعلة في صياغتها، كون التغيير الذي طرا على السياسة الخارجية التركية حدث لتحقيق غاية معينة وكان ذلك قائم على تخطيط استراتيجي طويل المدى ووفقا لرؤية موضوعية وعقلانية.
- **نظرية الدور:** من خلال رصد وتتبع أبعاد الدور الإقليمي التركي الأخذ بالتبلور والتنامي بعد تولي حزب العدالة والتنمية لمقاليد السلطة، آخذا بعين الاعتبار مقومات الدولة التركية (عناصر قوة الدولة التركية)، على أساس أن المقصود بالدور يرتبط أساسا بمستوى حجم ما تملكه الدولة من إمكانيات ومقدرات، ومن ثم إعادة تقدير الرؤية الاستراتيجية لتركيا ودورها في

المنطقة، عبر اتخاذها لمجموعة من السياسات والمواقف والتدخلات في قضايا المنطقة وبالتالي ما يمكنها من ممارسة التأثير على أرض الواقع.

الإطار المفاهيمي:

استكمالا للمنهجية اللازمة لإتمام العملية البحثية لابدّ من تحديد المفاهيم والمصطلحات التي قامت عليها هذه الدراسة وهي:

- **مفهوم السياسة الخارجية:** إنّ الدارس لموضوع السياسة الخارجية تواجهه بعض الصعوبات خاصة تلك المتعلقة بوضع تعريف دقيق وشامل للسياسة الخارجية، ومع ذلك يمكن إعطاء التعارف التالية:

-يعرّفها "**مارسيل ميرل**" بأنها "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود"[1].

-ويعرّفها "**تشارلز هيرمان**" على أنها "تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدول الخارجية".[2]

-ويعرف "**محمد السيد سليم**" السياسة الخارجية بأنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".[3]

وعليه فالسياسة الخارجية هي عملية صياغة مجموعة سلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي، بناءا على تحديد مسبق لمجموعة الأهداف والأولويات والتي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية وتعمل على توجيهها.

---

[1]-سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، (عمان: دار وائل للنشر، ط.2 ،2006)، ص. 15.

[2]-محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.2،1997)، ص .7.

[3]-أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009)، ص .20.

- **مفهوم الشرق الأوسط:**

ظهر تعبير الشرق الأوسط لأول مرة سنة1902 حيث أطلقه المؤرخ الأمريكي"**ألفريد تايد ماهان**"ليدل على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية ومركزه الخليج العربي.[4]

فمفهوم الشرق الأوسط له دلالة جغرافية غير واضحة، ففي الحقيقة نجدة مصطلح مائع ليس له ثبات وحدود غير واضحة، فالمراد به منطقة تتسع وتتكمش وبدون ضوابط وذلك حسب الأهداف والمصالح، فلها عدة دلالات منها:

-يطلق على بعض الدول العربية (العراق، سوريا، الأردن، لبنان، فلسطين، السعودية، دول الخليج، اليمن، مصر) بالإضافة إلى دول غير عربية مثل إيران وتركيا وذلك في أضيق الصور.

وفي بعض الأحيان يضاف إليها السودان، مع توسع حلقة الدول الأجنبية لتشمل باكستان، قبرص، وفي أوسع الصور يطلق على كافة الدول العربية تقريبا، ويمتد إلى المحور الشرقي ليشمل الهند.

وقد تم طرح هذه الفكرة كبديل للقومية العربية ومن ثم بناء شرق أوسط متعدد القوميات، وإنشاء هوية جديدة ستؤدي إلى طمس الهوية العربية، وإعادة تفكيك المنطقة وترتيبها من جديد وفقا لخريطة جيواستراتيجية جديدة تخدم الترتيبات الدولية.[5]

ويقوم التعريف الاصطلاحي لمفهوم الشرق الوسط على أنه مصطلح سياسي في المقام الأول من حيث نشأته واستخدامه، حيث لا يشكل وحدة جغرافية متجانسة، وهذه التسمية غير مستمدة من طبيعة المنطقة نفسها وخصائصها البشرية والثقافية، ولكن من حيث علاقاتها بالغير، إذ يعرف بأنه:

---

[4]- طايل يوسف عبد الله العدوان، **الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)**، بحث لنيل درجة الماجستير، (جامعة الشرق الأوسط: قسم العلوم السياسية، 2013)، ص. 8.

[5]-يحيى أحمد الكعكي،**الشرق الأوسط وصراع العولمة**،(بيروت:دار النهضة العربي، ط.2، 2002)،ص.120.

- خليط من الشعوب والجماعات الثقافية والقومية، تدخل في تكوينه دول عربية وأخرى غير عربية مثل تركيا وقبرص وإثيوبيا وأفغانستان وباكستان وإيران وإسرائيل فيما تخرج منه دول المغرب العربي.
- المنطقة الإقليمية التي تتوسط الشرقين الأدنى والأقصى وتتمتع بمواصفات وتراكيب وتعقيدات ومسالك تربط شرق الكرة الأرضية بغربها، وتتألف من مجموعة من أقاليم متنوعة تقع في غرب آسيا والتي تتوسط العالم وتحيط بها بحار عديدة وهذه المنطقة تعد من أغنى مناطق العالم بثرواتها النفطية.[6]
- كما يعرفه البعض على أنه المنطقة الممتدة من شرق البحر المتوسط، إلي البحر الأسود جنوبا، وصولا إلي المحيط الهندي وإيران. فهي بذلك حلقة وصل بين آسيا وأوروبا، ورابط بين المحيط الهندي والبحر المتوسط عبر خليج العقبة وقناة السويس وكذا عبر مضيق البوسفور والدردنيل.[2]

-تعريف الوكالة الدولية للطاقة النووية:

قدمت الوكالة الدولية للطاقة النووية تعريفا جديدا لحدود الشرق الأوسط إذ حددته بالمنطقة الممتدة من الجمهورية العربية الليبية غربا إلى جمهورية إيران الإسلامية شرقا وبين سوريا شمالا إلى جمهورية اليمن الشعبية جنوبا وهذه الدول هي (مصر، ليبيا، الكويت، إيران، العراق، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، عمان، سوريا، الأردن، اليمن، لبنان، السعودية، بالإضافة لإسرائيل) وهذا التعريف استبعد تركيا وقبرص كونهما أعضاء في حلف الشمال الأطلسي).

-تعريف الأمم المتحدة:

---

[6]- أحمد سليمان سالم الرحاحلة، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات** "، بحث لنيل درجة الماجستير، (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2014)، ص. 8.

[2]- Denis Ferrand ,**regards sur le monde actuel, « le Proche et le Moyen Orient , un foyer deconflits depuis la fin de la première guerre mondial »**, sur le site : http://www2.ac-lyon.fr/lyc01/cotiere/IMG/pdf/Cours_Proche_et_Moyen_Orient.pdf(10/11/2015).

عرفت الأمم المتحدة الشرق الأوسط بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غرباً حتى إيران شرقا و من سوريا شمالاً حتى اليمن جنوبا، و لكن الأمم المتحدة عادت و أجرت حول سبل و وسائل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفي عام 1989أعادت تعريف المنطقة على أساس أنها كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والتي تضم اثنين وعشرين دولة، بالإضافة إلي إيران وإسرائيل.[7]

وعليه، يمكن القول أن مصطلح الشرق الأوسط مصطلح سياسي أكثر منه جغرافي، وهو صعب التحديد بصورة قاطعة، وهو ليس مجرد ابتكار لفظي في قاموس السياسة العالمية منذ أواخر القرن الماضي، بل السبب في صعوبة تحديده راجع إلى اعتبار الإقليم هلامي القوام يتسع ويضيق بحسب الأهداف والتصنيفات والمصالح نظرا لما تتميز به المنطقة من خصوصيات جغرافية، تاريخية حضارية واقتصادية.

أدبيات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على عدد من الدراسات، السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية ومن هذه الدراسات ما يلي:

الدراسات العربية:

1 -دراسة أحمد داوود أوغلو (2010): العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول جاء بعنوان "**الإطار المفاهيمي والتاريخي**" يشتمل ثلاثة فصول تناولت مقاييس القوة والتخطيط الإستراتيجي، وشرحا لمعادلة القوة وعناصرها الثابتة والمتغيرة وإعادة تحليل لعناصر القوة التركية، وبيانا لأوجه قصور النظرية الإستراتيجية التركية والنتائج المترتبة عليها، وعرضا للإرث التاريخي والبنية التحتية للثقافة السياسية التركية، وتطوراتها بعد انتهاء الحرب الباردة، وحمل القسم الثاني عنوان "الإطار النظري: الإستراتيجية المرحلية

[7]- أحمد سليمان سالم الرحاحلة، مرجع سابق الذكر، ص.24.

والسياسات المرتبطة بالمناطق الجغرافية". واشتمل القسم الثالث على الوسائل الإستراتيجية والسياسات الإقليمية، التي رأى "أوغلو" أنها ستحقق لتركيا مكانتها المرموقة في الساحة الدولية، وبحثت بقية فصول الباب الثالث قضايا التحول الإستراتيجي في البلقان، والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى في ظل توازن القوى الأورو– آسيوية، والإتحاد الأوروبي، مصحوبا بتحليل لعلاقة متعددة الأبعاد والمستويات، بما فيها علاقات الإتحاد الأوروبي في سياق التحولات التاريخية.

2 -**دراسة محمد عبد العاطي وآخرون (2010)**: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. تناولت هذه الدراسة التطورات والتغيرات البنيوية التي حدثت في تركيا على مستوى الدولة والمجتمع منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002 حتى الآن، وكيف انعكس هذا التطور وذلك التغير على الداخل اقتصادا وسياسة وثقافة، وكيف امتد إلى الخارج حضورا وتأثيرا. وتم تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين: الأول ركّز على الداخل محاولا إبراز التحديات التي تواجه تركيا/العدالة والتنمية، وكيفية تعامله معها، وتمّ تخصيص القسم الثاني للخارج وذلك لمعرفة البيئة الإقليمية والدولية التي تمارس فيها تركيا (العدالة والتنمية) سياستها الخارجية وكيف ستتعامل مع ملفاتها الشائكة وقضاياها المعقدة.

3 -دراسة (JEAN KURDS,2010) بعنوان:

Turkish role in the Middle East stat of succession to the interior minister Dawood Oglu.

الدور التركي في الشرق الأوسط من الخلافة إلى وزير الداخلية داوود أوغلو.

هتفت الدراسة إلى إبراز السعي الحثيث الذي قام به "تيمورلنك" من شرق الإمبراطورية، بهدف احتلالها والأضرار التي توالت عليها بالشكل الذي أدي إلي تعطيل الكثير من شؤونها و من ثم إلحاق الهزيمة على السلطان "بيازيد" بالقرب من أنقرة عام

1402، موظفا في ذلك المنهج التاريخي التحليلي لاستبيان الحقائق المتعلقة بالدور التركي ولكي يكون مدخلا لتفسير وتحليل الزحف والتمدد الشيعي الإيراني بقيادة "الشاه إسماعيل الصفوي" مستخدما في ذلك أساليب القوة في كل من كورديستان والأناضول التي أصبحت بعد قرن ما يصطلح عليه بتركيا، ومن ثم مدي قدرة العثمانيين على التصدي للهجوميات التي تعرضت لها الإمبراطورية من ناحية الإمارات والمماليك المسيحية في أوروبا غربا، بالشكل الذي جعل اسم "الترك" يثير الرعب والخوف لدي الأوروبيين بعد الحروب الناشبة بين العثمانيين والصليبين في شرق أوروبا. ولقد برز هذا الخوف أكثر في رد فعل الزعماء العنصرين للأحزاب الوطنية المتشددة بخصوص الإسلام وبخاصة بعد انحياز "غيرت فيلدر" السياسي العنصري في هولندا على عدد معتبر من أصوات الناخبين في بلاده وذلك بهجومه "لأردوغان" وإظهاره في صفة إرهابي خطير، وكذا تحريكه للمشاعر العنصرية في البلاد، وتخويفه للمجتمع بانتشار الإسلام واكتساحه أوروبا ومن ثم استيلائه على حضارتهم.

4 -دراسة (Yossi Alpher, 2011) بعنوان:

Relationship with Turkey and Iran : the « periphery » dimension.

العلاقات الإسرائيلية المتوترة مع تركيا وإيران: بعد "شد الأطراف".

تشير هذه الدراسة إلى المرتكزات والدعائم التي تقوم عليها علاقات إسرائيل مع الدول غير العربية كتركيا وإيران وإثيوبيا، والتي تتقاسم الحدود مع الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وكذا الأقليات الطائفية والتي تجمعها بإسرائيل مخاوف أو عداوة للقلب والمركز العربي السني بهدف تطويق وحظر امتداده.وقد أشارت الدراسة إلي أن هذه الأسس قامت على مبدأ جاء به وزير الدفاع الإسرائيلي "دفيد ين جريون" والمسمى بـ "شد الأطراف" إذ يهدف إلى الوقوف في وجه الدول العربية ذي النزعة القومية والتصدي لها، كونها تعارض الوجود الإسرائيلي من خلال تحالفها مع دول غير عربية لها وزن في المنطقة. وبالتالي تعميق الفهم

فيما يتعلق بإستراتيجية صناعة القرار في إسرائيل وبحثها عن الأمن الإقليمي وذلك بعد التغيرات التي حصلت سواءا في إيران(نجاح الثورة الإسلامية) وكذا في تركيا، ومن ثم بحث إسرائيل عن هويتها في الشرق الأوسط والاعترافبالحقائق الإقليمية القائمة.

بناءا على ما سبق:

5 -فقد ارتأينا أن تكون دراستنا كمحاولة للإلمام بموضوع السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال فترة وصول حزب العدالة والتنمية، وهي مرحلة شهدت تحولات جذرية وتغيرات بنيوية من العمق داخليا وباتجاه دول الجوار الإقليمي بالخصوص.

6 -سنحاول التركيز على أهم الدوافع والعوامل التي جعلت من تركيا قوي إقليمية فاعلة في منطقة الشرق الأوسط وذات تطلع قيادي، من خلال القراءة المتأنية والمتابعة لعلاقاتها مع الدول المجاورة التي تمثل عمقا استراتيجيا لا يمكن تجاهله.

7 -وفي الأخير ستتطرق الدراسة إلى الأفاق المستقبلية لمسار التوجه التركي الخارجي وعلاقاتها بمنطقة الشرق الأوسط.

تقسيم الدراسة:

تناولت هذه الدراسة موضوع السياسة الخارجية التركية تجاه دول منطقة الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002م، حيث تضمنت ثلاثة فصول، الأول تطرق إلى مختلف القدرات والمقومات الجيوإستراتيجية سواءا العسكرية الاقتصادية أو الجغرافية منها وكذلك السياسية التي تتميز بها تركيا و التي مكنتها من أداء دور جديد في محيطها الإقليمي. أما الفصل الثاني فقد ركز على أهم المرتكزات والأهداف التي تسعى السياسة الخارجية التركية الجديدة المتعددة الأبعاد في تحقيقها ومن ثم إبراز دوافع النفوذ التركي في منطقة الشرق الأوسط والأسباب التي دفعتها لتغير وجهتها باتجاه الشرق، في حين عالج الفصل الثالث والأخير واقع السياسة الخارجية التركية تجاه محيطها الجيوسياسي

الشرق أوسطي سواء نحو دول الجوار الإقليمي كالجمهورية الإسلامية الإيرانية وإسرائيل أو مع دول الجوار العربي ومنها المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، مع إبراز أهم نقاط التقاطع والتوافق في علاقاتها مع تلك الدول، ليخلص الفصل بمبحث أخير يعالج فيه المسار المستقبلي للسياسة الخارجية التركية من خلال التطرق إلى بدائل التوجه التركي مستقبلا.

تعتمد الدول في سياستها الخارجية على مجموعة من العوامل والدوافع الإستراتيجية، الاقتصادية، الأمنية، القومية، الثقافية، الدينية، والجغرافية ،وقد تتباين هذه العوامل أو المنطلقات في سياستها الخارجية من دول إلي أخري، فتارة تكون ثابتة وتارة أخري تتغير، وتختلف بحسب ما تمليه مصالح الدول من وقت لآخر ومن حاكم لآخر، على أساس أن السياسة الخارجية هي "منهج عمل أو خطة ترسيم العلاقات الخارجية لدولة معينة وغيرها من الدول بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية" [1]، وبقدر ما تعلق الأمر بسياسة تركيا الخارجية والتي رسمت انطلاقا من عدة عوامل ووفق متغيرات واعتبارات محددة.

نحاول في هذا الفصل دراسة مختلف الأبعاد والمحددات السياسية الخارجية التركية التي من خلالها يمكن رصد مختلف المتغيرات سواءا على البيئة الداخلية والبيئة الخارجية التي تمنح فرص وقيود لصياغة سياسة خارجية تتلاءم مع الإمكانيات والقدرات التي تتوفر عليها تركيا انطلاقا من إبراز مجمل مقوماتها الجيوإستراتيجية.

كما نحاول في الأخير معرفة تفاعلات النظام السياسي التركي ودور الجيش في مسألة صنع القرار في الحياة السياسية وذلك بإتباع الخطوات التالية:

- ← حيث سيتم تناول المحددات الجغرافية والديموغرافية لتركيا في إطار المبحث الأول، وسنخصص المبحث الثاني للمقومات الاقتصادية والقدرات العسكرية التركية، ولكي يكون ذلك مدخلا لفحص متغير القيادة السياسية في تركيا في المبحث الثالث والأخير وذلك بالتطرق إلي طبيعة النظام السياسي التركي ومن ثم دور الأحزاب السياسية و الجيش في الحياة السياسية في تركيا.

[1]-الأكاديمية العربية المفتوحة، **السياسة الخارجية**، إعداد قسم الدراسات والأبحاث في الأكاديمية، (كلية القانون والسياسة، 2007-2008)، ص.21.

المبحث الأول: المحددات الجغرافية والديموغرافية لتركيا.

تركيا كإحدى الدول المحورية، فموقعها زاد من أهميتها سواءا على الصعيد الإقليمي أو الدولي، لذا نحاول في هذا المبحث إبراز أهم المضامين والمقاومات على مستوى البيئة الداخلية والتي سمحت لتركيا الدولة أن تبرز كقوة إقليمية.

المطلب الأول: التحديد الجغرافي لتركيا.

تتربع تركيا على موقع جغرافي فريد من نوعه كونه حلقة وصل وجسر باتجاه كل من إفريقيا وأوراسيا، وعلى حدّ قول وزير خارجية تركيا "**أحمد داود أغلو** " **Ahmed Davut Oglu**" فهي:

«بلد مركز، ذو هويات إقليمية متعددة لا يمكن اختزاله في ضفة واحدة موحدة... فتركيب تركيا ألّيمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العددي من المناطق، ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر...»

«...ستكون التزامات تركيا من التشيلي إلى اندونيسيا، ومن إفريقيا إلى آسيا الوسطى، ومن الاتحاد الأوروبي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي جزءا من مقاربة شاملة للسياسة الخارجية وستجعل المبادرات تركيا فاعلا عالميا. »[2]

فالموقع الجغرافي التركي تاريخيا، حضاريا وإستراتيجيا وحتى من ناحية التركيبة الإقليمية شكل ذلك نقطة أساسية للتوجه والانطلاق نحو العالمية ومنه بناء رصيد عالمي وليس فقط استغلال هذا المركز للارتقاء على المستوى الإقليمي، وانطلاقا من هذا الأساس عملت تركيا على إيجاد بدائل وخيارات تمكنها من تحقيق ذلك، والتي حددت الدور التركي

[2]– علي حسين باكير (وآخرون)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، **ط**، 2010)، ص ص. 19، 20.

الإقليمي وكذا الدولي، والأخذ بعين الاعتبار الأهمية الإستراتيجية وكذا مجموعة من المقومات التي تتميز بها والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 - الموقع الجغرافي والثنائية القارية (آسيا وأوروبا):

بعد زوال الخطر المحدق من آسيا باتجاه تركيا (انهيار الإتحادالسوفياتي)، انتهت مهمة تركيا باعتبارها خط الدفاع المتقدم لحلف شمال الأطلسي NATO، هذه المتغيرات جعلت تركيا تستمر في الحفاظ على أهميتها الإستراتيجية بالنظر إلى موقعها الجغرافي المتميز، والذي يعد كحلقة وصل بين كل من القوقاز، البلقان والشرق الأوسط، بالإضافة إلى إطلالها على البحر الأسود، مرمرة، والبحر المتوسط، فضلا عن تحكمها في مضيقي البوسفور والدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا.[3]

تعتبر تركيا نقطة التقاء قارات العالم القديم (آسيا، أوروبا، إفريقيا)، فهي جسرا ما بين قارتي آسيا وأوروبا، وتفصل تركيا الأسيوية عن الأوروبية بمضيقي البوسفور والدردنيل، زيادة عن بحر مرمرة، مما يشكل معا ارتباط للمياه بين البحر الأسود والمتوسط، فهذه الخاصية مكنتها من خلق شبكة تفاعلات مع محيطها المجاور، وبالتالي التأثير والتأثر بمختلف العناصر السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية القائمة في محيطها[4].

تركيا دولة بحرية وقارية في نفس الوقت، إذ تحدها ثماني دول، من الشرق جورجيا وأرمينيا وأذربيجان وكذا جمهورية إيران الإسلامية من الجنوب الشرقي، العراق، سوريا وإيران وكذا البحر المتوسط وبحر إيجة جنوبا وغربا، ومن الشمال الغربي بلغاريا واليونان وأخيرا البحر الأسود من الشمال، فالأراضي التركية مترامية بين كل من آسيا وأوروبا على مساحة تبلغ 783560 تقريبا و 98200 كلم^2 منه مياه، حيث يقع إلى ما نسبته 3% من أراضيها

[3]– عصام فاعور ملكاوي، **تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة**، بحث مقدم في الملتقى العلمي "الرؤية المستقبلية العربية والشركات الدولية" المنعقد بمدينة الخرطوم (جامعة نايف للعلوم الأمنية: كلية العلوم الاستراتيجية2013)، ص. 9.

[4]– باكير (وآخرون)، مرجع سابق الذكر، ص20.

في أوروبا (تراقيا) والباقي في آسيا (الأناضول) أي 97% من مساحتها تقع في غرب آسيا كونها تتميز بشكل مستطيل بطول 1,600 كلم^2 و 800 كلم^2 عرضا[5]، فهي تحتل من حيث المساحة المركز 37 عالميا. ويمتد الخط الساحلي الإجمالي لتركيا عما يزيد عن 10000 كلم، في حين يمتد طول خط الحدود الأرضي بينها وجيرانها إجمالا لحوالي 2950 كلم، وتغطي المساحة المزروعة ثلث المساحة الإجمالية للبلاد، وتعتبر تركيا بلد غني بالأراضي الرطبة* وتحتل الصدارة بين بلدان الشرق الأوسط وأوروبا في هذا المجال.[6]

إن الموقع الجغرافي التركي، موقع إستراتيجي كونه يشكل قلب المجال الجغرافي المصطلح عليه تسمية "**أوراسيا**"، فهي بذلك تعتبر المنطقة المتحكمة في منطقة "**قلب العالم**" **(Heart land)** وفق نظرية "**هالفورد ماكندر**" "**Halford Maquinder**" الجيوبوليتيكية الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيوسياسي، الأمر الذي يعطيها القدرة على التحكم، وتتيح لها التحول إلى قوة مائية، إضافة إلى كونها قوة قارية.

وفي هذا الصدد يشير "**فيرناند بروديل**" **Fernand Braudel** في كتابه "تاريخ الحضارات" مبينا فيه الدور الأساسي للجغرافيا في تشكيل الحضارات المختلفة بقوله:

«إن الخرائط هي التي تروي القصة الحقيقية»[7].

وفي هذا الصدد يرى الخبير السياسي التركي "**ستيجيد يفتشل أوغلوا**" أن تركيا تقع وسط بنية سياسية جغرافية على النحو التالي:

- الاتحاد المسيحي الممتد من الأطلسي إلى الأورال، يشمل أيضا روسيا، جورجيا، وأرمينيا.
- الجمهورية التركية الجديدة التي ظهرت عقب تفكك الإتحاد السوفياتي.

---

[5]- Fao-AQuastate, 2008, P. 1.

* هناك ما يزيد عن 250 منطقة من الأراضي الرطبة في تركيا و 10% منها مزروعة بالمحاصيل الدائمة كالكروم، الزيتون...إلخ.

[6]- Fao-AQuastate, ibid, P. 3.

[7]- FernandBrandel, **A histiry New York**, (Penguin: 1993), P. 55.

- الحزام الإسلامي الذي يشمل المشرق العربي، إيران وباكيستان.[8]

الأمر الذي يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية وكذا ما يمنحها مجال أوسع للحركة سواءا في جوارها الإقليمي أو باتجاه دول العام المختلفة، ففي الأخير فهي تسعى لأن تكون القوة الإقليمية الأقوى في المنطقة الشرق الأوسطية.

تركيا في محيطها الجغرافي.

المصدر: www.deplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/Turquie/

[8]– محمد نور الدين، "دوائر تركيا الثلاث«، **مجلة شؤون الأوسط**، ع.1، (بيروت، 1992)، ص. 75.

تركيا في العالم.

المصدر: www.Turkpres.co/node/3819

2 -الموارد المائية:

تحتوي تركيا على 26 حوض مائي، ومعظم الأنهار تتبع منها، كما يوجد فيها أكثر من 120 بحيرة طبيعية و 579 بحيرة صناعية، ويقدر إجمالي الموارد المائية المتجددة الداخلية بنحو 227 كلم^2 في السنة. يشكل نهر "مرتيش" النابع من بلغاريا، الحدود بين تركيا واليونان وهكذا فإن الجزء الذي تتولاه تركيا يعتبر نصف إجمالي التدفق أي 2, 9كلم^2 في السنة، في حين يبلغ تدفق هذا النهر 5,8 كلم^2 في السنة. ومن بين إجمالي التدفق 43,74 كلم^2 في السنة تخرج من تركيا، تذهب كمية بنحو 28,1 كلم^2 إلى الجمهورية العربية السورية و 21,33 كلم^2 إلى العراق (الدجلة وروافده) و 4,31 كلم^2 إلى جورجيا، وتساهم تركيا بحوالي 90% من إجمالي التدفق السنوي للفرات [9]، وهذا ما يجعلها قوة مائية، كون الموارد المائية ساهمت في توجيه السياسة الخارجية التركية باعتبارها الأغنى بهذا المورد، مما جعلها تستخدم هذه الموارد المائية كورقة ضغط على دول الجوار والتي لديها أو تربطها معها أنهار مشتركة

[9]- Fao-AQuastate, op.cit, PP. 4-6.

بهدف إضعاف هذه الدول وإذعانها لما يخدم مصالحها وبما يحقق أهدافها وعلى سبيل المثال وليس الحصر: تحكم تركيا لنهري الدجلة والفرات وتوظيف ذلك في سياستها تجاه العراق، كون تركيا تصرح لحين وآخر بأن هاذين النهرين ملك لها وهو الأمر الذي أكده رئيس حكومة تركيا عام 1990 مشيرا في ذلك إلى أن لتركيا السيادة التامة على مواردها المائية ولا يجب أن تخلق السدود التي تشيدها على نهري دجلة والفرات أي مشكلة دولية، ويجب أن يدرك الجميع أن هاذين النهرين هما لتركيا". ومن ثم استغلال تركيا بتحكمها لهذه الموارد المائية للضغط على العراق ومساومته، خاصة فيما يتعلق باتهامها لسوريا ولبنان بدعمها لقيادات حزب العمال الكردستاني المتمرد، ومن ثم فتركيا عملت على تسييس هذه الثروات الطبيعية فيما يخدم مصالحها لتحقيق أهدافها المستقبلية.[10]

إضافة إلى ذلك فتركيا استخدمت وتستخدم الموارد المائية لتحقيق المعادلة المياه– النفط ضد دول الجوار النفطية خصوصا الخليجية منها، وفي المقابل حصول تركيا على مكاسب في هيئة نفط خام وغاز طبيعي بأسعار تفضيلية، كونها تتمركز في موقع محوري تحيطها بحار ومضايق إلى جانب ممرين مائيين كانا محوري صراع بين الدول تاريخيا هما مضيق البوسفور في شمالها والتي يتربع على طول يقدر بحوالي 30 كلم وكذا مضيق الدردنيل في جنوبها الغربي والذي يبلغ طوله 60 كلم[11]، ولما لهاذين المضيقين من أهمية في حركية السفن والعلاقات التجارية بين تركيا ومحيطها، بما فيها باتجاه أنحاء العالم، ومن ثم ما يمنحها القدرة على التحكم في التجارة العالمية انطلاقا من هذه المجاري المائية [12] وما يساهم ذلك في قوتها الاقتصادية، فالمياه مورد اقتصادي واستراتيجي لا يمكن الاستغناء عنه

---

[10]– محمد عربي لادمي، **التنافس التركي على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2004/2013)، ص. 65.

[11]– باكير (وآخرون)، مرجع سابق الذكر، ص ص20،21.

[12]– عادل عبد السلام، **الموسوعة العربية**، المجلد 5، (سوريا: هيئة الموسوعة العربية)، ص. 534.على الرابط : www.arab-ency.com/index.php?modul=Pn Encyclopedia8Fume. (2014/10/05) .

باعتباره شريان الحياة وأحد مرتكزات التنمية الزراعية والصناعية ويعتبر مصدر الصراعات الدولية خاصة مع تأكيد الدراسات على أن مستقبل الحروب سيكون دائر حول المياه والغذاء، وفي ظل تناقص منسوب المياه في مقابل ازدياد عدد السكان والافتقار إلى الاكتفاء الذاتي.

3- المناخ:

تتسع تركيا بأربعة فصول، وتتنوع الفصول بصورة كبيرة فيها وفي أنحاء البلاد، كونها تواجه أنماط جوية وقارية، مما يسبب مع طبوغرافيتها الكبيرة التنوع، تباينا مناخيا شديدا، إذ يتمتع إقليم البحر الأسود في الشمال بصيف وشتاء معتدل، ويتسم الإقليم الساحلي الجنوبي على البحر المتوسط بصيف حار وجاف وشتاء معتدل ممطر إذ يعتبر ذا مناخ شبه استوائي، في حين يضم إقليم بحر إيجة (غرب الأناضول) جبالا تمتد بصورة عامة من الشرق إلى الغرب ويتسم بمناخ من نوعية البحر المتوسط، حار صيفا وشتاء معتدل، وبالمقابل يتسم وسط الأناضول بمناخ قاري شبه جاف، حار وجاف صيفا وباردا شتاء، أما الحرارة السنوية فهي معتدلة إذ ترتفع في الساحل الجنوبية، في حين منخفضة على الساحل الغربي، وذلك بحسب المسافة من البحر والارتفاع. وبالنسبة لمتوسط هطول الأمطار سنويا، فقد تعرف تركيا ما نسبته 643 مليمتر سنويا، إذ أن أعلى معدل سنوي لهطول الأمطار يتراوح ما بين (12600–2600ملم) وهو ما يسبب باقترانه بدرجات حرارة عالية ومعدل مرتفع للتبخر، والجفاف في موسم الصيف [13]، وقد سمح لها هذا التنوع المناخي، بتنوع محاصيل زراعها والمحاصيل الحقلية من فواكه، قمح، وخضر ومن ثم تحقيق اكتفاء غذائي، إذ تحتل المراتب الأولى عالميا في مجال الصادرات الزراعية الرئيسية ومن ثم ازدهار اقتصادها.

[13]-Fao-AQuastate, op.cit, PP. 1-3.

وإلى جانب هذه العناصر الثلاث (الموقع الجغرافي، الموارد المائية والمناخ) هناك مقومات أخرى ساهمت في بروز تركيا وتأثيرها على جوارها الإقليمي والتي سنتطرق إليها في المطالب والمباحث الآتية متمثلة في كل من دور السكان والعامل الديمغرافي وكذا قوتها الاقتصادية والعسكرية ومنه طبيعة النظام السياسي في دفع تركيا لأن تسعى للعب دور إقليمي في جوارها المحيط.

مما سبق نستنتج أن للموقع الجغرافي والإستراتيجي الذي تحوز به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاضطلاع على ما يحدث في جوارها الإقليمي، وبالتالي إزالة أي شكل من أشكال التهديد الأمني الذي قد يلحق بأراضيها من ناحية، ويعود عليها بفوائد اقتصادية من خلال عبور موارد الطاقة عبر أراضيها أو في إطار علاقاتها التجارية، ومن ناحية ثالثة هذا الموقع يمنح لها مجالا أوسع للحركة والتوسع، وخصوصا البحث من مناطق نفوذ سواءا إقليمية أو دولية منها، فهي في الأخير تسمي لأن تكون القوة الإقليمية الأقوى في المنطقة الشرق الأوسطية.[14]

المطلب الثاني: العامل الديمغرافي.

لطالما كان للموقع الجغرافي التركي أهمية في تأهيلها للعب دور مميز في المنطقة بما فيها على المستوى العالمي، إلا أن لعدد سكانها خاصية مميزة، بعد أن أصبحت تحتل المرتبة 17 عالميا من حيث التعداد السكاني.[15]

يبلغ عدد سكان تركيا ما يقارب 60,355000 نسمة، والأكثرية من الشعب ينحدر من الأصول الأسيوية، منها 85% من الأقليات، 10% منها كردية وأخرى عربية في المناطق

[14]– باكير(وآخرون)،مرجع سابق الذكر،ص. 10.

[15]– المرجع نفسه، ص.10.

الجنوبية الشرقية من البلاد، بالإضافة إلى أقليات أخرى من يونان، أرمن، بلغاريا ويهود تركيا الأوراسية واسطنبول[16]، إلى جانب ذلك تعتبر دولة تركيا دولة فتية في المعيار الهرمي*، إذ تقدر الكثافة السكانية بنحو 9,34نسمة في كلم^2 ومتوسط المعدل السنوي لنمو السكان هو 1,4 في المائة، وبالتالي فهي تتشكل من تركيبة بشرية يغلب عليها الطابع العمري الشباب، فعدد سكانها يوازي دول المحيط الإقليمي القريب منها (20 مليون نسمة من غرب الصين إلى حدود أوروبا)، مما يتيح لها ممارسة التأثير ولها وزن في مختلف المجالات، ويظهر ذلك خصوصا في اعتبار هذه الفئة الشبابية الدافع والحافز والقوة الديناميكية النشطة لإنتاجها، إذ تحتوي على حوالي 23 مليون نسمة مما يجعلها تمثل بالنسبة لأوروبا ما تمثله الصين بالنسبة للعالم، ومن ثم مساهمة هذه الفئة في نمو القوى العاملة نظرا للحوافز والمؤهلات التي تقدمها وتوظفها تركيا في هذا المجال، مما ساعدها على احتلال مكانة عالية بين منافسيها[17].

ويتحدث ما يصل إلى 90% من الشعب التركي اللغة التركية وهي اللغة الرسمية للبلاد، ويتحدث ما يقارب 6% من الأفراد اللغة العربية واليونانية، أو إحدى اللغات التي تستخدمها الأقليات الموجودة في البلاد، وتتجاوز نسبة المسلمين 98% من مجموع السكان، ويعتنق منهم المذهب السني بنسبة 85% والمذهب الشيعي حوالي 14% ولكن لا ينص الدستور بكفل حرية المعتقد والتدين ، بالرغم من ذلك فإن أوساط الشعب التركي يضم أقليات صغيرة جدا من المسيحيين واليهود ولا تتجاوز 1% من مجموع السكان [18]، فتركيا من ناحية حرصت على الأخذ بنموذج تعايش وحوار الأديان والحضارات بدلا من الصراع، ففي ظل سعيها للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، حرصت تركيا منذ إنشائها على بث الروح القومية

---

[16]– عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة العالمية**، ج، 1،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985)، ص ص 710،711.

* هناك 26,3% من الشباب ذكورا وإناثا ،ما بين 0–14 سنة ،وما بين 15–64 سنة هناك 66,9% في حين هناك 71% من الفئة ما فوق 65 سنة وعليه يعتبر نصف عدد سكان تركيا تحت عمر 28 سنة.

[17]– باكير (وآخرون)، مرجع سابق الذكر، ص10.

[18]– الكيالي، مرجع سابق الذكر، ص. 711.

التركية، ونزع الصيغة الدينية الإسلامية العربية من تركيا، بتدريس اللغات الأجنبية الأخرى والاهتمام باللغة الإنجليزية كلغة أجنبية تحتل مكانة في الخطط الدراسية ومن بعدها الفرنسية، وعموما تتراجع تركيا بشكل أكبر عن محاولتها لفرض التركية على الأقليات التي تعيش فيها خصوصا الكردية منها[19]، وعليه فإن تركيا تتجه من ناحية التنوع العرقي والديني والثقافي نحو بناء دولة عبر رسم وحدة عرقية للأمة التركية وبتحقيق الاستقرار الداخلي تتمكن تركيا من الاضطلاع خارج الحدود باعتبار السياسة الخارجية انعكاس للوضع الداخلي[20]

وبخصوص التعليم في تركيا، فهي تعد من أهم الدول التي حققت إنجازات كبيرة في هذا الميدان، حيث بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (من الذكور في سن 15 عام وما فوق) 91%، وقد بلغ عدد الجامعات أكثر من 115 جامعة حكومية، كما أصبح لدى تركيا 24,7 مليون من الشباب المتخصصين الذين يتمتعون بدرجة عالية من التعليم، وقد أصفر "**مصطفى صفران**" رئيس لجنة التعليم في اللجنة الوطنية لليونسكو أن بلاده تشغل موقعا بين أعلى 20 دولة في العالم، من حيث نسبة معرفة القراءة والكتابة، إذ تبلغ نسبة الأمية في تركيا 7% فقط، في حين نجد أن من أهم المشاكل التي تواجهها دول العالم، بما فيها تركيا تتمثل في مشكلة البطالة، فرغم التقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته، إذ أن هناك طاقات بشرية معطلة لا يستفاد منها والتي تبلغ نسبتها عام 2011 بـ 11,5% على أساس سنوي، وقد انخفض هذا المعدل بعد أن كان 14,4% سنة 2010. وحسب تقرير الصندوق النقدي الدولي لعام 2010 فإنه يتوقع انخفاض نسبة البطالة في تركيا من 11,4% الي 11% في عام 2012 علما بأنها وصلت في عام 2010 إلى 11,9%.[21]

---

[19]– باكير (وآخرون)، مرجع سابق الذكر، ص. 711.

[20]– لادمي، مرجع سابق الذكر، ص ص 70،71.

[21]– نور الدين عسلي، محمد بوديسة، **نحو بناء إستراتيجية متكاملة للحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة** دراسة تحليلية لتجربة تركيا، الملخص الرابع لدراسات وتجارب دولية في القضاء علي البطالة،مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة مسيلة، ص.12.

ولمواجهة هذه المشكلة سعت الدولة التركية من خلال سياسة التنمية المستدامة التي تهتم بالجانب الاجتماعي والبيئي قدر اهتمامها بالجانب الاقتصادي إلى إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة البطالة، من توفير فرص العمل وكذا تحفيزات وإمكانية لإظهار الأفراد لقدراتها ومؤهلاتها، وذلك ضمن إستراتيجية متكاملة تستفيد من الموارد المتاحة للوصول إلى أقل معدل بطالة ممكنة [22]، فضلا عن خطة محكمة للتقليل من ظاهرة الفقر بتقديم الدعم والإعانات المالية لسكان الأرياف والقوى النائية والتي أدت إلى انخفاض معدل الفقر إلى 18,1% بعد أن كان ما نسبته20,5% سنة 2005.

ساعد الأداء الاقتصادي التركي القوي، تركيا على تعزيز الحماية الاجتماعية ومن ثم نهج السياسات التي تراعي مختلف القطاعات الاجتماعية بما فيها الفقر والخدمات الصحية ومن ثم إحداث تغييرات وإصلاحات سواءا على مستوى الضمان الاجتماعي أو تغيير نظام الصحة العامة الوطني أو برامج المساعدة الاجتماعية، فقد حققت حكومة العدالة والتنمية ارتفاعا كبيرا على مستوى الدخل الفردي، الذي تضاعف ثلاث مرات، فقد كان الدخل السنوي للفرد الواحد عام 2002 لا يتجاوز 3492 آلاف دولار، وارتفع بفضل السياسات الاقتصادية إلى 10 آلاف دولار عام 2010 أي بزيادة تقدر بثلاث أضعاف عن السابق، كما رفعت حكومة العدالة والتنمية مستوى الدخل الفردي إلى 25 ألف دولار في الذكرى المئوية لتأسيس تركيا، ووفقا لبعض التقديرات المستقاة من دراسات محلية و عالمية، يتوقع أن يصل معدل دخل الفرد في عام 2023 إلى 25000 ألف دولار في حال ما إذا تمكنت تركيا من رفع تحدي الوصول إلى هذا السقف من الدخل الفردي مع حلول الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية.[23]

---

[22]– تقرير التنمية البشرية، "**محركات التحول في التنمية**"، الفصل 3، 2013.

[23]– محمد زاهد جول، **التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟**، (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، 2013)، ص ص.125–160.

من خلال ما سبق تمكننا القول أن تركيا تمكنت من تحقيق انسجام مجتمعي وإبعاد أي تمايز طبقي ظاهر بين المكونات العرقية للشعب التركي، عبر غرس مبدأ القومية التركية الموحدة في المجتمع التركي، إلى جانب الكمّ البشري الذي تتمتع به، فقد يؤهلها للعب دور مهم على الصعيد الإقليمي والدولي في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الثقافية، العسكرية والدينية، إذ لا يكفي الموقع الجغرافي لتركيا للتأثير دوليا وإقليميا فلعدد السكان دور أيضا في[24] ذلك.

الجدول رقم (01): مؤشرات جغرافية.

السكان	81.619.392 مليون نسمة
المساحة	783.562 كلم^2
الشريط الساحلي	7.200 كلم^2
الحدود المشتركة	2.816 كلم^2
الممرات المائية	1.200 كلم^2

Partial sources: CIA.gov.CIA world.Facebook.wikipedia.com 2006/2015.

[24]– باكير (وآخرون)، مرجع سابق الذكر، ص22.

المبحث الثاني: المقومات الاقتصادية والعسكرية لتركيا.

تختلف النظرة إلى الإمكانيات الاقتصادية والقدرات العسكرية في أي دولة، بناءا على النظرة الإيديولوجية أو وجهة النظر الفكرية أو السياسية، وهذا ما ينطبق أيضا على تركيا.

المطلب الأول: الاقتصاد التركي.

اعتمدت الرؤية الاقتصادية التركية في نهضتها على تفعيل كافة العلاقات الاقتصاديةداخل الدولة، من خلال تفعيل كافة الإمكانيات على أكمل قدرة، وأفضل إنتاج، وأوسع تسويق، وأكبر ربح مالي ونجاح معنوي خصوصا في ظل حكومة العدالة والتنمية منذ عام 2002م، وقدرته على السير باتجاه هذا النهج ومن ثم التطلع نحو الخارج بالشكل الذي يجعلها قوة اقتصادية على المستوى الإقليمي خصوصا.

1 -التطور التاريخي للاقتصاد التركي:

منذ عام 1999 أخذت تركيا تتجه نحو الأخذ بمسار اقتصاد السوق الحر تحت رعاية الصندوق النقدي الدولي، وبإتباعها لسلسلة من الخطوات والإصلاحات، غير أن هذه الأخيرة أدت إلى أزمة اقتصادية خطيرة من نتائجها:

- انخفاض معدل النمو، في حين ازدادت معدلات التضخم.
- ارتفاع سعر الفائدة ومقدار العجز في خزينة الدولة إلى درجة لا يمكن التحكم بها.
- ارتفاع حجم الديون الخارجية في مقابل انخفاض احتياطي الدولة من العملات الأجنبية، فضلا عن اختلال الأوضاع المالية للبنوك الخاصة والعامة، مما أدى إلى تردي الأوضاع.[25]

[25] -المرجع نفسه،ص.48.

لم تتمكن السياسات والأنظمة المالية التي انتهجتها حكومة رئيس الوزراء التركي "**بولند أجاويد**" "**Bulent Ecevit**" لتجاوز هذه الأزمة المالية والتي مثلت أكبر الأزمات الاقتصادية التي عرفتها تركيا منذ عام 1945، بل وازدادت هذه السياسات في تفاقمها وتعاظم حدتها.[26]

وعليه فقد أدت هذه الظروف إلى سقوط حكومة "بولند أجاويد" ونجاح حزب العدالة والتنمية، إذ تمكن علماء الاقتصاد من استخلاص وإدراك التحولات التي أسفرت عنها السياسة المتبعة، فعملوا على إيجاد حملة من الخيارات البديلة والمغايرة للإصلاحات التي وضعها الصندوق النقدي الدولي للاقتصاد التركي عملا على ترك العمل بنظام الصرف الثابت* والعمل بنظام الصرف المرن** من خلال إتباع هذه الآليات:

- **إصلاحات متعلقة بالسوق:** وذلك بتقليص دور الدولة وخصخصة القطاعات، زيادة عن تحقيق حرية مالية وتجارية.
- **إيجاد مؤسسات بديلة:** ومنه تفعيل المنافسة فيما بينها وكذا تفعيل دور البنك المركزي وعدالة نفقات الدولة من عطاءاتها ومناقصاتها.

وأخيرا العمل على تغيير الخلفيات الثقافية للأفراد والمجتمع بشكل تدريجي تعاملي، وبطريقة شفافة حتى يتكيف معها المجتمع ومن ثم تقبله للسياسات الاقتصادية الجديدة. فقد كانت حركية هذا التغيير أن أثمرت نتائجها وبذورها خلال الفترة ما بين 2002 و 2008 متمثلة في:

---

[26]– المرجع نفسه، ص ص.48،49.

* يجد سعر الصرف الثابت تطبيقه المثالي في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب، إذ تتحدد قيمة عملتها وفقا لهذه القاعدة إذ تحتفظ في ظله كل دولة بسعر ثابت للذهب تبيع وتشتري به إلى أن تحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض.

** نظام الصرف المرن، يترك فيه سعر الصرف حرا، يتحدد طبقا لتفاعل قوي العرض والطلب، حيث أن هذه الأخيرة تحدد صرف كل عملية دون تدخل السلطات، ويتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي تتوازن فيه الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة.

- استمرت معدلات النمو بالصعود طيلة الفترة الواقعة بين 2002 و 2008 إذ وصلت إلى ما يعادل 6,8%.
- قفز الناتج المحلي الإجمالي من350 مليار سنة 2002 إلى 750 مليار عام 2008.
- ارتفع حجم الصادرات من 33 مليار إلى 130 مليار في نهاية 2008، ووصلت الواردات إلى 202 مليار في نفس الفترة بعد أن سجلت 55 مليار، وبذلك ارتفع حجم التجارة الخارجية في هذه الفترة من 15 مليار إلى 72 مليار، ومن الجدير بالذكر أن أوروبا كانت من بين أكثر الدول التي اتجهت إليها الصادرات التركية في هذه الفترة.

ومن الأمور التي سجلت خلال هذه الفترة أيضا، هو انخفاض نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة مباشرة بعد أزمة 2001 وذلك إلى أقل من 2% بين عامي 2004 و 2008، في المقابل انخفضت نسبة فائدة الأموال التي حققتها الخزينة من السوق من 90% عام 2001 إلى 17% عام 2008.[27]

كما عرفت قيمة العملة التركية صعودا منذ 2002، وذلك بعد انخفاض سعر الفائدة، إذ ساهم ذلك التحسن في خفض أسعار المستوردات وتخفيض الضغوط التي كانت تفرضها تكاليف الإنتاج، ولكن على الرغم من النتائج الإيجابية لانخفاض نسبة التضخم، إلا أن ما يجدر الإشارة إليه هو عدم اعتبار الرفاه الاجتماعي كمطلب أساسي.[28]

إضافة إلى ما سبق، فالسياسة التي انتهجتها حكومة حزب العدالة والتنمية، أفضت إلى ارتفاع حجم الاستثمارات بحوالي أربعة أضعاف، محققة بذلك أعلى مرتبة على مستوى أوروبا، فزيادة على استثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به الحكومة وعملت على حل الكثير منه مشاكله، عرفت ازدياد حجم الإنتاج بضعفين وكذا معدل استخدام رؤوس الأموال من75% إلى 80%، في حين ترك القطاع العام السوق ليحل محله استثمار القطاع الخاص بنسبة30% في

[27]– المرجع نفسه، ص ص.54–59.

[28]– ملكاوي،مرجع سابق الذكر، ص.11.

مقابل 10% للاستثمار الحكومي. أما بخصوص نسبة الاستهلاك، فقد ارتفع ليصل إلى39% في القطاع الخاص و 22% في القطاع الحكومي، وعليه فهذه المؤشرات الاقتصادية تعد فارقا واضحا بين الأوضاع الاقتصادية القديمة وتلك التي سجلت في الآونة الأخيرة(2002-2008)، ويعتبر القطاع الخاص المحرك الرئيسي للنمو في القطاعات الاستهلاكية والإنتاجية، فقد سجّل هذا الأخير ازدياد في إنتاجية العامل التركي والذي تجاوز نظيره في دول الاتحاد الأوروبي والو.م.أ في الفترة الممتدة ما بين2002 و 2008 نتيجة تحسين بيئة العمل، وإلى جانب ذلك عملت تركيا على جذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية إلى الداخل، فحسب منظمة التجارة العالمية فإن تركيا تعتبر من أكثر الدول المستقطبة للاستثمار عام 2007، بمقدار تجاوز 20,1% مليار دولار لتصل نسبتها ولأول مرة إلى1,5% من مجموع الاستثمارات العالمية، ومن ثم توظيفها كمحرك لدفع عجلة النمو والتنمية، فضلا عن التقرب من مقاييس الدول الصناعية ومقاييس الاتحاد الأوروبي.[29]

الجدول رقم (02): أهم المؤشرات الاقتصادية.

النتاج المحلي الإجمالي	549 مليار (2007)*
متوسط دخل الفرد (بالدولار الأمريكي)	7711 (2007)*
نسبة النمو (بالمائة)	5% (2007)*
الديون الخارجية (بالدولار الأمريكي)	359.500.000 (2006-2015)**
إحتياطي الرصف والذهب	117.600.000.00 (2006-2015)**
القدرة الشرائية	167.000.000.00 (2006-2015)**

[29]- باكير (وآخرون)، مرجع سابق الذكر، ص ص50- 61.

***المصدر**:كابي الخوري، بيانات بالقدرات العسكرية العربية مقارنة بإيران، تركيا وإسرائيل، الملف الإحصائي(1)11، ص ص215-216.

** **Partial sources**: CIA.gov.CIA world.Facebook.wikipedia.com 2006/2015.

وما زاد من تعاظم دور تركيا الاقتصادي هو إطلاق مشروع "الجسور الدولية" والذي يشمل مختلف القطاعات من نقل للطاقة، صيد الأسماك، إلى الشراكة التجارية، ومرحلته الأولى بدأت في نهاية 2012، وهذا المشروع يرتكز على هدف إقامة تحالفات إستراتيجية بين أكثر من ألف شركة أوروبية مع نظيراتها في تركيا، مصر وتونس وذلك بصدد تفعيل التعاون الثلاثي، وفي هذا الصدد أعرب رئيس الوزراء التركي "**رجب طيب أردوغان**" في عام 2011 عن ارتياحه لزيادة حجم التبادل التجاري مع الدول العربية والذي ارتفع من 13 مليار دولار عام 2004 إلى 33,5 مليار دولار عام 2010، في حين بلغت الاستثمارات العربية في تركيا ما يعادل 14 مليار دولار، وعليه فهي تسعى لإنشاء مناطق تجارة حرة مع البلدان العربية، كونها تهدف الوصول مع الدول العربية لاتفاقيات إستراتيجية تساهم في التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي فيما بينها.[30]

وعلى وجه الخصوص فإن الفترة التي تلت عام 2003 صاحبها استقرار سياسيا وتطبيقا لمعايير مؤهلة للانضمام للإتحاد الأوروبي، إذ حقق معدل النمو الأعلى على المستوى الأوروبي والثالث على المستوى العالمي بعد الصين والهند.

2 -الملامح الأساسية العامة للاقتصاد التركي:

[30]– ملكاوي،مرجع سابق الذكر، ص 11.

1. **القطاع الصناعي:** تمتلك تركيا العديد من القطاعات الصناعية المهمة، من بينها الصناعات الغذائية (20-23%) المنسوجات (22-24%)، الكيمياويات (9-7%)، السيارات (7-9%)، وكذا المنتجات البترولية والحديد والصلب (5-8%).[31]

2. **الزراعة:** توجد إمكانيات متنوعة في هذا المجال وذلك بفضل التنوع المناخي، والتضاريس، ووفرة المياه في تركيا، مما يسمح لها بإنتاج محاصيل زراعية عديدة ويأتي إنتاج القطن في القمة، يليه القمح ومن ثم الفواكه والخضر، وأشجار الكروم الزيتون...إلخ والتي تعتبر المحاصيل الرئيسية للتصدير [32]، ففي عام 2006 بلغ النتاج الإجمالي المحلي 402,7 دولار وقد ساهمت الزراعة بحوالي 10% في هذا الناتج، فتركيا بلدا زراعيا رئيسيا، وتتمثل الصادرات الزراعية الرئيسية في المحاصيل الحقلية والصناعية والفواكه والخضر والمواشي الصغيرة، وتبلغ حصة إنتاج المحاصيل في الإنتاج الزراعي الإجمالي 73,5%،[33] فالاقتصاد التركي يرتكز على الصناعة والزراعة، إذ تتمركز الصناعة والتجارة حول منطقة إسطنبول وترتكز بشكل كبير في الجهة الغربية، كما يعتبر القطاع الزراعي أكبر قطاع من حيث تشغيل العمالة حيث تبلغ النسبة حوالي 40% من مجمل قوى العمل في البلاد وينتج ما نسبته 12% من الناتج القومي، في حين القطاع الصناعي يساهم بحوالي 29,5% من الناتج القومي لتركيا ويعمل في هذا القطاع حوالي 20,5% من اليد العاملة.[34]

---

[31]-جمهورية مصر العربية ووزارة التجارة والصناعة قطاع الإتفاقات التجارية، **دراسة عن العلاقات الاقتصادية التجارية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تركيا خلال الفترة من 2003 حتى النصف الأول من 2008**، ص.3.

[32]- صلاح الدين أبو حسن، **التجربة التركية عوامل النهضة**، (المركز العربي للدراسات والأبحاث، د.س.ن)، ص. 4.

[33]- Fao-AQuastate,op.cit , P. 4.

[34]- أبو الحسن، مرجع سابق الذكر، ص. 4.

3. **السياحة:** اهتم حزب العدالة والتنمية بالنهضة السياحية في تركيا، من خلال تحسين البنية التحتية المؤسسية والقانونية لهذا القطاع، ومن ثم صياغة سياسات تأخذ بعين الاعتبار رغبات المستهلك المتغيرة في الأسواق الخارجية، ومن ثم فقد ازداد عدد السياح من 13 مليون سائح عام 2002 إلى 29 مليون بحلول عام 2010، في حين ارتفع الدخل السياحي من 10 مليار دولار عام 2001 إلى 21 مليار دولار عام 2010، لذا يشكل أحد أهم المصادر الرئيسية للعملة الصعبة في تركيا، وتحتل تركيا المرتبة الثالثة من بين الدول لجذب السياحة في العالم بعد روسيا والصين.[35]

وحسب التقرير الصادر عن مركز الدراسات بالكونغرس الأمريكي بعنوان "**مستقبل الاقتصاد العالمي**"*، فقد تم إدراج تركيا ضمن سبعة قوى اقتصادية صاعدة في العالم إلى جانب الصين، البرازيل، الهند، اندونيسيا، المكسيك وروسيا، وهي تحتل المرتبة السادسة عشر اقتصاديا في العالم، ويتوقع التقرير أن تحتل تركيا المركز الثاني عشر بين أكبر الاقتصاديات في العالم بحلول عام 2050.

وتأسيسا على ما سبق، فحزب العدالة والتنمية قد قام في العشر السنوات الماضية بحملة من الإصلاحات في المجال الاقتصادي بدءا بتعبئة عامة للإنتاج والاستثمارات في تركيا، ومن ثم دعم إنشاء المناطق الاقتصادية أو مراكز الجذب في مجال الزراعة والصناعة، مع الأخذ بعين الاعتبار وفرة المواد الخام والطاقة والقوة العاملة وإمكانيات النقل وقوة السوق، كما اهتم أيضا بتدعيم أنشطة البحث والتطوير بتوفير التكنولوجية الحديثة، ومنه إزالة كل العقبات المادية والإدارية والبيروقراطية في مجال الصادرات والتي تشكل عائقا أمامها خصوصا مع دول الجوار.[36]

---

[35]– زاهد جول، مرجع سابق الذكر، ص ص.118–150.

* تقرير الكونغرس الأمريكي حول مستقبل الاقتصاد العالمي، القوة الاقتصادية الصاعدة والسياسة التجارية للو.م.أ بتاريخ 21–12–2012.

وفي الأخير يمكن الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي الذي عرفته تركيا، يعتبر كأسرع الاقتصاديات نموا إلى أوروبا وواحد من أسرع الاقتصاديات نموا في العالم، وهذا ما تنبأ به علماء الاقتصاد في العالم، إذ ستواصل تركيا الأخذ بهذا النهج إلى غاية 2017، فهي تحتل المراتب الأولى عالميا، فهي بلد ذا اقتصاد مركب معقد، تدمج بين الحداثة والخدمات المتطورة ومنه القطاع التقليدي (الزراعة)، وفي المقابل فإن انعكاسات وآثار هذا التفوق الاقتصادي لا يشمل الداخل التركي فحسب، بل يتعداه ليشمل الجوار والمحيط الإقليمي وكذا الدولي، من خلال الانفتاح خارج الحدود، إذ كان للاقتصاد دور مهم في حركاتها ونشاطاتها[37].

المطلب الثاني: القدرات العسكرية التركية.

يعرف عن الأتراك منذ القدم أنهم شعب محارب وقومي قادر على خوض الحروب في مختلف الظروف والأجواء والأماكن، ولعل هذا يعود في جزء منه إلى اكتسابهم القدرة على التأقلم بفضل البيئة والطبيعة الجغرافية في المناطق التي يعيشون فيها منذ القدم مغطية المنطقة الواقعة من غرب الصين شرقا إلى شرق أوروبا غربا ومن البحر الأسود شمالا ومن الخليج العربي جنوبا، إضافة إلى عناصر أخرى مثل الثقافة والعقيدة والحس القومي، خلال المراحل المختلفة والتي لها دور في تسريح الفكر العسكري لدى الأتراك.[38]

انطلاقا من العمق الجغرافي والموقع الجيوستراتيجي الذي تتميز به تركيا، والذي شكلت منه قاعدة لمختلف الجهات، فقد سمح لها بإنشاء قواعد عسكرية ونشر قواتها مع تدريبها على أعمال القتال في كافة أنواع الأراضي، فهذه الخاصية التي تتميز بها مكنتها من التحكم في أهم

---

[36]– المرجع نفسه، ص ص.126–130.

[37]– ملكاوي،مرجع سابق الذكر، ص.16.

[38]– سمية بالرايس، **توجهات السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية**، مذكرة لنيل شهادة الليسانس نظام جديد (LMD)، في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، (جامعة 08 ماي 1945 قالمة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، 2012–2013)، ص. 33.

المضاييق ذات الأهمية الإستراتيجية من مضيق البوسفور، الدردنيل، مضيق هرمز...إلخ وخطوط مواصلات جوية، برية، توفر حرية حركة وتناور القوات المسلحة التركية في مختلف مسارح العمليات الإستراتيجية المهمة للجمهورية التركية، وقد مكنها ذلك من تطوير إستراتيجيات برية، جوية، بحرية مشتركة ومنسجمة لا يملكها غيرها[39].

فقد تضم تركيا أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي NATO بعد الو.م.أ وهي تشمل على أكبر ثامن جيش عالميا من حيث عدد الجنود الموضوعين في الخدمة، إذ تتجاوز كل من الجيش الفرنسي والإنجليزي معا*، إضافة إلى ذلك فهي تتألف من4 جيوش ميدانية تتواجد في كل من منطقة مرمرة في جنوبي شرقي تركيا، وكذا في شمالي شرقيها، إضافة إلى جيش إيجه. ويتخذ الجيش التركي عقيدة ترتكز على مبدأ " **كمال أتاتورك**" "**سلام في الداخل وسلام في العالم**"[40]، لذا لم يدخل أية حرب عدوانية ضد أي دائرة سواءا القريبة منها أو البعيدة، باستثناء تدخله في قبرص عام1974 لإنهاء الانقلاب العسكري هناك، وعلى الرغم من وجود العديد من النزاعات في حدوده والتي تجعل الجيش التركي في حالة حركة.

ترتكز القوات المسلحة التركية على عقيدة تتمحور حول 4 نقاط أساسية:

- **الردع:** وذلك بتأمين الناحية الدفاعية لتركيا بشكل يمنع الآخرين من اعتماد الهجوم بالحفاظ على قدراتها العسكرية وتأمين تقدمها.
- **العمل على حل أو إدارة الأزمات** وبالتالي تمنح بذلك صورة لجيش يسعى لنشر الأمن والسلام والاستقرار.
- **الدفاع المتقدم:** وذلك يعني القدرة على تحديد المخاطر المرتقبة ضد الدولة وتشخيصها مبكرا وبالتالي إيقافها.

---

[39]– ملكاوي،مرجع سابق الذكر، ص.18.

[40]– باكير (وآخرون)، مرجع سابق الذكر، ص ص36–39.

* دون احتساب الاحتياطي التركي380 ألف.

- **الأمن الجماعي:** وهو عامل مهم في عقيدة الجيش خصوصا ما يتعلق بالمشاركة في أحلاف إقليمية أو منظمات دولية، وعليه فقد يسعى الجيش التركي إلى وضع إستراتيجيات عسكرية، دفاعية موجهة باتجاه التأثير على دول الجوار، وبالشكل الذي يجعل تركيا دولة ذات ثقل ووزن في المنطقة، من خلال استغلال فرص التعاون مع محيطها المجاور[41].

إن ما عزز القوة التركية الدفاعية والهجومية، كونها دولة عضو في منظمة حلف الشمال الأطلسي NATO، فعلى الرغم ما تشكله عضويتها في الحلف، إلا أنها تمكنت تركيا من استغلالها كورقة مناورة في مواقفها الدولية، فقد انطوت تركيا تحت لواء الحلف الأطلسي في 18 فيفري 1952، فخلال الحرب الباردة لعبت جغرافية تركيا دور الجناح الأجنبي للناتو في مواجهة الإتحاد السوفياتي[42]، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تبنت منظمة حلف شمال الأطلسي NATO لسياسة جديدة أدت إلى تدخله في العديد من المناطق، حيث ساعدت بإرسال قوات تركية وإدارة التحالف في "كابول" عامي 2002-2005، كما بلغ عدد الجنود الأتراك الذين شاركوا في عمليات حلف الناتو المختلفة 3250 جندي، 1840 منهم عاملون مع قوات التحالف في أفغانستان.

شارك الجيش التركي في الحرب الكورية، كما شارك في العديد من مهام حفظ السلام العالمية تحت مظلة الأمم المتحدة أو الحلف الأطلسي في مهمات قتالية للمحافظة على الأمن والاستقرار منها:

- الصومال: 1993-1994 وكذا البوسنة 1993-1994 ومن العام 1996 إلى اليوم.
- اليابان عام 1997 والكوسوفو 1999 حتى اليوم.
- أفغانستان عام 2002-2003 وكذا في عام 2005 حتى اليوم.

---

[41]- المرجع نفسه، ص. 39.

[42]- "تركيا وحلف الناتو من يستخدم الأثر لتحقيق أهدافه"، على الساعة 15:13 ،على الرابط:
http://www.aljmal.com(2014/05/12) .

- إرسال قوات حفظ السلام إلى لبنان في نهاية عام 2006.[43]

إن الإستراتيجية العسكرية التركية التي وظفت لها العشرات من الدولارات ستجعل منها قوة عسكرية كبرى في المنطقة، إذ كانت الميزانية المخصصة لبحوث الصناعات الدفاعية عام 2002 في حدود 50 مليون دولار، وقد زادت عشرة أضعاف، ووصلت إلى 500 مليون دولار عام 2010[44]، فضلا أنها تحتل المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية من حيث الميزانية الدفاعية والتي بلغت عام 2012 بنحو 18,69 مليار دولار، كما تأتي في المرتبة 11 عالميا من ناحية الإنفاق العسكري بين 67 الأقوى دول في العالم [45]، ويعد ذلك مؤشر على الطموح التركي بالقيام بدور مركزي وفعال على امتداد مساحة جغرافية شاسعة من البلقان إلى الشرق الأوسط، وصولا إلى آسيا الصغرى والقوقاز، وخصوصا في ظل رغبة تركيا الحصول على طائرات (أوكس OX) للإنذار المبكر والتجسس، وطائرات تزويد الطائرات بالوقود جوًا.[46]

تحاول تركيا العمل جاهدة على صناعة معداتها الحربية، خصوصا الأسلحة منها لتحقيق الاكتفاء الذاتي، رغم أن معظم أنظمة التسلح التي تستخدمها أمريكية المصدر، لذا نجدها تسعى لإقامة مشاريع ومخططات لإنتاج الأسلحة وأنظمة تسلح مشتركة، إذ قامت حكومة العدالة والتنمية بتحديث الأسلحة والمعدات العسكرية بمبلغ 24 مليار دولار، حيث تم تحديث 90% منها داخل الوطن، في حين قلصت كمية الأسلحة المستوردة إلى ما نسبته 10%، وقد ارتفعت قيمة الصادرات التركية الدفاعية إلى مليار دولار عام 2010 وتقوم بالتصدير باتجاه كل من باكستان، ماليزيا، السعودية، الإمارات، هولندا، الأردن، باكستان،

---

[43]– باكير (وآخرون)، مرجع سابق الذكر، ص40.

[44]– زاهد جول، مرجع سابق الذكر، ص ص. 131–133.

[45]– ملكاوي،مرجع سابق الذكر، ص. 25.

[46]– جمل عفيفي، "القوة العسكرية التركية في ظل الدور الإقليمي الجديد"، **مجلة الأهرام** (مصر: مؤسسة الأهرام الإعلامية، 2010)، ص 22.

وكوريا الجنوبية، في مجال الصناعات الدفاعية، كما شرعت في تجهيز البنى التحتية اللازمة لتصنيع الأسلحة الوطنية فضلا عن صناعة جميع السفن الحربية التي تحتاجها القوة البحرية، إذ تحتل المرتبة 5 عالميا في هذا المجال، فضلا عن تدرجها في المرتبة الثالثة عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في إنتاج الطيارات بدون طيار.[47]

الجدول رقم (02): أهم المؤشرات العسكرية لدولة تركيا.

مؤشرات عسكرية للقوات المسلحة

الجيش	41.637.773
القوات البحرية	155.000
القوات الجوية	1.0200

التجهيزات

الدبابات	3,778
عربات القتال المدرعة	7,550
دبابات متعددة إطلاق الصواريخ	811
مدافع ذاتية الدفع	1.013
طائرات الهجوم ذات الأجنحة الثابتة	223
طائرات هيليكوبتر	443
طائرات التدريب	276
الغواصات	13
سفن حربية (طرادات)	08

[47]– ملكاوي، مرجع سابق الذكر، ص. 25.

مؤشرات مالية

ميزان الدفاع (مليار دولار)	18.185.000.00 (2006-2015)
الإنفاق العسكري (مليون دولار)	11291 (2006)
نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي	%2,7 (2006)

المرجع: كابي الخوري، **بيانات بالقدرات العسكرية العربية: مقارنة بإيران وتركيا إسرائيل** ، الملف الإحصائي(111)، ص ص 215-216.

إضافة إلى اتفاقيات عديدة أبرمتها تركيا مع العديد من الدول سواءا العربية منها أو مع القوي الكبرى في العالم في مجال تطوير قدراتها التسلحية، فعلى سبيل المثال: توجد59 اتفاقية معلنة بين كل من تركيا وإسرائيل، من بينها 16 اتفاقية عسكرية وأمنية تشمل صفقات شراء طائرات بدون طيار، دبابات مدرعة من طراز "ميركافا 3" و مشروعا مشتركا لبناء صواريخ وتحديث طائرات "فانتوم"، فضلا عن تأهيل طيارين أتراك وتدريب طيارين إسرائيليين في الأجواء التركية، زد إلى ذلك القيام بمناورات جوية وبحرية مشتركة، والتنسيق العسكري والإستراتيجي وتبادل الزيارات العسكرية في مختلف المستويات والأصعدة، كما أبرمت أيضا اتفاقيات مع كل من الكويت في منتصف عام2009 لإرساء إطار قانوني لتوسيع التعاون بين الجيشين وكذا مع السعودية عام2010* ومنه مع روسيا في إطار التعاون التقني والعسكري[48].

وعليه يمكن القول أن العوامل التاريخية لتركيا والتي كان لها نصيب الأسد من ميراثها (سياسة الدولة العثمانية) والموجودة في البنية الدفاعية لتركيا، وضعت أمامها ضرورة تلزمها

[48]- محمود سمير الرنتسي، **تركيا وإسرائيل...واقع العلاقات واحتمالات التقارب**،(تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 20 أغسطين/آب 2005)، ص. 8.

بتطوير إستراتيجية دفاعية، لا يقتصر مجال تخطيطها أو تفكيرها الدفاعي داخل حدودها القانونية فحسب، بل تذهب أبعد من مجرد الحدود الدولية الموجودة في الواقع[49].

المبحث الثالث: القيادة السياسية في تركيا.

إن دراسة طبيعة النظام السياسي لأية دولة، يساهم في فهم تفاعلات هذا النظام ومن ثم فهم وتفسير السلوك الخارجي للدولة، كون هذا السلوك يتضمن من ناحية معرفة الكيفية التي يتم من خلالها صنع القرار والتي غالبا ما تتضمن مؤسسات وهياكل خاصة وعن طريق قوي معينة تشكل في مجملها بنية أساسية لإدارتها، ومن ناحية أخرى فوجود نظام سياسي مستقر، ديمقراطي يحظى بتناسق مجتمعي فضلا عن شرعية لدى المجتمع الداخلي، يجعل الدولة تتفرغ لبناء قوتها على المستوى الدولي.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي التركي.

تركيا دولة جمهورية ديمقراطية برلمانية علمانية* بنظام سياسي جمهوري قائم على أنقاض الإمبراطورية العثمانية التي انهارت عام 1918 وأنهيت فيها الخلافة الإسلامية وفصل الدين عن الدولة ومن ثم إعلان "مصطفى كمال أتاتورك" عن قيام الجمهورية التركية الحديثة عام 1923[50]،ومن ثم فصل الدين عن الدولة في 03 مارس 1924، لتعرف تركيا تحولا جذريا في الحياة السياسية وفي الدستور التركي.[51]

* تغطي مجالات التدريب والأبحاث العلمية والتكنولوجيا، خصوصا قيام الشركة التركية "إف إن إس إس" بتحديث فئات ناقلات الجنود المدرعة "إم113" الأمريكية الصنع في إطار التعاون السعودي التركي.

[49]– أحمد داود أغلو، "**العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**"،تر:محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل،(قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ط2، 2011)، ص. 63.

* العلمانية: نقصد بها بشكل عام الضرورة الاجتماعية والسياسية لفصل الممارسات الحكومية أو الدستورية أو القضائية عن الدين أو عن المعتقدات الدينية.

اكتفت تركيا بقيادة "كمال أتاتورك" في الفترة امتدت ما بين 1918–1923، واشتغلت بتحصين الداخل وتحقيق أهداف خارجية محددة، حيث سعى إلى إعادة هيكلة الجيش بتحويله إلى فضائل مسلحة لمواجهة السلطان العثماني وحماية الثورة التي قادتها في قلب الأناضول، وقد حُظي في هذه الفترة بدعم كافة الطبقات الشعبية والتي شكلت السند لمواجهة الاحتلال الأجنبي إلى جانب القوات المسلحة التركية (الاحتلال البريطاني–الفرنسي–الإيطالي–اليوناني للأراضي التركية)، وفي عام 1923 وبإعلان قيام الجمهورية التركية بموجب معاهدة "لوزان"، انسحبت كافة قوات الاحتلال الأجنبي وتم الاعتراف بالسيادة التركية على المضابيق ومن استقلال ووحدة أراضيها، وفور إعلان النظام الجمهوري صادق المجلس الوطني الكبير الذي اجتمع "بأنقرة" العاصمة الجديدة على دستور أفريل1924.[52]

وفي الواقع لم يكن هذا الدستور يختلف كثيرا عن دستوري عام 1976 و 1908 في الإشارة إلى أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام [53]، وقد قام النظام السياسي الجديد على الفلسفة الأتاتوركية والتي تأثرت بالتوجه الغربي وأوروبية المجتمع التركي عموما، واعتمد على الهوية كمبدأ بنائي في تأسيسه للجمهورية التركية، وقد صرّح أثناء إلغاء الخلافة عام 1924 قائلا:

"الأمة التركية شقيت جدا لأنها تجاهلت قوميتها الخاصة، لقد نالت الشعوب التابعة للإمبراطورية العثمانية حريتها بفضل شعورها القومي، ولقد أدركنا أن خطأنا يكمن في نسياننا لقوميتنا...".[54]

---

[50]– أحمد سليمان الرحاحلة،"**الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط الفرص والتحديات**"رسالة قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الشرق الأوسط:كلية الآداب والعلوم،2014)، ص.2.

[51]– ممدوح عبد المغنم،"**تركيا والبحث عن الذات**"،(بيروت : دار العربية ناشرون،د.س.ن)،ص.15.

[52]– محمود أحمد عبد العزيز،**تركيا في القرن العشرين**" (القاهرة:دار المكتب الجامعي الحديث2012)، ص ص. 79،80.

[53]– أحمد النوري النعيمي، "**النظام السياسي في تركيا**"،(الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع،2013)، ص. 191.

[54]– لادمي، مرجع سابق الذكر، ص .65.

كما ربطت الفلسفة الكمالية بين التقدم العلمي في الغرب، وحاجة تركيا إلى ذلك، وعليه فقد تقوم فلسفته على ستة (06) مبادئ أساسية متمثلة في:

- **الفكرة الجمهورية Républicanisme**: والتي تعني استبدال نظام الخلافة بنظام جمهوري.
- **الشعبية**: أي نبذ الاختلافات والتمايز والمساواة أمام القانون.
- **العلمانية Sécularisme**: فصل الدين عن الدولة.
- **الانقلابية الثورية**: أي استبدال التقاليد والأعراف القديمة، بتقاليد وأعراف جديدة وذلك بإدخال مبادئ أتاتورك إلى حيز التنفيذ ومن ثم قطع الصلة نهائيا بالماضي العثماني.
- **الوطنية Nationalisme**: والتي تقوم على أساس المواطنة المشتركة والإخلاص للمثل العليا أي تلك التي لا تبنى على الدين والعنصرية.
- **الدولية Statisme**: والمقصود بذلك تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتوجيهه بما يخدم الصالح العام، والغرض من ذلك تطوير الاقتصاد القومي وتحريره من الاعتماد على الرأسمال الأجنبي.

وقد أعطى هذا الدستور صلاحيات واسعة للمجلس الوطني التركي الكبير، حيث حصرت السلطات التشريعية والإجرائية فيه واعتبر الممثل الشرعي الوحيد للأمة.[55]

إن كل التعديلات التي تلت قيام الجمهورية التركية كانت تهدف إلي الإنعتاق من مؤثرات المرحلة العثمانية وتكريس النظام العلماني، وقد كرس دستور 1924 حكم الحزب الواحد لمدة عقدين من الزمن [56]،وقد جعلت مرحلة الحزب الواحد من دستور 1924 تمتاز بغلبة السلطة التشريعية من خلال دمجها بالسلطة التنفيذية، ومن الملاحظ أن تركيا قد شهدت بعد الحرب العالمية الثانية ظهور أحزاب أخرى جديدة على الساحة السياسية، إلى

[55]– النعيمي، مرجع سابق الذكر، ص. 275.

[56]– عبد المغنم،مرجع سابق الذكر، ص. 15.

جانب حزب الشعب الجمهوري الذي تولى حكم البلاد بصورة متواصلة منذ عام 1923[57]، الحزب الديمقراطي الذي برز كحزب معارض سنة 1946 والذي تمكن من الفوز في انتخابات 1954-1957، غير أنه تعرض لمعارضة الجيش لسياسته والتي تعدو بحسبهم بمثابة مهاجمة للعلمانية كونه يؤكد على التسامح مع التيار الإسلامي وعلى المستوى الخارجي تمثلت سياسته في إقامة سلسلة من الأحلاف في منطقة الشرق الأوسط، ونتيجة للسياسة الاجتماعية والاقتصادية المتعمدة من طرف الحزب في منتصف الخمسينيات [58]، جعل الجيش يتدخل والإحاطة بحكومة "**عدنان مندريس**" وتشكيل لجنة الوحدة الوطنية عام 1961 والتي أكدت على الإخلاص المطلق لإصلاحات ومبادئ أتاتورك، ويمكن القول بأن النظام السياسي الذي أعقب عام 1961 قد أقرّ بأهمية دور الجيش في الدولة والحياة السياسية، ولعل اختيار رئيس الجمهورية من النخبة العسكرية خير دليل على ذلك.[59]

كما عرفت تركيا انقلابا عسكريا عام 1980 وهو الانقلاب الثالث في مدة عشرين سنة، ومن بين أسبابه الرئيسية فشل الحكومة في معالجة المشكلات الاقتصادية والسياسية في الدولة وخصوصا الإتباع المفاجئ للحركات الإسلامية في السلوك السياسي الداخلي التركي وعدم فعالية جهاز الشرطة.

وباستيلاء الجيش على السلطة بعد الانقلاب، شرع في تصفية الحركات الإسلامية، وألغيت جميع الأحزاب السابقة التي تعتمد الدين في إيديولوجيتها، ورمت زعماءها في

---

[57]- عبد العزيز، مرجع سابق الذكر، ص. 81.

[58]- إبراهيم خليل العلاف **تركيا...طرح الهوية-تركيا العلمانية**، الجزيرة نت للبحوث والدراسات، 2006)، ص ص.17-18.

[59]- نور الدين محمد، "**تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات**"، (الرياض: الرسيل للكتب والنشر، 1997)، ص .24.

السجون، فتصريحات القادة العسكريين أكدت عدم إعطاء فرصة لهم للقيام بأي دور في الساحة التركية.[60]

وقد أكد دستور 1982 على الشروط السابقة لدستور عام 1961 من حيث عدم مخالفة مبادئ أتاتورك في الجمهورية العلمانية والديمقراطية، فضلا عن تأكيده على عدم قيام الأحزاب على أساس طبقي، كما أشار إلى التعليم على أساس أن تدريس الدين والأخلاق يكون تحت سيطرة الدولة.

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية في تركيا.

تميزت الساحة التركية ببروز العديد من الأحزاب السياسية بما فيها منظمات تعمل في هذا المجال علنية أو سرية منها والتي لعبت دورا بارزا في رسم سياسة تركيا الداخلية والخارجية، سواءا من خلال استلامها السلطة أو مشاركتها فيها، وعلى العموم فقد مرّ النظام الحزبي في تركيا بمرحلتين أساسيتين:

1 -**مرحلة االحزب الواحد:** والتي بدأت مع تأسيس النظام الجمهوري في تركيا عام 1923 إلى غاية 1946، حيث نشأ حزب الشعب عام 1922 ليحل محل جمعية الدفاع عن الحقوق، ومن ثم أخذ اسما جديدا تحت اسم **حزب الشعب الجمهوري** في أكتوبر 1924[61] والذي أنشأه "**مصطفى كمال أتاتورك**" ويعتبر أب الأحزاب اليسارية، وهو حزب يركز على الأسس التي تحدد شكل الدولة التركية وأهمها العقائدية والفكرية [62]، هذه

[60]– النعيمي، مرجع سابق الذكر، ص ص. 283–286.

[61]– خليل العلاف، مرجع سابق الذكر، ص. 20.

[62]– باكير (وآخرون)،مرجع سابق الذكر، ص34.

التجربة التركية في نظام الحزب الواحد أكدت انعدام الانفصال بين حزب الشعب الجمهوري والحكومة، وفي الحقيقة كان الحزب يمثل في نفس الوقت الحكومة[63].

2 -**مرحلة التعددية الحزبية:** ويعود ظهورها إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، نتيجة التغيرات التي حدثت على المستوى العالمي، ولشعور تركيا بالخطر، نتيجة الاختلاف الإيديولوجي علي الأخذ بمبدأ تعددالأحزاب كما عليه الحال في الديمقراطيات الغربية، لذا أقرت بنظام تعدد الأحزاب والسماح بإنشاء أحزاب أخرى، فتشكل حزب الاستفتاء الوطني في 1946، وكذا الحزب الديمقراطي، وقد كانت غالبية الأحزاب التي ظهرت كانت نتيجة الانشقاقات داخل الأحزاب الرئيسية، وباستمرار التعددية على الساحة التركية، ولاختلاف إيديولوجيتها وأهدافها، وقد عرفت الساحة التركية مزيدا من التناقضات وعدم الوفاق ومزيدا من أعمال العنف السياسي [64]، لذا سنحاول حصر بعض الأحزاب السياسية التي عرفتها تركيا إلى غاية فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2002 وهي كالتالي:

- **حزب الحرية والتضامن:**

حرب راديكالي يساري يعارض الرأسمالية والنموذج الأوروبي، وقد تأسس عام 1996، ويعمل على دعم القوى العاملة.

- **حزب الإتحاد الكبير:**

تأسس عام 1993 وترأسه "**محسن يازيجي أوغلو**"**Mohcen Yaziji Oughlou**، ويعتبر الحزب ذو ميول باتجاه منظمة "**الذئاب الرمادية**" سابقا فضلا عن كونه عصبا للحركة القومية المعتدلة ذي الوجهة الإسلامية حاليا في تركيا.

---

[63]– إيفانوفيتش فلاديمير دانيلوف، "**الصراع السياسي في تركيا**"، تر: يوسف إبراهيم الجهماني، (سوريا: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص. 22.

[64]– أحمد حيروز،"**تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري**"، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية،1985)، ص.146.

- **حزب العمل القومي:**

يعرف باسم "**الذئاب الرمادية**"تأسس عام 1969 على يد الضابط التركي "**ألب أرسلان توركش Alp Arslan Turkh** ومن الناحية الفكرية يعتبر حزب قومي يميني متشدد، كان ضد بعض الإصلاحات مثل رفع عقوبة الإعدام والانصياع للإتحاد الأوروبي.

- **حزب العدالة والتنمية:**

تأسس الحزب عام 2001، ترأسه "**رجب طيب أردزغان**" ومن توجهات الحزب أنه محافظ من الناحية الاجتماعية، وليبرالي من الناحية الاقتصادية، وهو محور حديثنا في الفصول الآتية.

- **حزب اليسار الديمقراطي:**

تأسس من طرف "**بولند أجاويد**" عام 1985، ومن حيث المنحى العلماني، يعتبره البعض من الأحزاب الأتاتوركية المتشددة، ومن بين مطالبه مواقفه لعضوية تركيا في حلف الناتو NATO وكذا انضمامها للإتحاد الأوروبي، رغم انتقاءه لمبدأ الإتحاد الجمروكي.

وعليه فقد عرفت الحياة الحزبية التركية تحولات وتغيرات منذ عام 1923، وفي المقابل كانت انتخابات عام 2002 النقطة الفاصلة في تاريخ تركيا الحديث، وذلك لا يعود إلى فوز "حزب العدالة والتنمية" وذو الميول الإسلامية بـ 360 مقعدا من أصل 550 في البرلمان وهو الأمر غير المسبوق في تركيا، ولكن مقارنة بالنهج الذي اتبعه الحزب والذي أحدث تغيرات جذرية على الصعيدين الداخلي والخارجي والطي وضع خصوصا دور تركيا على مسار متصاعد وبارز تخطى من خلاله دور الدولة المحورية والمركزية في محيطها وكذا في تفاعلها على المستوى العالمي.[65]

المطلب الثالث: دور الجيش في النظام السياسي التركي.

[65]– باكير (وآخرون)، مرجع سابق الذكر، ص ص31–35.

يضطلع الجيش بمهمة الدفاع عن أمن الجمهورية، وفي هذا السياق ينطوي الأمن على معنى الوقوف في وجه حملة التهديدات الداخلية منها والخارجية التي قد تهدد استقرار البلاد، ومن ثم لا يمكن اعتبار هيئة الأركان العامة مؤسسة عسكرية فقط بل ركنا أساسيا من أركان النظام السياسي التركي، وكان دور الجيش في تركيا تقوم خصوصا على حماية القيم الكمالية في حالة تدهور الأحوال بالشكل الذي قد يهدد النظام السياسي، فقد منح "كمال أتاتورك" مهمة حماية العلمانية والدستور في تركيا للجيش منذ تأسيسه إذا كان رئيسا للبلاد وقائد للجيش في نفس الوقت، وقد لعب الجيش أدوارا مختلفة بدءا من كونه مدافعا على مبادئ العلمانية إلى الضغوط غير المباشرة على المؤسسات المدنية إلى التدخل المباشر عن طريق الانقلاب، فلقد كان الجيش يمارس نفوذا واسعا في الحياة السياسية التركية بل أشبه بحكومة الظل[66].

كما شارك الجيش في العديد من العمليات في مجال السياسة الخارجية، وذلك منذ أوائل عقد التسعينات بهدف تحديد ثوابتها تجاه الشرق الأوسط، كما سبق وأن شارك في سياسات أمنية كتوسيع دائرة القتال ضد حزب العمال الكردستاني إلى ما رواء الحدود التركية تشمل كردستان والعراق، كما تحكم الجيش في إعادة صياغة العلاقات الأمنية – الإسرائيلية– ليشمل التزويد بالأسلحة بما فيها الخطط المشتركة الرامية لتطوير المنظومة المضادة للصواريخ الباليستية العابرة[67] وغيرها من الخطوات التي أقدم عليها الجيش، وهذا ما جعل دور الجيش يتمتع بدور خاص في النظام السياسي، إلى جانب المؤسسة العسكرية والتي تعد أقوى مؤسسات الدولة التركية، وأكثرها تنظيما وإن لم تكن بالفعل سلطة عليا، إذ لديها دور ملموس وواضح في اعتبراها حامية المبادئ الست (06) الأتاتوركية، ومن تحت هذا الستار تسعى لإثبات وجودها في الحياة السياسية، ولعل تجربة الانقلاب 1960 و1980 خير دليل على ذلك، مشيرة إلى نوع من الصراع الخفي بين العسكريين والمدنيين،

[66]– عبد الله الشمري، "دور الجيش في اللعبة السياسية"، **مجلة السياسة الدولية**،ع.234، (2009)، ص. 43.

[67]– عبد العزيز، مرجع سابق الذكر، ص ص. 135– 184.

إضافة إلى قيامها بدور جماعات الضغط فعلى سبيل المثال الضغط الذي مارسه الجيش على حزب الفضيلة والذي كان يعد ثالث حزب داخل المجلس الوطني التركي الكبير من أجل إقصائه من الحياة السياسية كسلفه حزب الرفاه.[68]

وإن دلّ هذا على شيء، إنما يدل على أن الجيش في تركيا له اليد الطولي في عملية صنع القرار، حيث استطاع خلق قنوات خلفية خارج النظام السياسي لمراقبة سلوك الأحزاب السياسية، وخلافا للتطور الاجتماعي في الغرب حيث تنشئ الأمة دولتها وجيشها، وحدت الأتاتوركية بين الدولة والأمة في وحدة لا تنفصم، وكان الجيش هو صانع الدولة صانع الأمة، وقد عمل من خلال آليات دستورية وقانونية لتشريع تدخله في السياسة وممارسة تأثيره، ويظاهر ذلك من خلال إقامة مؤسسة جديدة والتي تمثلت في "مجلس الأمن القومي"، إضافة إلى ذلك،والذي امتاز بصلاحيات تنفيذية، رقابية على جميع الهيئات الدستورية، وكذا الحق في جمع المعلومات من جميع الدوائر الرسمية وتنفيذ المصالح العليا للدولة، واحتفظ بنفسه سلطة الاعتراض دون إبداء الأسباب و علي الرغم من أن هذا المجلس يعتبر هيئة استشارية من الناحية الرسمية.

إضافة إلى ذلك، فقد عكف العسكريون إلى صياغة المادة35 في الدستور،والتي تنص على حق القوات المسلحة في التدخل لاستيلاء السلطة في حال وجود تهديد ضد الجمهورية والديمقراطية، وهو الأمر الذي أقدم عليه الجيش خلال تنفيذ ثلاث انقلابات على التوالي، وذلك للإدلال على أن المؤسسة العسكرية ليست تابعة للنظام السياسي وإنما متحكمة فيه.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ورغبة منه في القيام بالإصلاحات، ومن ثم الانضمام للإتحاد الأوروبي، أصبح لابد من إجراء تعديلات جوهرية في بنية المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي، وذلك على النحو التالي:

[68]– النعيمي،مرجع سابق الذكر، ص. 425.

- التغيير في قانون المجلس من خلال تقليص مهامه بالشكل الذي يجعله جهاز استشاري والاقتصار على مهام رسم سياسة الأمن الوطني وتطبيقها ومتابعتها.
- عدل الحزب إمكانية تولي شخصية مدنية منصب الأمين العام للمجلس، بعدما كان يقتصر فقط على أعضاء القوات المسلحة، وبالفعل فقد كان "محمد البوجان" أول شخصية مدنية تتولى ذلك المنصب عام 2004.
- جعل المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين للرقابة ولإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات بعد أن كانوا معفيين من الخضوع للرقابة المالية وكذا رفع الدعاوي القضائية لاستجواب الجنرالات القدامى ومقاضاتهم بشأن قضايا الفساد.
- اختصاص المحاكم المدنية بمحاكمة العسكريين بمن فيهم رئيس الأركان وقائد صفوف القوات المسلحة.[69]

وعليه فهذه التعديلات والتي قلصت وضعية الجيش القانونية ودوره السياسي، لا يعني أن عهد تدخله قد ولى، إذ لازال التدخل مفوض له منه دستور 1982 السارية أحكامه حاليا لحماية مبادئ الجمهورية، فحزب العدالة والتنمية يهدف من خلال رغبته في سن دستور مدني إلى وضع المؤسسة العسكرية في مجراها الصحيح وفق معايير النظم الديمقراطية الحديثة.[70]

[69]– معمر خولي، "**الإصلاح الداخلي في تركيا**"، سلسلة دراسات و أوراق بحثية، (معهد الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تموز/يوليو 2011)، ص ص. 24،25.

[70]– لا دمي، مرجع سابق الذكر، ص ص. 66،67.

خلاصة :

تأسيسا على ما سبق ، يمكن القول أن لكل سياسة خارجية أهداف متعددة تعمل بدءب على تحقيقها من خلال آليات وأساليب متنوعة ومختلفة، وتركيا شأنها شأن أي دولة فهي تعمل على تحقيق أهداف سياستها الخارجية من خلال استخدم أدوات مختلفة، فتركيا تمتلك مجموعة من المقومات سواءا جيوسياسية أو جيوإستراتيجية من موقع جغرافي، قدرات اقتصادية وعسكرية، تمكنها أن تكون قوة صاعدة وتسمح لها لعب دور إقليمي فعال وأن تكون طرف مؤثر في السياسة الدولية، كما أن التحولات الجذرية للسياسة الداخلية والتي ساهمت في بلورة سياسة خارجية جديدة كانت خصوصا خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2002، حيث حمل الحزب رؤية مختلفة لمكانة وموقع تركيا وكذا لدورها على الساحتين الإقليمية والدولية، إذ تقوم السياسة الخارجية التركية منذ فترة حكم حزب العدالة والتنمية إلى يومنا هذا، على أسس ومرتكزات أبرزها تلك المرتكزات التي جاء بها وزير الخارجية التركي والمنظر السياسي "أحمد داود أوغلوا" في كتابه العمق الإستراتيجي.

لقد جعل من الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط هدفا مباشرا وغير مباشرا للقوى الكبرى والإقليمية، فالأحداث المتسارعة التي ميزت منطقة الشرق الأوسط، خلال الفترة (2002–2015)، أملت على تركيا ضرورة إتباع سياسة خارجية جديدة، ذلك نتيجة طبيعة القضايا المطروحة، وتطور نوعية الصراعات المحتدمة، وتبدل في محاور النزاع الرئيسية، وقلة الحدود الفاصلة بين الفعل الداخلي والتأثير الخارجي، وإضعاف الدور المحلي وتصعيد الدور الإقليمي، الذي كان السبب وراء ظهور تهديدات أمنية جديدة لتركيا، الأمر الذي دفعها إلى صياغة مقاربة جديدة على مستوي السياسة الخارجية تعمل على توظيف تاريخها الإمبراطوري العثماني ومميزات موقعها الجيوسياسي المحوري كرصيد إيجابي في مرحلة إعادة بناء نظرية سياسية جديدة للدولة. فالمتتبع لمسار تطور السياسة الخارجية التركية، يجد أن تركيا كانت خلال الحرب الباردة تمثل حلقة ضرورية في الإستراتيجية الغربية لاحتواء النفوذ السوفياتي، أما بعد تفكك هذا الأخير، فقد انفتحت أمام تركيا عوالم جديدة من البلقان إلى القوقاز وآسيا الوسطى مرورا، بالشرق الأوسط، وبرزت مقاربات سياسية جديدة والتي وجدت أوضح تعبير لها مع فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية عام 2002[1]، وهو ما سيتم تناوله في هذا الفصل من خلال المباحث الآتية: ففي المبحث الأول سوف نتطرق الى نشأة حزب العدالة والتنمية ،ومن ثم الى التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية في المبحث الثاني، وفي الأخير الاستراتيجية التركية الجديدة في اطار المبحث الثالث .

[1]– عبد الله العدوان،مرجع سابق الذكر، ص. 26.

المبحث الأول: حزب العدالة والتنمية.

دخلت تركيا مرحلة جديدة من تاريخها بعد انتصار حزب العدالة والتنمية ذي الميول الإسلامية المعتدلة، والذي يتزعمه رئيس بلدية إسطنبول السابق "**رجب طيب أر دوغان**" ، الذي كان يعده الزعيم التاريخي للإسلام السياسي في تركيا، "**نجم الدين أربكان**"**Necmettin Erbakan** لخلافته قبل أن تطيح بهما المؤسسة العسكرية، عبر مجلس الأمن القومي خلال أقل من سنة، حيث كان فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات النيابية العامة في نوفمبر 2002 حدثا استثنائيا، إذ لم يسبق أن شهدت انتخابات تركية هذا الكم النوعي من النتائج المثيرة مثل ما أسفرت عنه انتخابات 2002[2]. وفي هذا السياق سيتم التناول في المطلب الأول: نشأة حزب العدالة والتنمية، وفي المطلب الثاني: المنطلقات الفكرية لحزب العدالة.

المطلب الأول: نشأة حزب العدالة والتنمية.

شهدت مرحلة تأسيس حزب العدالة والتنمية، أعلى درجات التوتر بين الإسلاميين والنظام الذي شكلت فيه المؤسسة العسكرية السلطة المهيمنة على العملية السياسية، وبعد تاريخ 28 فيفري 1997 وإقصاء الجيش لحكومة "نجم الدين أربكان"واتهام الإسلاميين بالسعي لتغيير طبيعة النظام وأسلمت مؤسساته، استمر هذا الإرث من الشكوك يلاحق الحزب الجديد الذي ينظر إليه على أنه امتداد عملي لتيار"أربكان"، لذلك فقد اعتمدت قيادات الحزب أساليب جديدة في العمل تحول دون الدخول في المواجهة مع النظام وطبيعته.[3]

---

[2]– ريز لطيف صادق، **العلاقات الأمريكية–التركية في ظل حزب العدالة والتنمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الشرق الأوسط: قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم ،2011/2003)، ص. 41.

[3]– صدام أحمد سليمان الحجاجحة، **دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2010/2002)، ص.36.

لقد كان للمؤسسة العسكرية منذ قيام الدولة التركية الحديثة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية دورا محوريا في علمانية الدولة والنظام وتوجيه تركيا نحو الغرب. فقد قام الجيش بفصل الدين عن الدولة عبر قيامه بعدة إجراءات، وكانت ذروة هذه الإجراءات إدخال العلمانية بندا في الدستور عام 1937، واستمرت الدساتير التركية اللاحقة (1961 و1982م) تؤكد صفة العمانية في المادة الثانية من الدستور التركي.[4]

انتقلت تركيا إلى الحياة الديمقراطية في عام 1973، وفي هذه الفترة شكل "نجم الدين أربكان" حزب النظام الوطني سنة 1970، لكن محكمة الدستور أصدرت حكما بإغلاقه بدعوى توجهه الإسلامي، ومعارضته للنظام العلماني، ونيته إقامة دولة دينية، فشكل "أربكان" حزبا آخر باسم حزب السلامة الوطني في 11 أكتوبر 1972، ومن جانب آخر أسس "**ألب أرسلان تكرش**"**Alparslan Türkesh**زعيم الحركة القومية في تركيا حزب الحركة القومية وخاض بها انتخابات 1973، كما وحقق حزب الرفاه ذو التوجه الإسلامي عام 1995 في الانتخابات العامة فوزا كبيرا مكّنه من الوصول إلى السلطة، وتولى "نجم الدين أربكان" منصب رئيس الوزراء، وهو أول رئيس وزراء إسلامي في تاريخ تركيا العلمانية[5].

كان "لأربكان" وحزبه نظرة مختلفة إلى كل القضايا الداخلية والخارجية، كان يرى في النظام العلماني أداة لقمع الإسلام، وكان يطالب بمساواة الإسلام بما تتمتع به المسيحية واليهودية من مزايا قانونية في تركيا. وعلى الصعيد الخارجي كانت دعوته معروفة إلى إقامة إتحاد دول إسلامية، ومجلس أمن إسلامي، وصندوق نقد إسلامي، وعملة إسلامية موحدة[6] وقد كان لتلك السياسة انعكاسات من جانب تهميش شرائح علمانية واسعة ومؤثرة في الدولة التركية

---

[4]– صدام أحمد الحباشنة، "العلاقات التركية الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة (2002–2010)"، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**م. 38، ع.3،(الأردن: جامعة مؤتة، 2011)، ص. 783.

[5]– ريز لطيف صادق، مرجع سابق الذكر، ص.42.

[6]– أحمد الحباشنة، مرجع سابق الذكر،ص.783.

وإخافتها، ودفع المؤسسة العسكرية والمحكمة الدستورية للاتفاق على إسقاط الحكومة، لكونها تشكل تهديدا للأسس العلمانية للدولة [7]، وبعد مجموعة من القرارات، تمّ حظر الحزب الرفاه الإسلامي عام 1997 بحجة تعارضه مع الدستور العلماني،لذا امتنع الكثير من المواطنين عن تأييد الحزب والتصويت له،مما انتهي الأمر به بعدم الفوز في انتخابات1999،أين حقق حزب الفضيلة وريث حزب الرفاه الإسلامي بقيادة"**رجائي قوطان Recai Kutan"** 115 مقعدا في البرلمان من أصل 550، وهو ما اعتبرته النخب العلمانية تتويجا لانتصاراتها في الحدّ من دور الإسلاميين في البلاد، كما أثارت قضية النائبة "مروة قاوقجي" وحجابها أزمة أربكت النيابة العامة،ولكن بعد الانتخابات حدثت انقسامات داخل حزب الرفاه، بين كل من الجناح التقليدي والجناح الذي سمي نفسه بالإصلاحي وهذا الأخير فادته مجموعة أبرزها:"رجب طيب "أردوغان"،"عبد الله غول"...الخ،وقد اتسعت الهوى بين التيارين مباشرة بعد انتخاب رئيس الحزب،والتي انتهت بنجاح مرشح التيار التقليدي وفشل "عبد الله غول" مرشح التيار الإصلاحي والذي كان يعني عدم قبوله لممارسة دوره من داخل الفضيلة [8].وفي عام 2001 أصدرت المحكمة الدستورية في تركيا قرارا بحل حزب الفضيلة الإسلامي بدعوى أنه امتداد لحزب الرفاه المحظور، فتمخض عنه حزبين: أحدهما: حزب العدالة والتنمية، والآخر حزب السعادة[9].

تمّ الإعلان في 14 أوت 2001 عن تأسيس حزب العدالة والتنمية، تم فيه إشهار الأعضاء المؤسسين الذين كانوا 74 شخص، وذلك بقصد عدم الاعتبار بأن الحزب امتداد واستمرار لحزب الفضيلة أو الرفاه، حيث اعتبر"أردوغان" أن حزبه ليس وريثا لأي حزب إسلامي، بقدر ما هو وريث حزب العدالة الليبرالي الذي كان زعيمه " **عدنان مندريس**" **Adnan Menderes**، وعليه فالطرح الذي قامت عليه الأفكار الجديدة للحزب ترتكز على

---

[7]– خالد الحروب، **التيار الإسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية**،(فلسطين: مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان، ط1.، أكتوبر 2008)، ص. 13.

[8]–ياسر أحمد حسن، **تركيا البحث عن المستقبل**، (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ط.1، 2006)، ص. 188،189.

[9]– لطيف صادق، مرجع سابق الذكر، ص.41–43.

الوسطية، التوفيق والموضوعية، كما أكد زعماء حزب العدالة والتنمية أنهم سيستقون أفكارهم واستراتيجياتهم الرامية إلى تحقيق التنمية الوطنية.[10]

ولعل تأسيس حزب العدالة والتنمية من قبل مجموعة واسعة من السياسيين من مختلف الأحزاب السياسية التركية، وعدد من السياسيين الجدد، أعطى الحزب ثقة كبيرة لدى الأتراك.هذه التشكيلة الجديدة للحزب من قبل مجموعة واسعة من السياسيين على مختلف ألوانهم ومشاربهم الفكرية والسياسية والدينية، إنما يدل على حالة الفراغ السياسي القائمة في حينه، وعدم ثقة السياسيين الأتراك بالأحزاب التي كانت قائمة سابقا، ولإدراكهم بأن البلاد كانت تتجه نحو الهاوية، ولأن الأوضاع الاقتصادية كانت تسوء يوما بعد يوم وهو ما دفع بهده النخبة إلى تشكيل حزب العدالة والتنمية، دون النظر إلى الإيديولوجيات أو المبادئ السابقة لكل منهما، حيث اتفقوا على عامل واحد وهو الخروج من الوضع المتردي للبلاد إلى مجتمع أكثر رفاها، وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تحقيق الديمقراطية، حقوق الإنسان وغيرها، دون الإخلال بمبادئ العلمانية، أو الاصطدام مع المؤسسة العسكرية التركية.[11]

وعلى العموم، فإن صعود حزب العدالة والتنمية إلى الخريطة السياسية التركية في أقل من عام ونصف من تأسيسه يرجع إلى عاملين أساسيين مباشرين هما:

أولها: إن الشعب التركي لم يعد على استعداد لإعطاء النخبة العلمانية التقليدية فرصة أخرى بعد ثلاثة أرباع القرن من العنف والانقسام الداخلي والتوتر والتأزم الاقتصادي المستمر.

[10]- المرجع نفسه،ص.41.

[11]–يسري عبد الرؤوف يوسف الغول، "**أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، (جامعة الأزهر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية،2011)، ص .96.

[2]– لطيف صادق، مرجع سابق الذكر، ص .196.

وثانيهما: إن الناخب التركي أمل أن يحقق صعود الحزب إلى الحكم إعادة التوازن لأشكال الهوية والثقافة الذي نخر الجمهورية التركية وأقام تلك الهوة العميقة بين الدولة والمجتمع.[12]

المطلب الثاني: المنطلقات الفكرية لحزب العدالة والتنمية.

إن حزب العدالة والتنمية التركي كبقية الأحزاب الأخرى في العالم يعمل من أجل قيادة الدولة، أو المشاركة في هذه القيادة، ومما لا شك فيه أن حزب العدالة والتنمية بدأ محاولاته وفق إستراتيجية مدروسة قائمة على أساس أنه لم يعلن عن نفسه أنه حزب إسلامي حتى لا يثير حفظة العلمانيين، ولم يعادي تلك المبادئ التي جاء بها مؤسس تركيا الحديثة "**مصطفى كمال أتاتورك**" (**Mustafa Kemal Atatürk**)،[13] وفي هذا السياق سيتم تناول المنطلقات الفكرية لحزب العدالة والتنمية.

فيما يتعلق بفلسفة الحزب، ورد بشق الحقوق الأساسية والحريات في وثيقة إعلان المبادئ أنه يعتبر مبادئ كمال أتاتورك عنصر السلامة الاجتماعي، وأداة تحمل تركيا إلى مستوى الأمم المتحضرة، وأنه ينظر للدين كأهم المؤسسات الإسلامية على الإطلاق، وإلى العلمانية كضرورة للديمقراطية ولضمان حرية الاعتقاد، وأتى في الوثيقة: "أن العلمانية تعد مبدأ لصيانة الحريات حتى يؤدي المؤمنون واجباتهم الدينية، ومناخا يمكنهم من المجاهرة باعتقاداتهم، وهي تسمح كذلك لغير المؤمنين بالعيش حسب أفكارهم".[14]

أمّا من الناحية السياسية والإيديولوجية، لا يعرّف حزب العدالة والتنمية عن نفسه بأنه حزب إسلامي، بل يبتعد عن كل ما قد يفهم منه أن للحزب برنامجا إسلاميا، ولا تظهر أدبياته أية إشارة دينية، بل على العكس من ذلك، هناك تأكيد على نوع من "العلمانية

[12]– أحمد حسن،مرجع سابق الذكر، ص. 195.

[13]– لطيف صادق، مرجع سابق الذكر، ص. 196.

[14]–المكان نفسه.

المؤمنة"* غير الصارخة، عن طريق رفع شعار "الديمقراطية المحافظة". لكن هذه الديمقراطية المحافظة هي حل وسطي للهروب من الاتصاف بـ "الإسلامية" ولإيجاد هوية خارجية للحزب يسهل تداولها وتسويقها عند الآخرين.[15]

في 18 مارس 2003، قدّم "أردوغان" برنامج حكومته الذي يمثل مشروع وأهداف حزبه إلى المجلس الوطني، وتضمن البرنامج شرحا وافيا لسياسة الحكومة الجديدة القائمة على وضع الحلول الناجحة لمشاكل البلاد السياسية والاقتصادية. فعلى صعيد السياسة الداخلية، فقد رفض البرنامج سياسة الإقصاء والمشاريع القائمة على التفريق بين أبناء الشعب على أساس العرق أو الجنس أو المذهب.[16]فجاء شعار المؤتمر التأسيسي للحزب في14 أوت 2001 تحت عنوان "العمل من أجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع"، وفي هذا الإطار أكّد "**عبد الله غول**"**ABDULLAH Gül** الرجل الثاني في الحزب بعد يوم واحد من تأسيس الحزب على البعد الجامع للحزب بقوله:

"**إن حزبنا ليس حزبا دينيا ونحن نعمل على ضمان تمثيل الجميع وفي عداد مؤسسينا محجبات وسافرات ملتحون وغير ملتحون، إن الحزب السياسي ليس وسيلة للتبليغ بل للخدمة، بخدمة هدفنا التطبيق والعمل على تعميم مفهوم جديد في السياسة**".[17]

كما أكد على ضرورة تحديث الحياة السياسية من خلال تعزيز قيم الديمقراطية ودولة القانون الذي يؤمّن احترام المجتمع الدولي لتركيا، ولتحقيق ذلك لابدّ من اعتماد دستور جديد يحقق العدالة الاجتماعية ويفعل دور الشعب في صناعة القرار واستبدال القوانين المتعلقة

---

[15]– الحروب، مرجع سابق الذكر، ص ص،1..،15.

* العلمانية المؤمنة: والمقصود بها هو محاولة الجمع بين الأسس العلمانية للدولة ومجموعة من القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية، التي يجملها مناصرو الحزب تحت شعار "الديمقراطية المحافظة".

[16]– سعد عبد العزيز مسلط، **المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا**، (مركز الدراسات الإقليمية)، صص، 11، 12.

[17]– سالم الرحاحلة، مرجع سابق الذكر، ص ص. 58،59.

بالأحزاب والعقوبات والقانون التجاري وقانون العمل. وقد أضاف"عبد الله غول" أنه سيواصل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تطبيقه في تركيا تحت إشراف صندوق النقد الدولي.[18]

أما على صعيد السياسة الخارجية فقد تصدرت مسألة انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي قائمة أولويات الحكومة وسعيها الحثيث في مواصلة المباحثات الهادفة لدخول تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، حيث سعى "أردوغان" في السياسة الخارجية إلى إيجاد الدعم نحو قبول تركيا في عضوية الإتحاد الأوروبي، وكذلك عمل على تطوير علاقاته السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.[19]

وعليه فإلى جانب الوضع الداخلي للحزب والتوازنات فيما بين قياداته،ففي نظر الكثيرين،فإن ما تغير بـ "أردوغان" هو إدراكه للسياسة وليس للدين وهو أكثر اقتناعا بالفصل بينهما،وقد كان الدور الذي لعبه الحزب الأكثر تميزا عن سابقه وربما منذ لحظة التغيير التي صاحبت الجمهورية في عهد "أوزال"، ويعد هذا الدور الذي حقق أشواطا أكبر مما قطعتها الأحزاب الأخرى، أحد أكبر التحديات التي تواجه المؤسسة العلمانية.[20]

[18]– مسلط، مرجع سابق الذكر، ص. 12.

[19]–المرجع نفسه، ص.13.

[20]– أحمد حسن، مرجع سابق الذكر، صص. 226،227.

المبحث الثاني: التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية.

شهدت السياسة الخارجية التركية عقب وصول حزب العدالة والتنمية لمشارف الحكم، تحولا أساسيا، من خلال ما عرف بسياسة "تعدد البعد" هندسها ووضع معالمها **"أحمد داود أوغلو"**رئيس الوزراء الحالي ، الهادف من خلالها إعادة صياغة أجندة تركيا الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط والحديث عن سياسة خارجية متعددة الأبعاد، من تصفية المشكلات وتطور دبلوماسي معتبر مع دول الجوار ،وذلك انطلاقا من ما تملكه تركيا من مصادر القوة اللينة والصلبة،وباعتبارها قوة إقليمية مركزية،محورية ودولية فاعلة. [21]وفي هذا السياق سيتم تناول مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة في المطلب الأول، ليكون مدخلا لفهم العوامل المحفزة للدور الإقليمي التركي المطلب الثاني.

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة.

تبنت السياسة الخارجية التركية مقاربة جديدة تقوم على عدة مبادئ كونت بمجموعها نظرية سياسية مثلت انقطاعا لما كان سائدا في المدة التي سبقت تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا، والتي يراها الحزب أنها رؤية وفهم جديدة للبيئتين الإقليمية والدولية على حد سواء، والتيتمكن تركيا من التطلع إلى المستوى الخارجي ومن ثم أداء دور جديد في محيطها الإقليمي، [22]دورا يختلف عن الأدوار التي قامت بها سابقا.[23]

بادر صناع القرار إلى وضع مجموعة مبادئ مثلت أسس العمل السياسي الخارجي، وقد ارتكزت السياسة الخارجية التركية على خمس أسس متمثلة في:

---

[21]– سعيدي السعيد، "سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية"، **مجلة المفكر**،ع. 10، (الجزائر: جامعة محمد خيضر)،ص.470.
2222

[23]– المرجع نفسه،ص.210.

- **التوفيق بين الحريات والأمن:**ففي وقت كان اللاعبون العالميون، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد11 سبتمبر، كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية، وهو ما جعل تركيا نموذجا لبلدان أخرى.

- **محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها أو ما يسمى بـ "تصفير" المشكلات:** وبالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع، وهذا إن تحقق يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.

- **إتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك**ففي الظروف الدولية المتحركة الحالية من غير الممكن إتباع سياسة ذات بعد واحد، وبدلا من أن تكون تركيا "مصدر مشكلة" في إستقطابات الغرب/الشرق، والشمال/الجنوب، وآسيا/أوروبا، والغرب/الإسلام، تكون على العكس "مصدر حل للمشكلات، وبلدا مبادرا إلى طرح الحلول لها، وبلدا يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي. ومن ضمن هذا المنظور لا يجب النظر إلى أي خيار على أنه بديل عن الآخر ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنه تناقض.

- **تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية:** لقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية أن تركيا "بلد جسر" تصل بين طرفين، لكن في المرحلة الجديدة فالظروف تملي على تركيا ألا تكون جسرا بل أن تكون "بلد مركز".

- **الانتقال من السياسة الجامدة والسكون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة**والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا.[24]

فهذه الرؤية ليست رؤية إيديولوجية، تتسم بالنشاط والديناميكية والحسم والطابع التعددي فحسب ولكنها في نفس الوقت لا تخلوا من حسابات عقلانية ورؤية موضوعية تقوم على التخطيط الاستراتيجي طويل المدى. وفي هذا الصدد ذكر "أردوغان" في خطاب له في22 جانفي 2004 قائلا:

"**إن التغير ضرورة لمواكبة الطابع المتغير للعالم، وهو ما يفسر إعطاء الحكومة الأولوية لرؤية جديدة في السياسة الخارجية من أجل نقل تركيا إلى المستقبل وتحويلها إلى قوة عالمية مؤثرة.**"[25]

وعلى هذا الأساس تتمحور الرؤية التركية في ضرورة امتلاك تركيا لسياسة خارجية موجهة لكل منطقة، مع التكامل بين أبعاد هذه السياسة ومناطقها.

ولقد طورت تركيا علاقاتها باتجاه منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة آخذة بعين الاعتبار سبعة مبادئ والتي حددها "**فيليب روبنس Philip Robins**" في كتابه تحت عنوان: "**تركيا والشرق الأوسط**" والتي يمكن اختصارهافيما يلي:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط، للحيلولة دون توسيع الاضطرابات في مناطق الحدود الجنوبية الشرقية.

[24]–مصطفي جاسم حسين،الدور التركي للمدة من 2002 إلى 2010،**المجلة السياسية والدولية**،ع.20،(الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية،2012)، ص.3.

[25]– ليتيم،مرجع سابق الذكر،ص.211.

- عدم التدخل في النزاعات بين دول المنطقة ذلك لقلة خبرة تركيا في إدارة الأزمات وحدة قدرتها على توجيه علاقاتها مع دول المنطقة خصوصا العربية منها بشكل فعال، وفي المقابل قد تواجه توحد عربي خطر تجاهها.

- تطوير علاقات ثنائية مع جميع دول المنطقة كذا علاقات تجارية واقتصادية بالغة الحد الأقصى، من خلال إزالة العقبات في المجالين الاقتصادي والسياسي وبالتالي اكتساب مكاسب ضخمة في المنطقة.

- استمرار تقسيم نظام الدول العربية، كون تماسك ووحدة هذه الأخيرة قد يشكل تهديدا لقيام تركيا كقوة إقليمية، ومن ثم فصل الشرق الأوسط عن دور تركيا في التحالف الغربي، إذ أصبحت المصلحة القومية اليوم هي التي تحدد سياسة تركيا في المنطقة على وجه أكثر دقة وحذر وحزما في علاقاتها الإقليمية.

- تحقيق توازن دقيق في موقفها من القضية الإسرائيلية الفلسطينية، خصوصا وأن علاقة تركيا بالدول العربية ترتكز بالأساس و بدرجة أولي على موقفها إزاء هذه القضية الحساسة لذا تتخذ تركيا موقف حذر و متميز عن الغرب[26].

وفي هذا الصدد يشير "أوغلو" إلى وجود أربعة مبادئ أساسية تشكل الرؤية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط وهي:

1 -ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع، بحيث يساوي الأمن الحقيقي للفلسطينيين أمن الإسرائيليين، وأمن الشيعة العراقيين يجب أن يتساوى مع أمن السنة العراقيين، وأمن المسيحي اللبناني ينبغي أن يساوي أمن الشيعي أو السني اللبناني، وأمن العرب يجب أن يساوي أمن الأتراك أو الأكراد أو أي طرف آخر.

[26]– روبنس،مرجع سابق الذكر،ص ص.83،84.

2 -تغليب الحوار والآليات الدبلوماسية والسلمية في معالجة أزمات المنطقة.

3 -تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة.

4 -الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدّد في إطار التأكيد على التعايش الثقافي والتعددية.

وفي هذا الإطار نستشف أن عهد التفكير الضيق والانطوائي قد انتهي بالنسبة لتركيا، ومن ثم التطلع للتفكير بشكل أوسع وأكبر والتحرك بأفكار سامية تليق بالمكانة الجيوستراتيجية لتركيا ورسالتها التاريخية آخذة بعين الاعتبار إمكاناتها الثقافية والاقتصادية[27].

المطلب الثاني: العوامل المحفزة للدور الإقليمي التركي

لا يكفي لدولة ما أن تتخذ قرار بالانخراط الفاعل في قضايا منطقة ما لغرض النجاح في ذلك، وفي الحالة التركية توافرت العديد من العوامل التي أتاحت لها أن تكون جزءًا من صورة الشرق الأوسط ومحيطها الإقليمي عموما[28]، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب من خلال التطرق للعوامل الموضوعية والعوامل الذاتية التي حفزت الدور التركي على المستوى الإقليمي.

1 العوامل الموضوعية:

هناك عوامل موضوعية عديدة أتاحت لتركيا أن يكون لها دور وحضور في منطقة الشرق الأوسط وأن تكون جزءا منه، هذه العوامل الموضوعية ساهمت في قبول الدور التركي الفاعل وهي:

1 -الفراغ الكبير الذي تشهده المنطقة نتيجة انهيار النظام الإقليمي العربي، إضافة إلى التهديدات والتحديات التي باتت تركيا تواجهها والتي ينبع معظمها من الشرق

[27]– ليتيم، مرجع سابق الذكر، ص ص.210 –212.

[28]– عبد العاطي (وآخرون)، مرجع سابق الذكر، ص. 142.

الأوسط، خاصة بعد احتلال العراق، مما أدى إلى تراجع ثقة تركيا في حلفائها في حلف الشمال الأطلسي (الناتو) واقتناعها بأنهم غير مكترثين بأمنها القومي في مواجهة التحديات النابعة من منطقة الشرق الأوسط، والتي يمكن تلخيصها في:

أ –تصاعد التحدي الكردي، خاصة بعد حصول أكراد العراق على وضع شبه مستقل.

ب – تصاعد التحدي الإيراني، إذ نتج عن احتلال العراق إخراجه من معادلة الموازن الإقليمي لإيران، مما أدى إلى تزايد نفوذها في المنطقة[29].

ومن هنا فإن تركيا تدرك أن لعب دور إقليمي في المنطقة يعني المشاركة في تحديد الأجندة الإقليمية والوصول بخطوط الدفاعات التركية إلى أبعد نطاق ممكن من الأراضي التركية.

2 -تعثر الدور الأمريكي في المنطقة: حيث نتج عن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة إعطاء هامش حركة للقوى في المنطقة للاستفادة منه، وتأتي التحركات التركية مع إيران وسوريا ومصر والسعودية في هذا الإطار.

3 -تعثر الجهود الخاصة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي: حيث لا تزال أوروبا المسيحية تحمل في علاقاتها التركية تاركة الصراع العثماني الأوروبي منذ العام 1453م، حيث ترى أوروبا أنه لا مكان لتركيا في المشروع الحضاري الأوروبي لكونها مختلفة حضاريا عنها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتخوف الاتحاد الأوروبي من أن انضمام تركيا سيجعل للاتحاد حدودا مشتركة مع منطقة الشرق الأوسط المليئة بالنزاعات (إيران، العراق، وسوريا) ويقحمه في سياستها. وبالمقابل تدرك تركيا أن دورها الإقليمي المتزايد في المنطقة سيؤدي إلى تحسين كبير في

[29]– ليتيم، مرجع سابق الذكر، ص .212.

صورة تركيا لدى الاتحاد الأوروبي إذ أنها ستكون صمام الأمان المتقدم على تخوم الشرق الأوسط المجاور جغرافيا للاتحاد الأوروبي[30].

وعليه فالرفض الأوروبي لتركيا يعد واحدا من الأسباب التي دفعت تركيا لمراجعة العديد من خياراتها، حيث ازدادت قناعة الدولة التركية بأن أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية مرتبطة أكثر بمحيطها العربي والإسلامي، الأمر الذي يدفعها اليوم لإقامة شراكة إستراتيجية مع البلدان العربية والإسلامية والإفريقية أيضا.

4 -تتمدد تركيا إقليميا في المنطقة بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه، بحيث أن الجدوى الإستراتيجية من لعب هذا الدور تكون متحققة تماما في حالة الشرق الأوسط، وتكفي هنا الإشارة إلى الدور الإقليمي الإيراني والذي استثمرت فيه إيران ماليا وإيديولوجيا لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والحركات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عاما. فالمقارنة بين مساحات التأثير التي يملكها كل طرف تشير بأن تركيا تتنافس مع إيران بأدوات جديدة ولكن بمدخل أقل كلفة سياسية من إيران بكثير.

5 -إن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها فيه لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية، بالمقارنة بالقوقاز، حيث النفوذ الروسي أو في ألبانيا والبوسنة حيث النفوذ الأوروبي.

6 -الصورة الإيجابية لتركيا عند شرائح عربية واسعة، والترحيب غير المسبوق بهذا الدور من أوسع القطاعات العربية بدور تركي في المنطقة لأول مرة منذ قيام الجمهورية عام 1923. ووصل الأمر إلى حد الحديث عن "النموذج التركي" وضرورة الاستفادة

[30]– عبد العاطي (وآخرون)، مرجع سابق الذكر، ص. 213.

من الدروس التي يقدمها مثل التناوب السلمي على السلطة وإدماج التيارات الإسلامية في العملية الديمقراطية.[31]

2 العوامل الذاتية:

توافرت العديد من العوامل التي أعطت لتركيا فرصة أن تكون جزءا من صورة الشرق الأوسط، ومن بين هذه العوامل نجد العوامل الذاتية التي سهلت قبول الدور التركي في الشرق الأوسط والتي تتمثل في:

1 -المصالح الوطنية التركية في المنطقة والتي يمكن تلخيصها في:

أ. تشكل الدول العربية أولا سوقا ممتازة للسلع التركية التي تحظى في المنطقة بتنافسية لا تحظى بها بالضرورة في السوق الأوروبية.

ب.تشكل المنطقة العربية بما تملكه من احتياطات للطاقة عامل جذب بأهمية استثنائية لتركيا التي يتزايد الطالب فيها على النفط والغاز لعاملين أساسيين هما تعاظم قدرات الاقتصاد التركي وطموح تركيا لكي تصبح معبرا لإمدادات الطاقة إلى أوروبا بما يعزّز وضعيتها الإستراتيجية.

ج. توافر تاريخ مشترك بين تركيا والدول العربية، ووجود تقارب ثقافي وحضاري بينها وبين الدول العربية، وهو ما لا يجعل تركيا عنصرا وافدا إلى المنطقة ويسهل قيامها بهذا الدور.[32]

2 -الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، على غرار التوجه العلماني الحاد والضغوطات الموجهة إلى الحالة الإسلامية في الداخل والتي كانت تنعكس سلبا على علاقة تركيا بالعالم الإسلامي المتوجس من مفهوم العلمنة كنموذج معاد للدين وفقا لنموذج تطبيقه

[31]– ليتيم، مرجع سابق الذكر، ص. 213.

[32]–المرجع نفسه، ص.213.

في تركيا، إلا أن المعادلة تغيرت بوصول حزب العدالة والتنمية [33]، حيث كان للخلفية الإيديولوجية التي ينطلق منها حزب العدالة والتنمية دورا كبيرا في توجيه سياسة تركيا الخارجية، ويرى الحزب أن دور تركيا كدولة تابع أصبح شيئا من الماضي، ويجب أن تحتل مكانة جديدة لضمان أمنها واستقرارها تضطلع بموجبها بدور دبلوماسي وسياسي واقتصادي فعال في منطقة كبيرة تكون فيها هي المركز من خلال استعمال "القوة اللينة" كنموذج داخلي يحظى بالاحترام العالمي سياسيا واقتصاديا وثقافيا (كجسر يربط بين الشرق والغرب، وكأمة إسلامية، ودولة علمانية، ونظام سياسي ديمقراطي، وكقوة اقتصادية رأسمالية) والقيام بدور أكثر فعالية لرفع مكانة تركيا الدولية[34].

ومن هنا فالدور الإقليمي التركي يتأسس على اعتبارات موضوعية وعلى خلفية المصالح الوطنية التركية في المقام الأول، ولكن ذلك لا يمنع من دور مساعد للخلفية الإيديولوجية التي ينطلق منها حزب "العدالة والتنمية" في توجيه سياسة تركيا الخارجية، وفي هذا الصدد حاول "**بولنت علي رضا**" الخبير في الشؤون التركية لدى مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن أن يوفق بين الاعتبارين، فخرج بنتيجة مفادها أنّ "النواة الصلبة للرؤية الوطنية التركية لدى غالبية كوادر حزب العدالة والتنمية هي خليط بين القومية التركية والإسلام".

ومن مدركات الدولة لنفسها في مواجهة محيطها الجغرافي، "مسألة الهوية" و التي تعد من أهم العوامل في رسم السياسة الإقليمية للدول الوطنية، فمن الطبيعي أن تختلف مدركات هذه "الهوية" من حزب إلى آخر، وهذا الاختلاف يقود إلى اعتماد البرنامج السياسي للأحزاب الحاكمة على رؤى بعينها في القضايا المختلفة، ومنها طبعا السياسات الإقليمية.

[33]– عبد العاطي (وآخرون)، مرجع سابق الذكر، ص .142.

[34]– ليتيم، مرجع السابق الذكر، ص.214.

وتأسيسا على ذلك لا يمكن اعتبار أنّ الدافع الإيديولوجي "الإسلامي" هو المحرك الأساس لسياسة تركيا الإقليمية، بل المصالح الوطنية والقومية، حتى لو امتزجت العوامل لأن هذا الامتزاج يوفر أرضية أكثر مناسبة لتقرير السياسة الإقليمية الجديدة وحشد أوسع تأييد داخلي لها.[35]

[35]–مصطفى اللباد، "السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية: خلفيات إيديولوجية أم مصالح "،**مجلة شرق نامه**،ع.7، (2011)،ص. 1.

المبحث الثالث: الإستراتيجية التركية الجديدة.

المطلب الأول: متغيرات السياسة الخارجية التركية خلال الفتوق 2002 إلى غاية 2010.

استمر الخطاب التركي بالتحرك ضمن السقوف والثوابت التي انتهجها خلال فترة الحرب الباردة، وقد قام هذا الخطاب على أساس النظر إلى تركيا على أنها جزء من المحور الغربي مع بعض التعديلات المحدودة في المكان والزمان. لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، حصل تغيير جذري، ليس فقط في التوجهات التكتيكية، بل حتى في أصول السياسات المتبعة، وللمرة الأولى يأتي إلى السلطة حزب يحمل مسبقا رؤية مختلفة إلى مكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية[36].

ويقوم هذا المنظور الجديد للسياسة الخارجية التركية بصورة أساسية على ما يسمى بمبدأ "العمق الإستراتيجي" Strategic Depth، وهو المبدأ الذي صاغه "أحمد داوود أوغلو" في كتاب نشر له سنة 2001، تحت عنوان " **العمق الإستراتيجي...موقع تركيا الدولي** "[37]، وقد حدّد الدكتور "أحمد داوود أوغلو" مفهوم "الدولة المركز" وفقا للنقاط التالية:

- العمق الإستراتيجي.
- الاستمرارية التاريخية.
- التأثير الثقافي المتبادل.
- الترابط الاقتصادي المتبادل[38].

---

[36]– عبد العاطي (وآخرون)،مرجع سابق الذكر،ص.13.

[37]–توفيق المديني،" السياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها أوغلوا الموقع الاستراتيجي في الساحة الدولية"، **جريدة المستقبل**، ع3808،(22/ 10/2010)، ص. 20.

[38]– زاهد جول،مرجع سابق الذكر،ص ص.18، 19.

وقد أكد"أوغلو"، مهندس هذه الرؤية الجديدة وواضعها قبل وصول الحزب إلى السلطة، أنه من دون القراءة الصحيحة للظروف والمتغيرات الدولية لا يمكن فهم السياسة الخارجية التركية، ومن ثم فهم رؤيتها الإستراتيجية الجديدة. وفي هذا الصدد يقول أوغلوا:

"إن أحداث 11سبتمبر دفع الولايات المتحدة إلى أن تستبدل بالنظام العالمي الجديد المستند إلى خطاب الحريات الذي ساد بعد انتهاء الحرب الباردة نظاما عالميا جديدا مستندا إلى المفهوم الأمني"[39]

ويمكن القول، بحسب داوود أغلو، أنّ هناك ثلاث مراحل شهدها العالم ما بعد أحداث11سبتمبر: المرحلة النفسية وتجلياتها في حرب أفغانستان، والمرحلة الإستراتيجية التي بدأت مع حرب العراق، وفيها ستبحث كل قوة عن موقعها في النظام العالمي وستشهد توترات، وقد تستمر هذه المرحلة من 10 إلى 15 عاما، ثم المرحلة الثالثة وهي مرحلة تأسيس نظام دولي جديد حيث تعمل كل قوة على مضاعفة حضورها إلى حين اتضاح المعالم الجديدة لهذا النظام.

ويرى "داوود أغلو" أن خروج تركيا بموقع ومكانة من هذه المرحلة مرتبط باعتماد رؤية ديناميكية مؤثرة في السياسة الخارجية تفضي لأن تكون قوة مركزية، كما يشير إلى ثلاثة عوامل ظهرت في التسعينات، كانت عائق أمام صعود تركيا كقوة مركزية مؤثرة: الإرهاب (والمقصود هنا حزب العمال الكردستاني) وما حمله من إستقطابات داخلية، عدم الاستقرار السياسي، والأزمات الاقتصادية المتلاحقة.[40]

وما يمكن ملاحظته في ظل متغيرات السياسة الخارجية التركية ، أنه في الفترة الأولى من حكم الحزب ،تبنت النخب السياسية الجديدة نموذج سياسة خارجية جديدة تعطي الأولوية

[39]– عبد العاطي(وآخرون)، مرجع سابق الذكر، ص. 137.

[40]– ليتيم، مرجع سابق الذكر، ص.210.

القصوى للتكامل والتعاون مع الدول الإقليمية، خاصة في مجالات الاقتصاد والدبلوماسية التي ستحول السياسة الإقليمية من التفاهم المدفوع بالمصالح الأمنية المشتركة إلى علاقة أكثر مرونة ذات قيم مشتركة، ولقد أصبحت سياسة تصفير المشاكل، في هذه الفترة بمثابة حجر الأساس في منهج السياسة الخارجية التركية، فأعادت صياغة أرشتطتها الإقليمية في الشرق الأوسط، وتراجعت تدريجيا عن الخطاب السياسي التقليدي للنخب البيروقراطية الاتاتوركية. ومع ذلك، مثلت حرب العراق 2003 تحديا مباشرا لأولوية السياسة الخارجية الإقليمية التي شكلت في ظل مبدأ سياسة تصفير المشاكل، فقوضت أعمدة خطابها السياسي بشان النظام الإقليمي، فمن خلال استخدام الدبلوماسية متعددة المستويات والإبعاد على المستوى الإقليمي والدولي، ساندت تركيا باستمرار التكامل الإقليمي للعراق، وحاولت بناء تفاهم مشترك والية دبلوماسية جماعية لاحتواء أزمته. ومن خلال الابتعاد عن التدخل بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وسعت تركيا علاقاتها مع دول المنطقة بقدر بالغ من العناية.

وفي الفترة الثانية من حقبتها، ومع تزايد قوتها الاقتصادية ودورها كوسيط سلام في المنطقة، بدأت أنقرة في تعميق علاقاتها مع الشرق الأوسط وتزايدت "الاستقلالية الإستراتيجية" لتركيا في هذه الفترة تدريجيا بفضل تنويع أنشطة السياسة الخارجية مع مختلف المناطق ،ومع ذلك، وجه الحلفاء الغربيون انتقادا لسياسة "الانخراط الاستراتيجي" التي اتبعتها تركيا، فضلا عن الانتقاد المستمر الذي وجهته المعارضة المحلية تجاه ما اعتبرته تغييرا في المحور الجيوستراتيجي وانصرافا عن التحالف الطويل المنتظم مع الغرب. [41]

وبالتالي فانتقادات تركيا الرسمي لإسرائيل، وموقعها الاستراتيجي المختلف في المسألة النووية الإيرانية، وعلاقتها الوثيقة مع حماس، إلى زيادة حدة انتقاد سياسة "تغيير المحور الاستراتيجي"، وما إذا كانت تركيا تعمل كشريك للغرب في الشرق الأوسط أم أنها تمنح

[41]- مراد يشيلطاش،اسماعيل نعمان تيلجي،"السياسة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية"، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**،ديسمبر 2013،ص.3-4.

أولوية للشرق الأوسط على توجهها الغربي. وبالرغم من الانتقادات الصارمة من جانب أطراف داخلية وخارجية لتغيير أنقرة بوصلة سياستها الخارجية، إلا أنها حافظت بنجاح على سياسة المشاكل الصفرية كمحدد رئيس لأنشطتها الخارجية.

المطلب الثاني: متغيرات السياسة الخارجية التركية خلال الفترة 2011 إلى غاية 2015.

لقد حاولت حكومة العدالة و التنمية الالتزام بنهج توفيقي توازني على كافة المستويات الداخلية،الإقليمية والدولية بين التركيز على المصالح الوطنية التركية (الأمنية،الاقتصادية والسياسية) من جهة،وإعادة صياغتها وتقديمها في إطار يوفق بين هذه المصالح ومصالح القوي الإقليمية المتعددة من جهة أخرى، وبين السعي لزيادة استقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها مصالحها المحددة ذاتيا بشكل مستقل عن التبعية لارتباطاتها الغربية من ناحية،وتجنب الصدام المباشر مع رؤى ومصالح وترتيبات الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الكبرى في المنطقة من ناحية أخرى.

غير انه في الآونة الأخيرة، لا يقل انخراط تركيا في القضايا التي تبدو داخلية عن انخراط القوي الدولية الكبرى الفاعلة في الساحة الدولية.وقد برز دور أنقرة الواضح خاصة في ظل الثورات والانتفاضات العربية المتنقلة من بلد عربي لآخر،وقد كانت مواقفها الجريئة والتي اتسمت بالوضوح والتي اتخذها مسؤولها إزاء وضع بعض الحكام العرب مفاجئة ،بل كانت خارج أية تقاليد من الحذر و مراعاة الحساسيات المعروفة في العلاقات الدبلوماسية ،فالسلوك التركي تجاه المنطقة العربية وكل دول الجغرافية المحيطة بها لا تنطلق من المعايير نفسها في التعامل مع كل القضايا، إذ يرى منظرو السياسة الخارجية التركية أن لكل قضية ظروفها التي توجب التعامل معها بطريقة قد تختلف عن أخرى [42] ،لذا فبعد بداية ما يسمى بثورات الربيع العربي وقبل أن تتحول إلى صقيع دموي ،وجد العالم العربي نفسه أمام تركيا تنتهج

[42]-.صدام مرير جميلي،"الموقف التركي من التحولات السياسية في المنطقة العربية"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**،م.3،ع.12،السنة الثالثة،ص.243.

سياسة مغايرة لنظرية تصفير المشكلات ومبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وإتباع سياسة جديدة تحقق لتركيا دور الدولة القائدة المؤثرة في العالم العربي،والمنطقة الشرق الأوسطية،وبالتالي تنتهج بدلاً منها سياسة تقوم على:

1 -دعم جماعات الإسلام السياسي وتحديداً حركات الإخوان المسلمين والسعي إلى إيصالها للسلطة، وربط السلطات الجديدة في هذه الدول بالسياسة الإقليمية التركية على اعتبار أن تركيا قائدة للعالم الإسلامي، وقد أدى هذا الأمر إلى الصدام مع الأنظمة التي عملت أنقرة في السابق على تحسين العلاقات معها بكل الوسائل كما كان الأمر في ليبيا ومصر وسورية.

2 - الترويج المباشر للنموذج التركي كنموذج يمكن الاقتداء به، بوصفه حقق المعادلة الصعبة المتمثلة بالتوفيق بين الإسلام والعلمانية والاقتصاد مع أن للعالم العربي خصوصية مختلفة، فعلى الأقل لم يعش هذا العالم الصراع بين الإسلام السياسي و(العلمانية) كما كان الحال في تركيا. وعلى الرغم من ذلك فإن "أردوغان" و"أوغلو" حرصا في كل مناسبة على التسويق للنموذج التركي وهو ما أثار حفيظة العديد من الدول العربية والحذر منه بوصفه يحمل مشروعاً أيديولوجيا إقليمياً.

3 -هذه السياسة اقتضت من تركيا الانقلاب على سياستها القائمة على صفر المشكلات، وبررت تركيا انقلابها هذا بدعم الثورات والاحتجاجات المطالبة بالحرية والديمقراطية، على أساس أن كل ذلك سيحقق علاقة أفضل لتركيا مع العالم العربي اقتصادا وسياسة ومجتمعاً، فضلاً عن تحقيق الاستقرار الإقليمي، لكن التورط التركي في الأزمة السورية على الأرض وجعل الأراضي التركية ممراً ومقراً للمجموعات المسلحة التي تأتي إلى سورية والعراق لتقاتل باسم الجهاد في حين تقوم بارتكاب المجازر ضد الجميع، كل ذلك أفقد الدعوة التركية مصداقيتها وبرزت دورها كدولة داعمة للإرهاب وبشهادة حلفائها.

4 -في الممارسة السياسية اتبعت تركيا سياسة مختلفة اتجاه الدول العربية، تراوحت بين التدخل المباشر كما هو الحال في ليبيا بعد تدخل حلف الناتو في الحرب ضد نظام معمر القذافي، وبين الحذر تجاه دول الخليج كما هو الحال في البحرين، وبين التورط المباشر في سورية وبدرجة أقل في العراق. ولعل السبب الأساسي لهذا الاختلاف هو طبيعة اختلاف المصالح من دولة إلى أخرى، فضلاً عن حجم العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول ربطا بالأهداف السياسة إزاء كل دولة أو حدث.

وفي المقابل، فان العالم العربي الذي رحب بالاندفاع التركي تجاهه، وجد نفسه أمام تركيا تتحول من ممارسة سياسة صفر المشكلات إلى انتهاج سياسة تقوم على البعد أيديولوجي والتدخل في شؤونه الداخلية، وقد ظهر هذا الأمر جلياً في مصر من خلال رفض الحكومة التركية ثورة الثلاثين من شهر ماي والتمسك بدعم الأخوان المسلمين تحت عنوان دعم الشرعية في مواجهة الانقلاب العسكري.[43]

ومن هنا فقد تبنت تركيا مداخل مختلفة نسبيا في التعامل مع الثورات العربية، فابتداء التزمت تركيا مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس،ثم كان الموقف التركي أكثر وضوحا في الحالة المصرية فبدعوة النظام القائم إلى إدخال إصلاحات، والاستجابة لمطالب الشعب، ثم التحول بعد ذلك إلى نقد النظام علنا و مطالبته بالرحيل وقد برز ذلك في خطاب"أردوغان"أمام البرلمان التركي في بداية فيفري 2011، و هنا نلاحظ تحولا نوعيا في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى، و غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني لتركيا وسابقة في العلاقات بين القوى الرئيسية في المنطقة،وذلك

[43]- خورشيد دلي،أي مستقبل للعلاقات التركية العربية في ظل رئاسة اردوغان؟،**مجلة الوحدة الإسلامية**،ع.157،السنة الرابعة عشر،كانون الثاني 2015.على الرابط: (2015/12/12)
http://www.wahdaislamyia.org/issues/157/kdalli.htm

بعدما كانت تميل أكثر إلي الحوار الدبلوماسي وتصفير المشاكل في دول الجوار الإقليمي،في حين نجد السياسة التركية جاءت أكثر تحفظا وبشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارضت فرض العقوبات و خطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو، وبدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية،مع إبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط،كما ظهرت أكثر حذرا في موقف البحرين، فرغم الجهود الدبلوماسية والاتصالات التركية بقيادات البحرين والسعودية وإيران ،فإن الموقف التركي اكتفى بدعوة الأطراف كافة إلى الدعوة للإصلاح بشكل عام دون انتقاد مباشر للنظام البحريني، ومطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرات الإصلاح في الآن ذاته، مع التحذير من مخاطر الانقسام السني– الشيعي في المنطقة، وبالمثل تراجع الدور التركي في الحال اليمنية حيث تجنبت التدخل المباشر، واكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي وعبرت عن دعمها المبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية.

والملاحظ أن تركيا تبنت موقفا مزدوجا في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا، يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم لمطالبهم من جهة أخرى، مع تنشيط دور المجتمع المدني التي في استضافة أنشطتهم على الأراضي التركية[44]، ولكنها فشلت، فبدأت تنتج مواقف تصاعدية ضمن مسار هادئ اقتصر على تبني قوى المعارضة ،بل محاولة احتواءها، والضغط الدبلوماسي أحيانا ،العقوبات أحيانا أخرى وسوف يبقي لتركيا دور كبير في سوريا بسبب موقفها المتبني للمعارضة وبسبب كونها الدولة القوية والأكثر أهمية وتأثيرا من بين الدول المجاورة لسوري. [45]

[44]-المرجع نفسه، ص.235-240.

[45]- وحدة تحليل السياسات،**"التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية"**؛ (الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، أفريل 2012)،ص.29.

وعليه فقد أتاحت موجة الثورات التي عرفتها المنطقة العربية مجالا واسعا لنشاط تركيا في طرح نفسها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي، سواءا في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات ،أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوي المعارضة(كما هو الحال مع سوريا أو ليبيا)،أو اقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحفاظ على الحرية وعلى الأمن والاستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات الإصلاح قد تصل إلى ترتيبات لنقل السلطة، وقد ظهر هذا المنهج التركي بوضوح في خريطة الطريق التي عرضها "اردوغان" في أفريل 2011،لمعالجة الوضع الليبي ،وذلك من خلال ثلاث محاور:

- وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن.

- تشكيل نطاقات إنسانية آمنة توفر تدفق المساعدات الإنسانية للجميع.

- إطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف.

ومن هنا، فانعكاس التغيرات في الجغرافية السياسية على السياسة الدفاعية التركية جعلها تنظر للنهج الإستراتيجي في صنع السياسة الإقليمية وجيرانها على أنهم تهديد أمنيا لها مما يجب احتوائه، من ضمن ثلاثة اتجاهات ثنائية، أي علاقات التعاون الإقليمي والدولي.[46]

وفي هذا الصدد قيل:

"ولقد تحولت تركيا إلي دولة موجهة عن جبهات متعددة وذلك نظرا لموقعها الجيوسياسي والجيوستراتيجي، الذي وضعها في اقل مناطق العالم استقرارا...ومن الممكن للازمات والنزاعات التي تقع في هذه المناطق أن تمتد وتطوق تركيا في أي لحظة ."[47]

[46]-Kemal Kriski,**Post Colde-WarTurkish Security and The MiddleEast,** Journal of middleeast Reviw of International Affairs,vol,01;n°2,July,1997,p2.

ولقد بلغ الأمر بسياسة تركيا الطموحة في المنطقة، أن جعلت المراقبين يصفونها بالعثمانية الجديدة*،غير أن ما يدعونا إلي التساؤل عن السبب وراء اهتمام تركيا بكل مشكلة تقع في المنطقة وحتى باتجاه القوقاز، ولماذا على سبيل المثال وليس الحصر يمثل انقسام العراق تهديدا بالنسبة لتركيا، فالحقيقة أنها إن لم تتوجه تركيا باتجاه المناطق الحساسة المحيطة بها ،فان أطرافا أخري ستوجهها لصالحها و ستكون الأناضول هي المتضررة في النهاية، ولو بشكل غير مباشر، وأن بقاء تركيا كدولة ووطن وأمة مرهون بالأوضاع السياسية والاجتماعية ومنه إقرار السلام في تلك المناطق وبما يمكن لتركيا أن تقوم به من دور نشط وفعال فيها.

وإذا كان العالم العربي بقى في مرحلة ما قبل حكم حزب العدالة والتنمية ينتهج السلبية وبشكل أدق عدم المبادرة تجاه تركيا الطامحة إلى العضوية الأوروبية، فانه في مرحلة حكم العدالة اندفع بقوة نحو تركيا وفتح الأبواب لها على مصراعيه لنسج شراكة إقليمية تقوم على عوامل الجوار الجغرافي والثقافة والاقتصاد والأمن الإقليمي قبل أن ينتقل في مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي إلى النظر بعين الشك والريبة والقلق إلى الدور التركي، وهو شك انبثق أساسا من البعد الإيديولوجي الداعم لحركات الإسلام السياسي المتمثلة بجماعات الإخوان المسلمين. وقد بات هذا الأمر يشكل تحدياً كبيراً للعلاقات التركية – العربية خاصة في ظل استمرار "أردوغان" في هجومه على الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي"، فيما تقف دول الخليج ولاسيما السعودية والإمارات بقوة إلى جانب "السيسي"، فضلاً عن الفتور في العلاقات التركية الخليجية مع تصنيف معظم الدول الخليجية حركات الإخوان المسلمين في لائحة

---

[47]- رضا دشوشة، **"السياسات الخارجية الإيرانية والتركية" ،رسالة ماجستير في العلاقات الدولية،** (جامعة باجي مختار: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2011-2012)، ص.151.

* أي أن تركيا الحديثة دخلت الحقبة العثمانية الثانية وقد استعدت للعب دورا إقليميا ودوليا قويا، وبمساندة "إدارة الرئيس اوباما" عبر دور دبلوماسي في العالم الإسلامي للتقلص من حدة التوتر في المنطقة الشرق الأوسطية على أساس أن الخيار البديل للوطن العربي في هذه الفترة إما الاستلام لدور فارسي شيعي يقلق الجميع وإما خيار دور تركي سني معتدل يعيد التوازن في المنطقة.

الإرهاب وتحول تركيا إلى مقر للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين الذي بات يعقد اجتماعاته المتتالية في تركيا ومن هناك يضع خطط التحرك اتجاه الساحات العربية ولاسيما مصر[48].

إلا أن الدور التركي واجهته العديد من الصعوبات، إذ أن مقاربة تركيا المضادة للمقاربة الغربية تجاه الربيع العربي فاقنت الخطر على ريادتها الإقليمية، هذا التهديد الذي فرضه الربيع العربي على الاستراتيجية الكبرى لتركيا يمثل تهديدا مفتوحا لهف أنقرة المتمثل في زعامة التغير في الشرق الأوسط. ولكن تحولت الأهداف الأولية للربيع العربي بشكل سريع إلي حالة من الاضطراب، خاصة في فيما يتعلق بالبيئة السياسية الفوضوية في هذه البلاد والأزمة المتردية في سوريا. وتحولت البيئة الاستراتيجية التركية جوهريا من الاستقرار إلى الفوضى البنيوية، والتي يمكن تعريفها ب "حالة من الاضطراب "تأثرت مباشرة بالأزمة في كل من سوريا، مصر، ليبيا، ومن جانب أخر، لم تقتصر التحديات التي تواجه تركيا على التحديات المتعلقة بالاستقرار الإقليمي، ولكنها تأتي أيضا من الجماعات المنشقة في السياسة المحلية في تركيا. وبينما كانت الأزمة في السورية تؤثر مباشرة على العلاقات الثنائية بين تركيا وكل من العراق، إيران وسوريا على المستوى الإقليمي، بالإضافة إلى تعاونها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة على المستوى الدولي، إلا أن الصراع داخل سوريا كان يمثل تحديا مباشرا للأمن المجتمعي التركي على المستوى المحلي. كما شهدت تركيا تعثرا في سعيها لحل الأزمة في المنطقة بسبب الافتقار التي جماع بين الأحزاب السياسية ومختلف المجموعات الاجتماعية تجاه كل من الأزمة السورية والانقلاب العسكري في مصر.[49]

[48]-خورشيد دلي،مرجع سابق الذكر.

[49]- مراد ، إسماعيل ، مرجع سابق الذكر،ص.4.

وفي هذا الصدد ذهب البعض إلي أنه ليس بمقدور تركيا تحقيق النتائج التي تتطلع إليها ،وفي الحقيقة لا يمثل ذلك مشكلة لتركيا فحسب، حيث تثبت المتغيرات الدولية والآليات الإقليمية الجديدة انه لا يستطيع أي طرف إقليمي أو دولي بمفرده–بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية –أن يقود التحولات بأمان، ولذلك، فانه إذا كان يعيب تركيا قدراتها المحدودة في هذا الصدد، فان نفس الشيء ينطبق على الأطراف الأخرى بالمثل، ويتضح أن تركيا تمنح أولوية لتحول إقليمي امن من اجل الحفاظ على التعايش السلمي لكل الأطراف في المنطقة، ولتحقيق هذا الهدف ،فان حكومة "أردوغان" ستركز على التخلص من الخصومات الاستراتيجية بين الأطراف الإقليمية باستخدام المرونة الاستراتيجية التركية كمنهج رئيس للسياسة الخارجية، وطبقا لأنقرة ،فان هذا المنهج لا يمكن أن يتحقق إلا بالتركيز على تكامل مصالح كل الأطراف الإقليمية في مواجهة الأزمات.[50]

[50]-المرجع نفسه، ص.8.

خلاصة:

نجح حزب العدالة والتنمية التركي في الخروج من عباءة الأحزاب السياسية الإسلامية في تركيا ذات النهج الأربكاني، وتكوين منهج جديد في التعامل مع الواقع الجديد. ورغم كل العقبات التي واجهها الحزب، إلا أنه استطاع أن يحقق جزءا كبيرا من التنمية في البلاد، بالإضافة إلى ممارسات الحريات، حيث قام بتعديل الدستور في العديد من القضايا منها تفعيل دور الشعب في صناعة القرار، واستبدال القوانين المتعلقة بالأحزاب والعقوبات والقانون التجاري وقانون العمل.

إن سياسة العمق الاستراتيجي وتصفير المشاكل وسياسية تعدد البعد التي عملت من خلالها الحكومة التركية لاحتواء المنطقة، زادت من قوة الحزب في مواجهة المؤسسة العلمانية التركية، فأصبح الحزب مقبولا إقليميا ودوليا، وقبول الشعب به وثقته الكبيرة بحكومته، خصوصا بعد الاستجابة المسؤولة له والتي تمثلت بقيامه بإنجازات كبيرة ومتعددة علي الصعيد الداخلي، مما جعل الشعب يبادر إلى تجديد الولاية لحزب العدالة والتنمية لمرة ثانية وأخرى ثالثة، فهذه النجاحات التي حققها جعلت الحزب يتطلع إلى المستوي الخارجي، مما يعيد إلي الأذهان مرة أخري الحقيقة القائلة بوجود ترابط و تفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية.

ولقد كان للعوامل الموضوعية المتمثلة في بروز عدة تحولات دولية كبرى خاصة بعد احتلال العراق في 2003 أثر كبير في تحفيز الدور التركي الإقليمي في المنطقة، هذا إلى جانب العوامل الذاتية والتي تبرز بقوة في المصالح الوطنية التركية في المنطقة، إضافة إلى العامل الإيديولوجي الذي لعب دورا في تسهيل قيام الدور التركي في المنطقة.

أدّى استلام حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة في تركيا عام (2002) إلى تبني سياسة خارجية إقليمية قائمة على توجهات تركية متعددة الأبعاد والأدوار ضمن وجهة نظر جيواستراتيجية متداخلة بين تركيا العضو في التكتلات الإقليمية لكل من أوروبا وآسيا والبلقان والقوقاز والشرق الأوسط، وحوض البحر الأبيض المتوسط، مما فرض على الحكومة الجديدة برئاسة رجب طيب أردوغان مطلع عام 2003 الانتقال من سياسة تركيا البعيدة عن بعض الأدوار الإقليمية إلى سياسة تتمتع بصفة الموازنة من أجل تحديد الهوية التي برزت فيها سمات جديدة في أسلوب التعامل قديمة الجذور تمتد بين الانتماء الإسلامي والتطلعات العثمانية.[1]

شهدت السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بالدور التركي في منطقة الشرق الأوسط لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في نوفمبر 2003، وحرص قيادات الحكومة الجديدة على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعيا لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة، وبخاصة في الدائرة الشرق أوسطية، وعزز هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة لاسيما في أبعادها الاقتصادية، وصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة.[2]

إن القوة الناعمة والمصداقية التي تتمتع بها تركيا عبر توظيف عمقها الإستراتيجي وحداثة التجربة الديمقراطية دفعت دول المنطقة للعمل معها وهو ما ساهم في تبلور سياسة خارجية إقليمية تركية فاعلة ومؤثرة اتجاه دول منطقة الشرق الأوسط[3].

---

[1]– العدوان، مرجع سابق الذكر، ص. 92.

[2]– علي فايز يوسف الدلابيح، " **توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق (2003–2011)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الشرق الأوسط:كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص. 91.

[3]– جاسم حسين، مرجع سابق الذكر، ص. 3.

المبحث الأول: تركيا ودول الجوار الجغرافي: إيران وإسرائيل.

نحاول في هذا المبحث إبراز أهم محاور السياسية الخارجية التركية تجاه دول الجوار الجغرافي، ونخص بالذكر كل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية وإسرائيل، باعتبارهما قوتان إقليميتان تنافسان تركيا في المنطقة، من خلال التطرق إلى السياسات والأدوار التي تؤديها تركيا في هذه المناطق، كما نحاول رصد طبيعة هذه العلاقات خاصة في مرحلة حكم حزب العدالة والتنمية.

المطلب الأول: السلوك الخارجي التركي اتجاه إيران.

إن العلاقات التركية الإيرانية لها جذور ضاربة في القدم، وقد شهدت فترات من الشد والجذب، غير أنها ومنذ مجيء حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2002 وتلك العلاقة تسير في منحى مميز انعكس اقتصاديا وسياسيا وأمنيا على البلدين، غير أن الأمر لا يخلو من تنافس وخلافات بشأن بعض الملفات المهمة والحساسة. [4] وفي هذا السياق سيتم تناول العلاقات التركية الإيرانية.

يمكن وصف العلاقات التركية الإيرانية بأنها ليست حميمة ولا عدائية ويعود ذلك إلى الحساسية الفائقة التي تحكم العلاقات بينهما، لأسباب تاريخية تتعلق بالنظرة المتبادلة إزاء الصراع "العثماني–الصفوي"، وأسباب معاصرة تتعلق بالإيديولوجية السياسية للبلدين والتنافس بينهما على النفوذ في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، إضافة إلى القضايا الأمنية المشتركة عبر الحدود.[5]

[4]– عبد العاطي (واخرون)، مرجع سابق الذكر، ص.227.

[5]– خورشيد حسين دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص.59.

فعند نشوب الثورة الإسلامية في إيران 1979 بدت أفاق العلاقات الثنائية مع تركيا شديدة البرودة، بالنسبة للثوريين الإسلاميين بدت تركيا كأنها النموذج الذي حاول شاه إيران تقليده، فهي علمانية وثيقة التحالف مع الولايات المتحدة، تتبنى الثقافة والقيم الغربية، ثم إن "رضا شاه بهلوي" والد الشاه، كان شديد الإعجاب بأتاتورك، وقد دخلت كل من تركيا وإيران في تحالفين رئيسيين أثناء القرن العشرين، (ميثاق سعد آباد) و(ميثاق بغداد)، الذين عرفا في وقت لاحق بمنظمة المعاهدة المركزية (سنتو).[6]

وعلى الرغم من المظاهر الايجابية في العلاقات بين الدولتين، إلا أن علاقاتهما لم تخل من محطات عديدة للنزاع والتوتر، وكانت محاور الخلاف الرئيسية تتمثل في النقاط الرئيسية الثلاث الآتية:

-دعم إيران للمنظمات الإسلامية التركية المعارضة.
-التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية التركية.
-الدعم الإيراني لحزب العمال الكردستاني.

وقد استمرت الاتهامات المتبادلة بين البلدين منذ نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية بين شد وجذب حتى عام 1993، وعند اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وضعت العلاقات التركية على السكة من جديد خاصة مع تشكيل' **توغورت أوزال"**لحكومته في تركيا بعد ذلك، ففي تلك الفترة لم تشارك تركيا في الدعاية المضادة لإيران، بل إنها عملت على استغلال الفرص التي صنعتها الحرب لإيجاد أسواق لاقتصادها المتنامي.[7]

وقد اتبعت إيرا نسياسة مماثلة حيث تتفادى أي خطاب أو سلوك يثير الشكوك ويحول تركيا إلى خصم،فتركيا تعتبر أن أكبر تهديد أمني بالنسبة إليها هو قيام كيان كردي شمال

[6]- روبنس، مرجع سابق الذكر، ص.68.

[7]- حقي أوغور، **تركيا وإيران: البعد عن حافة العدم**(مركزالكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، سبتمبر2009)، ص.28.

العراق،في هذا السياق أبدت انزعاجها من التحالف الوثيق مما دفعها إلى توثيق التحالف مع إيران وقعت الدولتين بروتكولا أمنيا،فما أعلن الرئيس الإيراني حينها أن إيران قد تقوم بعمليات ضد حزب العمال الكردستاني داخل الحدود الإيرانية،مبديا سماحة تركيا بقصف موقع حزب العمال الكردستاني داخل الحدود الإيرانية.

أما في الفترة التي تولى نجم الدين أربكان ذي التوجه الإسلامي فيها الحكومة في تركيا عرفت العلاقات بين البلدين هدوء وتقارب إلى حد كبير وذلك انطلاقا من فكر أربكان وتوجيهاته بضرورة التقارب بين دول العالم الإسلامي كحل لمشكلات تركيا،وكبديل للتوجهات الغربية للساسة الأتراك،وقد كانت إيران من أولى الدول الإسلامية التي بدأ بها "أربكان" زياراته الخارجية،غير أن العلاقات الثنائية بين البلدين شهدت توترا حادا وتصعيد،وذلك في السنة الأخيرة من عقد التسعينات إثر إعلان طهران في جويلية 1991عن قيام طائرات تركية مقاتلة بقصف قرية إيرانية على مقربة الحدود بين البلدين،إذا استدعت إيران القائم بالأعمال التركي في طهران وسلمته مذكرة احتجاج على الأعمال التي قامت بها حكومته مطالبة إياها بتقديم اعتذار رسمي عن الخسائر التي نجمت عن القصف.[8]

ولم تنتهي الأزمة إلا في 21 جويلية 1999 غداة اجتماع لجان أمنية تركية إيرانية،والتي أسفرت على توقيع اتفاقية للتعاون الأمني ومكافحة الإرهاب في 13أوت،نصت على ضرورة التنسيق وتبادل المعلومات وإجراء عمليات مشتركة للتخلص من العناصر التي تهدد أمن البلدين.

وقد اعتبر الفوز الكاسح الذي حققه حزب العدالة والتنمية في الثالث من نوفمبر 2002، وتشكيله للحكومة منفردا، تطورا إيجابيا في علاقة تركيا بإيران، وعقب هذا الفوز في الانتخابات،ظهرت على شاشات التلفزة الإيرانية تعليقات م بالغ

[8]– أوغور، مرجع سابق الذكر، ص.29.

فيها تقول بأن: الشعب التركي أدار ظهره للأحزاب العلمانية،وتوجه نحو الأحزاب الإسلامية،لكن أعضاء الحكومة الإيرانية لم يعبروا عن سعادتهم بطريقة مفرطة ومبالغ فيها تحسب الردود الأفعال،ومراعاة للوضع التركي الداخلي الحساس،وإدراكا منهم التوازنات الداخلية.[9]ورغم التنافس التاريخي الذي ميز هاتين الدولتين فإنه عمليا يمكن القول بأن السياسة التركية إزاء إيران قد اعتمدت ركائز ثلاث:

1 -تأمين الطاقة.

2 -التنسيق في المسائل الأمنية المتعلقة بالمشكلة الكردية.

3 -اعتبار إيران بالنسبة إلى تركيا ممرا إلى وسط أسيا.

ومن الناحية الأمنية فإن ثمة تقارب كبير فيما يتعلق بوجهات النظر خلال السنوات الأخيرة بين تركيا وإيران حول وحدة التراب العراقي و الموقف من حزب العمال الكردستاني وبالموازاة مع تحسن العلاقات السياسية بين البلدين في هذه المرحلة شهدت حركة تصدير السلع والبضائع من تركيا إلى إيران زيادة مطردة .وبالنسبة لإيران فإن الحكومات في طهران ومنذ قيام الثورة انتهجت سياسة خارجية تفضل عدم إفساد العلاقات مع تركيا،متجاوزة موقفها الأيديولوجي،واضعة في اعتبارها الجسر الوحيد المستقر الذي يربطها مع الغرب هو تركيا .فالمشاكل الحدودية أو المشاكل المتعلقة بالثورة وما قيل عن تصديرها والتي عاشتها إيران مع جيرانه المتؤثر في علاقاتها بتركيا[10].

وقد تحسنت العلاقات بين البلدين أكثر بسبب السياسات التي كانت تتبعها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس **جورج ولكير بوش George Walker Bush**، خاصة بعد أن

---

[9]– المرجع نفسه، ص ص.30،31.

[10]– أحمد داود أوغلو، "تركيا والديناميكيات الأساسية للشرق الأوسط"،ع،116،**مجلة شؤون الشرق الأوسط**، (مركز الدراسات الإستراتيجية، 2004)، ص.43.

مارست تلك الإدارة ضغوطا شديدة على حزب العدالة والتنمية من أجل السماح للوحدات العسكرية الأمريكية بالمرور إلى العراق إذ لم تتحمس الحكومة في أنقرة ولا الجيش لهذا الموضوع،كما رفض البرلمان التركي وقوبلت هذه الخطوة بتقدير كبير في إيران رغم ماكانت من عدم ارتياح بسبب علاقات تركيا بإسرائيل وعضويتها في حلف الناتو.

كما ترسخت سمعة تركيا الإيجابية في المنطقة بفضل الجهود الكثيفة التي بذلتها الحكومة التركية لوقف إطلاق النار أثناء الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان2006، ثم جاء المشدات الكلامية بين رئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان" والرئيس الإسرائيلي "شمعون بريز" في منتدى دافوس2009 لتزيد من موجة الإعجاب بتركيا في إيران.[11]

لكن من الرغم من هذه التطورات في النظرة الإيرانية وفي الوعي الإيراني إزاء تركيا في السنوات الأخيرة إلا أنه لا يمكن القول إن السياسة الخارجية التركية تتماهى تماما مع المصالح الإيرانية وتتطابق معها،فالواقع أن إيران تتابع بقلق شديد الوساطة التي تقوم بها تركيا في إسرائيل وسوريا،كذلك إيران متخوفة من نية تركيا إقصائها عن إقرار بعض الخيارات الإستراتيجية وكمثال على ذلك على إثر الأزمة الجورجية طرحت تركيا منتدى التعاون القوقازي وهذه خطوة أزعجت إيران التي لا تخفي علاقاتها مع المنطقة.

يعتبر كذلك الملف النووي الإيراني من بين القضايا الأكثر حساسية في العلاقات التركية الإيرانية، وهو بمثابة تحدي تواجهه تركيا، وقد كان لافتا أن تركيا تعاملت بهدوء واتزان في هذا الشأن، فمن جهة فإن مؤسستي السياسة الخارجية والدفاع في تركيا يشعران بعدم ارتياح تجاه حصول إيران على التكنولوجيا النووية، إذ يؤدي ذلك إلى اختلال توازن القوة الحساسة في منطقة مضطربة، ومن جهة أخرى لا تريد نسف التحسن الأخير في العلاقات الثنائية، فتركيا لم تبدي أية

[11]–التلولي محمد عبد العاطي، **السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا (2002–2008)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، (جامعة الأزهر :كلية الآداب والعلوم الانسانية، 2011)، ص ص.94،95.

تسهيلات أو دعم لعمل عسكري يمكن أن تقوم به إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية ضد المنشآت النووية الإيرانية أو مرتكزات البنية التحتية الإيرانية، تجنبا لردود الفعل الشعبية التركية والرأي العام العربي والإسلامي. كما أن تركيا تنظر إلى السلام النووي الإيراني بوصفه نوعا من التهديد لأمنها القومي، فهي تؤازر الدعوات التي تهدف إلى جعل منطقة الشرق الأوسط برمتها خالية من أسلحة الدمار الشامل، حيث صرّح الرئيس التركي "أردوغان" أن إيران لها الحق في تطوير التكنولوجيا النووية طالما أنما لا تشغل هذه القدرات لأغراض عسكرية[12]

وهذا ما يبين أن تركيا وقفت إلى جانب إيران في الملف النووي لأغراض سليمة، لا تريد حدوث عدم استقرار إضافي في الشرق الأوسط وبخلاف ما يحدث في العراق.

المطلب الثاني: السلوك الخارجي التركي اتجاه إسرائيل.

نشأت العلاقات التركية الإسرائيلية منذ البداية، فقد كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل في مارس عام 1948 وأقامت علاقات دبلوماسية معها عام 1950،حيث رأت تركيا أن تنمية علاقاتها مع إسرائيل وتطويرها سيكون مصدر أمن واستقرار في منطقة الشرق الأوسط،فعمدت إلى توطيد علاقاتها الاقتصادية والتجارية معها،وسمحت لليهود الأتراك بالهجرة إلى إسرائيل على اعتبار أن ذلك سيساعدها على الظهور كدولة علمانية جديرة بالاهتمام،كما أنها كانت تأمل في الانضمام إلى حلف الشمال الأطلسي واعتبرت إسرائيل عنصر توازن مضاد للأطماع السوفياتية في محيطها الإقليمي الجنوبي،وحليف محتمل في إطار المنظومة الأمنية الغربية في الشرق الأوسط،لذا أصبح ارتباط السياسة الخارجية التركية بالغرب أمرا حتميا،مع انضمامها إلى حلف الشمال الأطلسي عام1952 ولتأكيد ميولها

[12]– عبد الله فالح المطيري، **أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،(جامعة الشرق الأوسط:كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية،2011)، ص. 85.

شاركت في إقامة تحالفات إقليمية موالية للغرب في المنطقة لاحتواء النفوذ السوفياتي وحركة القومية العربية في ظل تنافس عالمي بين القطبين.[13]

فنشأت العلاقات التركية الإسرائيلية منذ البداية لارتباط تركيا بالتحالف الغربي وبعد ذلك للاعتبارات الإستراتيجية والاقتصادية.

عرفت العلاقات الإسرائيلية التركية ضعف، خاصة بعد حرب 1976،حيث رفضت تركيا استخدام القواعد العسكرية التابعة للحلف على أراضيها لتزويد إسرائيل بالسلاح واعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية وطالبت تركيا بالانسحاب من جميع الأراضي العربية التي احتلتها،هذه السياسة وضعت حدود لعلاقات تركية بإسرائيل[14].

أما في عقد الثمانينات تقلص النشاط الدبلوماسي التركي الإسرائيلي،حيث قامت تركيا بتخفيض تمثيلها الدبلوماسي في سفارتها في تل أبيب من قائم بالأعمال إلى سكرتير ثاني في: 1980/08/28، وجاءت الخطوة كرد فعل على قرار الكنيست في: 07/03/ 1980 الذي اعتبر أن القدس الموحدة بكاملها هي عاصمة إسرائيل وقد رافق ذلك جمود في العلاقات الثقافية وانكماش العلاقات الاقتصادية الثنائية،واستمرت تلك العلاقة إلى أدنى مستوى دون الوصول إلى نقطة اللاعودة، إلا أن في العام 1986 عملت تركيا على إحياء التقارب بين إسرائيل وإحياء اتفاق التبادل التجاري واستعادة التنسيق في مجال الأمن والاستخبارات والمعلومات،في مواجهة سوريا التي ترى فيها تركيا تهديدا،فيما يتعلق بدعم حزب العمال الكردستاني والأرمن. وكان لوجود التنسيق بين إسرائيل وتركيا في مجال مكافحة الإرهاب

[13]– عبد الوهاب بكر، "**تركيا والصراع العربي الإسرائيلي في العلاقات العربية التركية**"، ترجمة: إشراف محمد أبو العز صفي الدين، (معهد البحوث والدراسات العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،1991)، ص.303.

[14]– المرجع نفسه، ص. 304.

وذلكبتزويدتركيابوثائقتدلعلىوجودعلاقاتبينجماعاتإرهابيةتركيةومنظمةتحريرفلسطينجعلتركيا تتوجهنحوالربطبينحركةالنضالالفلسطيني وظاهرة الإرهاب الدولي. وهذا التوجهلميمنعمنهأنتكونتركياالدولةالخامسةفيالعالمو بعدمصروسورياولبنانوالأردن، والأولى منالمعسكرالغربيالتيتعترف ب الدولةالفلسطينيةالتيأعلنتفيأكتوبر 1988: وقد أيدتتركياالمبادراتالسلميةبخصوصانتهاءالصراعالعربيالإسرائيلي ما قبل أزمةالخليج الثانية عام 1991[15].

كماأنتوقيعاتفاقيةأسلوفي :1993/06/13، واتفاقية واديعربة 1994/10/24، فتحالطريق أمام التحولالملحوظفيالسياسةالتركيةإزاءإسرائيلحيثشكلتعاملمسهلحمتالحكومةالتركيةمننقدالرأيالعامالترك يالعربي،وبذلكلمتعدعلاقاتهاالمتطورةبإسرائيلسببالحرجالذيكانتتجدنفسهافيهفيالسابق،إذلمتعدالدولةا لمسلمةالوحيدةالتيتعترفبإسرائيل.

لذلكترحبتركياباالتسويةالسلميةشاملةللصراعالعربيالإسرائيليلماسوفيواكبهامنخطواتمتواضعةفيبناءتر تيباتاقتصاديةإقليميةتستفيدمنهاتركيافيمجالاتالمياهوالتعاونالاقتصاديوالماليوالتجاريوغيرهما .

وأدركتتركياأنالمفاوضاتالسلميةعلىالمساريناالثنائيوالمتعددالأطرافالمنبثقةمنمؤتمرمدريد ماهيإلاتمهيدالبناءمشروعالشرقأوسطياالذييؤكدعلىمركزيةتركياالمنطقة،وتشاركبفعاليةفيالترتيباتالا قتصاديةوالإقليميةعبرالمفاوضاتالمتعددةالأطرافففيمجالاتالمياهوالبيئةوالتعاونالاقتصادي وكذلكمشاركتهافيالقمةالاقتصاديةللشرقالأوسطوشمالإفريقيا التيعقدتفيالدارالبيضاءفيعام1994، وفي عمان1995، القاهرة 1996، والدوحة 1997، بغرضوضعإطارللتعاونالاقتصادي[16].

---

[15]–محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات**، (ط1)، الرسيل للكتب والنشر، 1997، ص202.

[16]– حاقان ياووز، "العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية"، **المواسات الفلسطينية**، 1998، ص.59.

خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة عرفت العلاقات الإسرائيلية التركية تطورات متنامية وتقدمت بسرعة فائقة على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية وخاصة بعد توقيع اتفاقية التدريب العسكري في فيفري1996.

وقاد" تشيتن" حملة تطبيع مع إسرائيل ابتداءا بزيارة وزير السياحة التركي "عبد القادر أشن" في جانفي 1992 كأول زيارة يقوم بها وزير تركي خلال27عام. وتوقيع اتفاقية التعاون السياحي بين الدولتين،وفي1993/11/14 زار وزير الخارجية التركية "حكمت تشيتن " إسرائيل،وهو أعلى مسؤول يقوم بذلك منذ قيام إسرائيل سنة 1948 ووقع اتفاقات بشأن السياحة والتعاون الاقتصادي وتبادل برامج التعليم،وفتحت تلك الزيارة عهد جديد للعلاقات الثنائية بين البلدين،وتلتها زيارة "تانسوتشللر"في3-1994/11/5 حيث تم البحث في موضوعات عدة،وتوقيع اتفاقية للتعاون منها إمكانية إقامة منطقة للتجارة الحرة والاستعانة بالجزء الإسرائيلي لإصلاح الأنظمة المالية التركية وتوقيع اتفاقات تعاون في مجالات الاتصالات والبريد والتعاون العسكري،إضافة إلى بحث مشروع مياه السلام لنقل المياه إلى إسرائيل.

وهذه التطورات جاءت كنتيجة لعوامل وتغيرات داخلية وإقليمية ودولية فاعلة من بداية التسعينات،وهذه العوامل دفعت بالعلاقات التركية الإسرائيلية تأخذ وضعا تصاعديا.

فالأوضاع الداخلية التي يقصد بها لمشكلات السياسية ،مشكلة الإرهاب والعنف والصراع الداخلي مع التيار الإسلامي،وترتبط المشكلة الأولى بالمنظمات الكردية أو الإسلامية أو اليسارية،وقد شكلت بدورها عامل مهم لتطور علاقات تركيا بإسرائيل لتقدير تركيا إمكانية الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في التعامل مع هذه المشكلات،كالوضع في شمال العراق وادعاء ارتباط سوريا بحزب العمال الكردستاني وإيران بالمنظمات الكردية والإسلامية التركية

المتطرفة، أما المشكلة الثانية فترتبط بالتوتر الداخلي بين التيار الإسلامي والتيار العلماني ممثلا في المؤسسة العسكرية والأحزاب والنخب العلمانية.[17]

أما المشكلات الاقتصادية فقد وجدت تركيا في علاقاتها مع إسرائيل مدخلا لتحسين أدائها الاقتصادي فضلا أن إسرائيل باعتبارها الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة مما يساعد في تعزيز وضع تركيا في مفاوضاتها مع مؤسسات التمويل الدولية للحصول على قروض جديدة لدعم إصلاحاتها الاقتصادية [18] أمام الخسائر التي قدرت ب 11 مليار دولار في جوان 1997 جراء توقيعها اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للخارجية تتعلق بالتوترات في العلاقات السورية التركية وخصوصا قبل أكتوبر 1998، وسعي تركيا للعب دور إقليمي في المنطقة، وتدعيم مساعيها للانضمام للاتحاد الأوروبي، وضمان نجاحها في الدور الأمني الأطلسي.

لكن العلاقات التركية الإسرائيلية شهدت تراجع بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا،حيث شهدت سلسلة من التوترات،بدءا من تعثر مسارات التسوية العربية الإسرائيلية وخصوصا المسار الفلسطيني الإسرائيلي وتحميل تركيا إسرائيل المسؤولية في ذلك [19]. وأحداث قطاع غزة،وتلتها بعد ذلك حادثة أسطول الحرية، مما جعل العلاقة بين البلدين تتأزم ولكنه لم تصل إلى حد القطيعة ومن مظاهره:

---

[17]–يوسف الجهماني،"**تركيا وإسرائيل**"، (دمشق: دار جوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)،ص.64.

[18]– ياووز، مرجع سابق الذكر، ص.61.

[19]–صايل فلاح، مقداد سرحان، "أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية 2011"،م.6،ع.2،**المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**،2013،ص.235.

1 -مطالبة تركيا إسرائيل بوقف العدوان والتنسيق مع الدول العربية المعنية للضغط على إسرائيل في هذا الخصوص.

2 -تجميد الاتفاق الأمني التركي الإسرائيلي.

3 -انسحاب رئيس الوزراء التركي "أردوغان" من جلسات مؤتمر دافوس الذي جمعه مع الرئيس الإسرائيلي "شمعون بيريز" احتجاجا على التصريحات والموقف الإسرائيلي المتعنت تجاه الإسلام.

4 -اعتراف تركيا بحركة حماس كحركة تحرير وطني عام 2006 خاصة بعد فوزها في الانتخابات التشريعية عام2006.

5 -إنشاء فروع للوكالة التركية للتنمية في الضفة الغربية.

6 -التدخل المباشر لإنهاء الاقتتال الداخلي بين الفصائل الفلسطينية وإنهاء الخلافات بينهما وتقريب وجهات النظر.

7 -مطالبة تركيا باعتذار إسرائيل عن تصرفها المهين في العرف الدبلوماسي مع السفير التركي أثناء مقابلته وزير الخارجية الإسرائيلي.

8 -مطالبةتركياإسرائيلبإجراءتحقيقفيقضيةالاعتداءعلىأسطولالحريةومقتل09أتراك كانوا على متن السفينة مرمره (مارس 2009).[20]

كل هذه القضايا السابقة بالإضافة إلى التنافس التركي الإسرائيلي على مياه البحر الأبيض المتوسط،وقضايا التنقيب عن النفط والغاز فيه،وتهديد تركيا باستخدام قواتها البحرية لحماية

[20]– يوسفي الفر، "العلاقات الإسرائيلية المتوترة مع تركيا –إيران: بعد شد الأطراف"، تقرير نوريف، **مركز صناعة السلام النرويجي**، (بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات،2001)، ص. 8.

مناطق نفوذها فيه،دفع إلى طرد السفير الإسرائيلي من أنقرة،وتوتر العلاقات بينهما إلى الحد الذي دفع الرئيس الأمريكي "أوباما" طلب اجتماع مع " أردوغان" فـي واشنطن،والطلب الصريح منها لعمل على تخفيض حدة التوتر مع إسرائيل والعودة إلى تلطيف الأجواء تمهدا إلى عودة العلاقات إلى طبيعتها.[21]حيث يظهر بعض مظاهر الازدواجية في التعامل مع إسرائيل،فهي تدينها في ممارساتها القمعية تجاه فلسطين،وفي الوقت نفسه يمكن رصد مظاهر التعاون لحشد مزيد من الضغط لمواجهة سوريا.

إن المحرك الأساس للتغيير في طبيعة العلاقات بين الطرفين جاء نتيجة فوز حزب العدالة والتنمية التركي ذو الميول الإسلامية بالانتخابات البرلمانية التي مكنته من تشكيل الحكومة التركية التي رأسها "رجب طيب أردوغان"، أجرت تركيا تحت قيادته إصلاحات شاملة في بنية النظام السياسي التركي تحرر بموجبها من سطوة المؤسسة العسكرية والبيروقراطية التي سادت خلال سنوات الحكم السابقة، لكنها أوجدت تحديات عديدة خلقت حالة من التفكير السلبي لكل جانب تجاه الآخر، ورغم ذلك فإنها لم تغير في أهمية كلا البلدين وفقا لمنظور المصالح المتبادلة بينهما.

[21]– فلاح، سرحان، مرجع سابق الذكر، ص. 236.

المبحث الثاني: تركيا والدول العربية: السعودية، مصر وسوريا.

الراصد لحركة العلاقات التركية–العربية بشكل عام، يجد أنها أخذت تتشكل وتتأسس على أرضية عقلانية أكثر من أي وقت مضى والتي أملتها استحقاقات وظروفها بعد الحرب الباردة بشكل عام، والتغيير الذي طرأ على البيئة المحلية التركية والمتمثل بفوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات العامة عام 2002، إلى جانب التغيير الذي طرأ على البيئة الإقليمية بشكل خاص، فتركيا اليوم بقيادة حزب العدالة والتنمية تحاول تصفية الترسبات السيكولوجية الماضية، ترسيخ الوعي بمصير إقليمي مشترك، الحفاظ على علاقات بينية متوازنة، وللوقوف على أهم معالم التغيير التي طرأت على السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية بعد تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا [22]، ومن هنا سوف ينقسم المبحث إلى كل من العلاقات التركية السعودية في المطلب الأول، وخصصنا المبحث الثاني للحديث عن علاقات تركيا بمصر، لنختتم بعلاقة تركيا بسوريا في المطلب الثالث.

المطلب الأول: السلوك الخارجي التركي اتجاه السعودية.

اتجهت تركيا نحو أداء دور إقليمي مهم وجديد في مطالع القرن الحادي والعشرين، إذ أن اتجاهات سياساتها الإقليمية متعددة، وبدوائر وأدوار متعددة، ترافق ذلك مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في منتصف عام 2002، وعلى الرغم من أن علاقة تركيا بدول الخليج العربي هي سابقة على هذا التاريخ إلا أنها اكتسبت نمطا جديدا خلال المدة الحالية، إذ

[22]– جلال ورغي، "**الحركة الإسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي**"، (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون،ط.1، 2010)،ص. 83.

انطلقت تركيا بدور جديد حيال العالم العربي بصورة عامة منه نحو منطقة الخليج العربي بصورة خاصة[23].

ترتكز أهمية العلاقات التركية السعودية على الاعتبارات الدينية والتاريخية والمصير المشترك فضلا عن قوة اقتصاد البلدين ودورهما السياسي المؤثر في إدارة التوازنات الإقليمية وشبكة العلاقات التي يقيمانها على المستويين الإقليمي والدولي.[24]

لقد كانت العلاقات التركية السعودية في عقد الثمانينات ودية نوعا ما، حيث فرضت الحرب العراقية الإيرانية والحرب في أفغانستان، على كل من أنقرة والرياض أن تعطيا أبعادا إستراتيجية لعلاقاتهما، والتي توجت بالتوقيع على اتفاقية للتعاون العسكري بين الدولتين عام 1984، شملت تطوير الصناعة العسكرية برأسمال سعودي وخبرة تركية. فالتعاون بينهما – آنذاك–كان يهدف خصوصا إلى إضعاف خضمهما التاريخي (إيران)، خصوصا أمام مخاوفهما من امتداد آثار "الثورة الخمينية" إلى الداخل التركي والسعودي والخليجي بشكل عام، وذلك على الرغم من أنها ظهرت في موقف "الحياد" تجاه الحرب الإيرانية العراقية[25].

وتتلاقى المصالح الجيوإستراتيجية بالمفهوم الواسع عندما أقدم العراق على احتلال الكويت في أوت1990 ومن ثمة إخراجه بالقوة من قبل قوات التحالف بعد أن مثل تهديدا حقيقيا لأمن البلدين، وقد أدت بوادر ظهور كيان كردي في شمال العراق إلى زيادة الاهتمام التركي بالجوار العربي، ومن جهة أخرى أدت الظروف التي طرأت على النظام الدولي بعد تفكك الإتحاد السوفياتي واستقلال الجمهوريات الإسلامية، لتنعكس إيجابا على العلاقات التركية السعودية كون جميع هذه الجمهوريات لها روابط تاريخية ،عرقية ولغوية مع تركيا وكذلك دينية، ثقافية وروحية مع المملكة العربية بحكم أنها مركز العالم

[23]– سعد حقي توفيق، "السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي2002–2008"، **مجلة العلوم السياسية** ع.38،39،(بغداد: جامعة بغداد، 2008)، ص. 1.

[24]– المرجع نفسه، ص. 15.

[25]– ورغي، مرجع سابق الذكر، ص. 110.

الإسلامي الروحي، كما تطابقت المواقف السعودية والتركية تجاه الأحداث التي جرت في "ناغورنوكاراباخ"(النزاع الأذربيجاني الأرميني)ومن ثم البوسنة والشيشان،غير أن لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما تلاها من انعكاسات مباشرة على أمن الشرق الأوسط بالخصوص،أدي بالمملكة إلي إحداث تغييرات و إجراء تعديلات بخصوص سياساتها وتوجهاتها على المستوى الخارجي ومن ثم فتح قنوات خارج نطاق علاقاتها التقليدية مع الولايات المتحدة،وقد حظيت تركيا باهتمام أكبر كونها دولة إسلامية وتمثل نموذجا إسلاميا صاعدا.[26]

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا في نوفمبر 2002م، بدأت مرحلة جديدة من الشراكة والتوتر في العلاقات الثنائية بين تركيا والسعودية تحيي مرحلتين:

1 -مرحلة الشراكة:

كانت الزيارات رفيعة المستوى بين قيادات الدولتين، وكان ذلك أحد أبرز المؤشرات على تحسن العلاقات الثنائية بينهما، وقد كانت الزيارة الأولى للملك "عبد الله بن عبد العزيز" إلى تركيا في 2006 عام نقطة تحول كبيرة في تاريخ العلاقات التركية السعودية، حيث أضافت هذه الزيارة بعدا جديدا للعلاقات الثنائية وهو الأمن، فبالنسبة للتعاون الأمني بين تركيا والمملكة العربية السعودية صبّ في مواجهة إيران، واتخذ هذا التعاون عدّة أشكال:

أوّلهما: شرعت تركيا والمملكة العربية السعودية في إقامة تعاون "سني" في مواجهة الكتلة الشيعية الإقليمية التي تقودها إيران، وعلى سبيل المثال اجتمع وزراء الخارجية من سبع دول: باكستان وتركيا والمملكة العربية السعودية، ماليزيا،اندونيسيا، مصر والأردن، في إسلام أباد عام 2007، لمناقشة إقامة جبهة مشتركة لحل المشكلات الإقليمية، وفي إعلانهم المشترك،

---

[26]– معمر فيصل خولي، "العلاقات التركية السعودية من الشراكة إلى التوتر"، **مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، 10جانفي،2010. على الرابط: (2015/11/26)
File:///C:/Users/DSInformatique/Downloads/Turki/123http://www..

أعطوا الأولوية للقضية الفلسطينية ووحدة الأراضي العراقية، والسياسة اللبنانية، كما اتفقت الدول السبع على ضرورة حل الملف النووي الإيراني من خلال الوسائل السلمية.

ثانيهما: فقد التقت المواقف التركية والسعودية فيما يتعلق بالعراق، إذ دعمت تركيا والمملكة العربية السعودية قائمة "السيد إياد علاوي" في الإنتخابات النيابية العراقية التي جرت في العام 2010م، لمواجهة النفوذ الإيراني بعد أن تيقنا بأن رئيس الوزراء العراقي السابق "نوري المالكي" ما هو إلا "رجل إيران" في العراق.

ثالثهما: وقفا وبقوة إلى جانب الانتفاضة السورية لإسقاط حكم الرئيس بشار الأسد لقطع الطريق على مواصلة إيران تمدد نفوذها باتجاه الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق المجال العسكري، تم اعتماد تدريبات عسكرية مشتركة، توّجت بمناورة نسم الأناضول في تركيا عام 2012م وذلك بمشاركة القوات الجوية الملكية السعودية.

أما بالنسبة للتعاون الاقتصادي، فقد تنوعت أوجهه، ففي عام 2003م تمّ إنشاء مجلس الأعمال السعودي التركي، وفي عام 2005م، تمّ إنشاء صندوق الاستثمار من أجل تشجيع الاستثمارات الخاصة والحكومية القادمة من دول الخليج إلى تركيا، أما فيما يخص التبادل التجاري بين تركيا والمملكة العربية السعودية، فقد بلغ في نهاية عام 2013م إلى 10 مليارات دولار أمريكي.[27]

2 -مرحلة التوتر:

كان لسقوط حكم الرئيس المصري الأسبق "محمد حسني مبارك" وقع كبير على المملكة العربية السعودية، على اعتبارها أن ذلك قد غيّر من موازين القوى في الشرق الأوسط التي كانت إلى ذلك الحين لصالحها، في حين كان رئيس الوزراء التركي –آنذاك–

[27]– توفيق، مرجع سابق الذكر، ص.90.

"رجب طيب أردوغان"، أول مسؤول رفيع المستوى على مستوى الشرق الأوسط يقف إلى جانب الرئيس المصري الأسبق "محمد مرسي" ويدعمه.

وقد دخلت كلتا الدولتين التركية والسعودية في حالة ترقب ما ستؤول إليه الأمور في الدول التي أطاحت بحكامها، وقد أفضت تلك الحالة في تمدد النفوذ التركي من خلال وصول "الإسلام السياسي" إلى الحكم في بعض الدول العربية ومنها مصر، وشكّل ذلك تهديدا على الحكم الملكي في منطقة الخليج العربي، لأن ظهور حكومات إسلامية منتخبة يؤدي إلى تآكل شرعية الملكيات الوراثية الإقليمية.[28]

لذلك لم يكن مستغربا أن تلقي التحولات السياسة في مصر في 03 جويلية 2013م، بظلالها على العلاقات التركية السعودية، غير انه وفي مقابل ذلك فقد رحبت ودعمت المملكة العربية السعودية في سقوط حكم الرئيس "الإخواني" الأسبق "محمد مرسي"، الذي عدت سقوطه إنقاذا لمصر من "الإسلام السياسي". في حين اعتبرت تركيا ما وقع في مصر في ذلك التاريخ انقلابا وطالبت بالإفراج عن الرئيس الأسبق "محمد مرسي" وإعادته للحكم، حيث وصف "أردوغان" ما حدث في مصر بعد 3 جويلية 2013م، في الآتي:

"إن الديمقراطية والإرادة الشعبية تُقتلان في مصر"[29]

وإزاء انتقادات تركيا المستمرة تجاه الدعم الذي تقدمه السعودية للمنظمات المناوئة للإخوان المسلمين، جمّدت السعودية صفقات تجارية مع تركيا ومشروعات كهربائية تزيد قيمتها على 12 مليار دولار أمريكي.

---

[28]– إبراهيم بن سعد آل مرعي، "التعاون الثنائي في صالح المنطقة: آفاق العلاقات التركية السعودية"، **جريدة الرياض**، ع.17052،(2015/03/02).على الرابط:
http://www.alriyadh.com/2015/03/02/article1026291.html

[29]– خولي، مرجع سابق الذكر.

تشكِّل الأوضاع السياسية الداخلية لكل من الرياض وأنقرة،إضافة لوجود عناصر تهديد مشتركة لكل من أمنيهما في إقليم الشرق الأوسط،عاملَيْن مساعدين على بناء تحالف سعودي-تركي مبني على مقاربة لملفات المنطقة،كلّ على حدة بهدف تجاوز نقاط عدم الالتقاء،خصوصًا في الملف المصري.

تمت عملية انتقال السلطة في الرياض ووصول جيل الأحفاد لدفّة الحكم بكل سلاسة واستقرار،كما قام الشعب التركي بتجديد ثقته في حزب العدالة كماهو واضح من الانتخابات المحلية والرئاسية .وه ذا يعني أن هنالك فريقين في السلطة في كل من الرياض وأنقرة،وسيبقيان طويلًا نسبيًّا .وبناءً على هذا،فإنه لابد لأحدهما من التعامل مع الآخر.

رافق هذا التحول، تحول آخر في العاصمة السعودية، فبعد أن كانت أولوية السعودية منقسمة بين معالجة ملف الإخوان والتصدي للتوسع الإيراني،يبدو أن الرياض قد حسمت أولويتها وقررت وضع مجابهة التوسع الإيراني على رأس القائمة. وفتح هذا مجالًا واسعًا لتعاون الرياض مع جماعات الإخوان،كما دلت على ذلك تصريحات وزير الخارجية الأمير "سعود الفيصل" التي قال فيها:

"ليس لنا أي مشكلة مع الإخوان المسلمين، مشكلتنا فقط مع فئة قليلة تنتمي لهذه الجماعة،هذه الفئة هم من في رقبتهم بيعة للمرشد".[30]

إضافة إلى ذلك، فإن المؤشرات السياسية الداخلية في تركيا تقود إلى الاعتقاد بارتفاع فرص بقاء حزب العدالة والتنمية في السلطة لفترة طويلة نسبيًّا. كما أن هنالك مؤشرات على إدراك تركيا بأن المحور الإقليمي الذي انتظمت فيه مع قطر وجماعة الإخوان المسلمين يقوم باستهلاك طاقاتها، كما طاقات السعودية لصالح إيران.

[30]–منصور المرزوقي، "العلاقات السعودية التركية: تحول بنية التحالفات الإقليمية"، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، (15 مارس2015)،ص.2.

وشجّع هذا على بروز محاولات جادة لإيجاد حلول وسط، والتقاء الطرفين في منتصف الطريق، خصوصًا فيما يتعلق بملفَّي الربيع العربي، وتوسع نفوذ إيران. وبناء على ما سبق، يمكن القول بأن هنالك ملامح لانضمام السعودية إلى المحور القطري–التركي، حيث سيقوم هذا المحور على التعاون في ملفات المنطقة.[31]

المطلب الثاني: السلوك الخارجي التركي اتجاه مصر.

لقد أدت الفوضى التي عمت منطقة الشرق الأوسط إلى وضع العديد من العلاقات قيد الاختبار، ولم تكن العلاقات التركية المصرية بمعزل عن ذلك، كون هذه العلاقات أخذت طابعا مهما انطلاقا من التأثير والتأثر فيما بينها، وكذا نظرا للأهمية الإقليمية لكلتا الدولتين، ومن ثم فقد شهدت حالات من المدّ والجزر، وهو الأمر الذي نحاول التطرق إليه في هذا المطلب.

1 -من الناحية التاريخية:

تعود الجذور التاريخية للعلاقات التركية المصرية إلى تولي "أحمد بن طولون" الدولة العثمانية منذ حكمها لمصر 1517، حيث اتصفت العلاقة بينهما بالمتانة والعمق ولم تتعرض للتدهور إلا بعد المحاولة الناجحة لمؤسسة الدولة المصرية الحديثة "محمد علي باشا" وتخطيه مرحلة الصراع الثنائي مع السلطة العثمانية آنذاك نحو الاستقلالية عن هيمنة إسطنبول. ومن ثم نجح في ترسيم علاقات صداقة وتعاون مع السلطة العثمانيةومن ثم تحقيق الحكم الذاتي والتوسع باتجاه سوريا والسودان، إلا أن المملكة المتحدة وفرنسا تدخلتا لحفظ عرش السلطان واحتواء التهديد المصري، وبعد الثورة أصبحت بريطانيا اللاعب المهيمن في مصر وقد عملت على فصل مصر من السلطة العثمانية نهائيا خلال الحرب العالمية الأولى، فالتاريخ

[31]– المكان نفسه.

المشترك بين مصر وتركيا ظل أكثر من خمسة قرون، ولقد ظلت مصر ذات ثقل كبير وتتمتع بمكانة مميزة في ظل الخلافة العثمانية[32].

بعد الحرب العالمية الثانية، انحازت تركيا باتجاه أوروبا والغرب ومشاريعه، ولم تكن تتطلع نحو الشرق وإلى مصر والعالم العربي، فمنذ حكم "مصطفى كمال أتاتورك" كانت تركيا تعتبر نفسها جزء لا يتجزأ من القارة الأوروبية ومن ثم سعيها الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي الذي كان في مقدمة تطلعاتها، الأمر الذي يجعلها ركيزة القوة الغربية في الشرق الأوسط، لذا فقد أيّدت قيادة مشروع الشرق الأوسط عام1951 وثم عملت على تهيئة الأرضية في المنطقة لقبول ذلك المشروع الدفاعي (المكون من الو.م.أ، بريطانيا، فرنسا وتركيا)، وعلى أساس أن تكون مصر مقر قيادة ذلك المشروع، غير أن هذه الأخيرة رفضت ذلك كون الحاكم المصري الجديد "جمال عبر الناصر" إنجاز إلى الإتحاد السوفياتي خلال فترة الحرب الباردة، ونتيجة فشل تركيا في إقناع مصر حدث فتور سياسي في العلاقات بينهما خاصة لما كان يمثله المشروع من أهمية بالنسبة لتركيا في مجابهة الخطر الشيوعي.

وبانضمام تركيا لحلف شمال الأطلسي عام 1952، عرفت مصر ثورة الثالث والعشرين من تموز 1952 والتي أدت إلي بروز مواقف عدائية باتجاه تركيا، وذلك بعزم الثورة على طرد أسرة "محمد علي" والتي مثلت مظهر من مظاهر التسلط التركي على مصر، مما انعكس بالسلب على العلاقات التركية المصرية [33]. ولقد شهدت مرحلة الرئيس المصري الراحل "جمال عبد الناصر" أزمات سياسية متقطعة للخلاف الإقليمي آنذاك والمتمحور حول إعلان حلف بغداد 1955 ودعوة "عدنان مندريس" الدولة المصرية للإتحاد

---

[32]– العلاقات المصرية التركية والأزمة الصاعدة، **قناة العربية**: على الرابط:
http://www.alarabiya.net/ar/politics/2013/11/25(25/11/2013).

[33]– نبراس إبراهيم خليل، سياسة تركيا الخارجية إزاء مصر 1960–1971، **مجلة كلية الآداب**،ع.99، (جامعة بغداد: كلية التربية للبنات، قسم التاريخ)، ص ص. 206، 207.

بهذا الحلف العسكري، وقد شكل رفض "عبد الناصر" لهذا التجمع العسكري الإقليمي، أزمات عديدة متفرعة بين تركيا وحليفتها العراق من ناحية ومصر والدول العربية المناهضة للحلف من ناحية أخري[34]، وفي هذا الصدد صرح "عبد الناصر" بقوله:

"**إنني أرحب بأي تعاون أو تقارب مع تركيا ولكننا لسنا على استعداد لبحث أية خلاف**"[35].

وما زاد من العداء التركي هو قيام الوحدة السورية المصرية1956، الأمر الذي يتنافى مع سياستها التقليدية القائمة على رفضها لقيام أي دولة عربية موحدة على حدودها الجنوبية كون ذلك يهدد مصالحها في الشرق الأوسط من ثم أمنها القومي، وهو الأمر نفسه الذي خشيت منه فيما يتعلق بالوحدة الثلاثية بين كل من مصر–سوريا والعراق 1963 وعلى أن يؤدي ذلك إلى تقوية المطالب السورية باتجاه حقوقها المشروعة حول لواء الإسكندرية من تركيا، لذا أعلنت تركيا غلق حدودها الجنوبية المشتركة مع سوريا وعملت على إجهاض ذلك الثلاثي وميثاقها التعاوني الدفاعي، وعلى الرغم من ذلك فإن العلاقات الدبلوماسية بين كل من تركيا ومصر تم إستئنافها وعادت إلى مجراها بعد إقرار الحكومتان على تبادل التمثيل الدبلوماسي تمهيدا لتعيين السفراء، إلا أن هدف تركيا وراء ذلك كان ترددها من أن يكون الثلاثي قد يؤدي إلى قطع علاقاتها مع سوريا والعراق بقيام دولة اتحادية جديدة ما يؤدي إلى عزلها، إلا أن فشل قيام تلك الوحدة انعكس إيجابا على تركيا والتي أبدت ارتياحها، مما يعني قدرة تركيا على تقييم علاقاتها مع دول المنطقة العربية، بما ينسجم وسياستها الثابتة والقائمة على أساس تكوين علاقات ثنائية مع الأقطار العربية كلّ على حدى.

وفي ظل حرب 1967 بين إسرائيل والدول العربية، وقفت تركيا إلى جانب مصر لإثبات حسن نواياها تجاه العرب، كما قدمت مساعدات اقتصادية إلى البلدان العربية التي وقع

[34]– العلاقات المصرية التركية والأزمة الصاعدة، مرجع سابق الذكر.

[35]– خليل، مرجع سابق الذكر، ص. 207.

عليها العدوان، وفي هذا الصدد جاء تصريح وزير الخارجية الجمهورية العربية المتحدة عام 1967 "أحمد حسن الزيات" قائلا:

"**إننا ننظر بفخر واعتزاز إلى وقوف تركيا بجانبنا...**[36]

وعليه فقد نجحت تركيا بعد حرب 1967 في التقرب مع مصر وتطوير علاقاتها، فقد تم عقد العديد من اتفاقات تعاون فنية، ثقافية وكذا اقتصادية وتجارية ومن ثم زيادة حجم التبادل التجاري فيما بينها وفي المقابل خفضت تركيا حجم التبادل التجاري بينها وبين إسرائيل منذ ذلك العام.[37]

وفي سبعينات وثمانينات القرن 20، اتخذت مصر مسارا مواليا للولايات المتحدة في عهد الرئيس "أنوار السادات"، في حين قامت تركيا بتغيير سياستها باتجاه الشرق الأوسط في ظل حكم رئيس الوزراء "تورغوت أوزال"، وقد اتسمت العلاقات بين الطرفين بالتنافس خصوصا على منطقة شرقي البحر المتوسط، فعلى سبيلا المثال لم تتقبل تركيا عدم دعم مصر لأنقرة بخصوص القضايا المتعلقة بقبرص*، ومن جانب آخر، استاءت القاهرة من شراكة تركيا الوثيقة مع إسرائيل، والتي فاقت العلاقات المصرية الإسرائيلية.[38]

وعليه فلولا التصدع الذي أصاب علاقات تركيا بالغرب خصوصا ما يتعلق بأزمة قبرص وعدم كفاية ارتباطها بحلف الناتو لأمنها الإقليمي، لما سعت تركيا للتقارب مع أقطار

---

[36]– المرجع نفسه، ص ص .208–216.

[37]–المرجع نفسه، ص ص. 208–214.

* تتعلف حول المنطقة البحرية المتواجدة في البحر المتوسط والتي تمتاز بثورة نفطية وغازية ،ومن ثم لم تتوصل كلتا الدولتين إلى اتفاق لترسيم الحدود البحرية فيما بينها، إذ أن قبرص الشمالية تقع تحت سيطرة تركيا ولا تعتبرها تركيا دولة مستقلة.

[38]–SonerCagaptay and Marc J. Sievers, "**Turkey and Egypt's Great Game in the Middle East**", the Washington institute for Near East policy, Foreign affairs: March 8, 2015.p,3.

المشرق العربي عامة ومصر خاصة، لذلك كان العامل الغربي عاملا إيجابيا في تأثير علاقات تركيا بالمشرق العربي.[39]

2 -التوجه الخارجي التركي اتجاه مصر في ظل حزب العدالة والتنمية:

بوصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002، أخذت تركيا تتجه باتجاه الشرق الأوسط إذ أدرجت نفسها في إطار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، ومن ثم عززت علاقاتها مع العديد من الأحزاب التابعة لجماعة الإخوان المسلمين في الشرق الأوسط بدءا من حركة حماس إلى الإخوان المسلمين، وكذا اهتمامها بالقضية الليبية من ثم بمصر، حيث قامت حكومة العدالة والتنمية بالعديد من المحاولات بهدف التقارب مع مصر في عهد الرئيس "حسني مبارك" وتعزيز العلاقات فيما بينها، وذلك بهدف إقامة تحالف إستراتيجي في المنطقة، غير أن تركيا وجدت أمامها العديد من الحواجز التي حالت دون تحقيق مسعاها ولعل أبرزها طبيعة العلاقات المصرية الأمريكية وارتباطها بالمصالح الإسرائيلية [40]. لذلك عرض "مبارك" نشاط أنقرة الجديد في الشرق الأوسط، حيث اعتبر ذلك توسع على حساب مكانة مصر في المنطقة ومن ثم اعتباره لذلك تدخلا في السياسة الداخلية المصرية، ولا سيما في ظل الدعم السياسي والاقتصادي الذي تقدمه حكومة أردوغان لحركة حماس[41].

وباندلاع ثورة الخامس والعشرين جانفي، أدركت تركيا أن وراء هذه الموجة الاحتجاجية تغيرا حقيقيا ستشهده الجمهورية المصرية، والذي سينعكس على طبيعة المرحلة الانتقالية التي سيشهدها النظام الإقليمي العربي، خصوصا مع تزايد الثورات الشعبية بين

---

[39]– خليل، مرجع سابق الذكر، ص. 226.

[40]–عزت مرزوق، "قراءة في العلاقات المصرية –التركية: السياسة تغلب الاقتصاد**جريدة الأخبار**، ع.2433، (15/11/03)،على الرابط: http://www.al-akhbar.com/node/218815

[41]– فورين أفيرز، "أبعاد اللعبة الكبرى بين مصر وتركيا"، آخرتحديثالأربعاء 2015/03/11 ،على الرابط: http://rassd.com/131584.htm(04/11/2015).

دوله المختلفة، بل وأكثر من ذلك تدخل أطراف و قوي دولية كالو.م.أ، حلف الناتو، الإتحاد الأوروبي بهدف المشاركة في صياغة طبيعة النظام السياسي والاقتصادي لدول المنطقة سواءا عن طريق تقديم الدعم أو طرح رؤيتها الإستراتيجية، لذا عكفت السياسة الخارجية التركية ومنذ البدايات الأولى لاندلاع الثورة على انتهاج سياسة الدعم والتقارب مع مصر، باعتبارها ورقة رابحة لتركيا في البحر المتوسط [42] وباعتبار مصر قاطرة العالم العربي، تقع بين قارتي آسيا وإفريقيا ومن ثم ستكون بوابتها باتجاه المنطقة الشرق الأوسطية وإلى إفريقيا، إضافة إلى امتلاك مصر أحد أقوى الجيوش في المنطقة، وإرث تاريخي له وزن وثقل، فضلا عن تقارب وجهات النظر فيما بينها تجاه بعض القضايا الإقليمية كالأزمة السورية، الصراع العربي الإسرائيلي، والبرنامج النووي الإيراني ومن ثم الحيلولة دون وقوع تركيا بمعزل عن ما يحدث في المنطقة، وزيادة عن ذلك فقد برزت عوامل أخرى دفعت بتركيا لتوطيد علاقتها بمصر ومن بينها:

- توتر العلاقات بين إسرائيل وتركيا خصوصا بعد الاعتداء الإسرائيلي على السفينة التركية والتي أسفرت عن مقتل 9 جنود تركية، الأمر الذي دفع تركيا برفض اعتذار إسرائيل ومن ثم طرد سفيرها من تركيا وتجميد علاقاتها مع إسرائيل في المجالات العسكرية والدفاعية وبالتالي تحريك سفنها باتجاه البحر المتوسط.
- قيام الثورة السورية، فبعدما كانت تركيا تتخذ من سوريا بوابة الدخول في المنطقة غيرت من سياستها باتجاه مصر كمدخل أنسب بعد الثورة.
- الدعم التركي للثورة السورية وما أدى به من اختلال العلاقات بينها وبين كل من إيران والعراق.

[42]– قراءة في العلاقات التركية–المصرية بعد ثورة 25يناير، **جريدة Egypte Independent**،(2014/11/22).على الرابط:.http://www.egyptindependent.com/node/1976511

وفي فيفري 2011 وفي ظل اجتماع للبرلمان التركي، أعلن رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" دعم بلاده للثورة المصرية ومطالبة الرئيس "حسني مبارك" تنحيه عن الحكم ومن ثم الاستجابة لمطالب الشعب المصري وأعلن قائلا:

"ان مصر وتركيا يدّ واحدة"[43]

وفي مارس 2011، أقام الرئيس التركي "عبد الله غول" بزيارة لمصر، وقد تناول الجانبان سبل دعم العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين البلدين، وقد أكّد بدعم بلاده لمصر خلال المرحلة الانتقالية وأكدا الطرفان على العمل على تحقيق الأهداف المنشودة بإزالة كل العقبات التي تحول دون تحقيق ذلك[44]. فخلال فترة 2012، كانت مصر تتصدر المرتبة الثالثة من الدول العربية المصدرة لتركيا، والرابعة عربيا في الاستيراد منها، وقد صرّح السفير المصري في تركيا أن هذه الأخيرة تستورد من مصر أكثر من 20% مما تستورده تركيا في إفريقيا بأكملها، ومن ناحية أخرى تُعد مصر كذلك أكبر مستورد إفريقي من تركيا بنسبة 26,7% من الصادرات التركية إلى إفريقيا، إذ خلال فترة حكم الإخوان في مصر –سنة واحدة فقط– وقع الجانبان على ما يقارب 40 اتفاقية في مجالات التجارة والعلوم والطاقة والدفاع والسياحة والبنوك[45]، ومن الجدير بالذكر، أن حجم الصادرات المصرية لتركيا بلغ عام 2011 بنحو 1,5 مليار دولار، بينما بلغ عام 2010 حوالي مليار دولار أي بزيادة تقدر بـ 500 مليون دولار، بينما بلغت الواردات المصرية من تركيا خلال عام 2011 حوالي 2,6

[43]–عبد الرحمان ناصر، "محددات العلاقات المصرية التركية: لماذا تدعم تركيا جماعة الإخوان"، **sas post**، (31/05/2015)، على الرابط: http://www.sasapost.com/why-turkey-supports-brotherhood

[44]– قراءة في العلاقات المصرية التركية بعد ثورة 25 يناير، مرجع سابق الذكر.

[45]– محددات العلاقات المصرية التركية:لماذا تدعم تركيا جماعة الإخوان، مرجع سابق الذكر.

مليار دولار، في حين كانت عام 2010 جوالي1,9مليار دولار، وهو ما يعني أن الميزان التجاري بين الجانبين يميل لصالح تركيا.[46]

وفي 30 سبتمبر، قام الرئيس المصري "حسني مبارك" بزيارة إلى تركيا والتي ركزت على الجانب الاقتصادي ولاسيما المساعدات والاستثمارات التركية في مصر والمقدرة بملياري دولار، فالمليار الأول عبارة عن قروض على خمس سنوات وفائدة لا تزيد عن 1%، أما المليار الآخر عبارة عن استثمارات تركية في مصر تتضمن الشراكة في مشروعات البنية التحتية، فضلا عن مناقشة بعض القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك كالقضية السورية، فمنذ 2012 سعى "مرسي" للحصول على الدعم التركي لمبادرته المتعلقة بإنشاء مجموعة إقليمية تركز على الأزمة السورية ومن شأنها أن تضم كل من تركيا، إيران، المملكة العربية السعودية إلى جانب مصر، غير أن ذلك لم يتحقق نتيجة رفض السعودية التعامل مع إيران وبالتالي باءت المحاولة بالفشل، وفي نوفمبر 2012 خلال زيارة أردوغان للمرة الثانية للقاهرة، أشاد في خطابه في جامعة القاهرة بقرار الرئيس المصري "مرسي" بخصوص سحب السفير المصري من إسرائيل نتيجة الغازات الجوية الإسرائيلية على قطاع غزة، واعتبر أن تحالف مصريا تركيا من شأنه تحقيق الاستقرار والسلام في شرق البحر المتوسط، وأن مثل هذا التحالف من شأنه أن يقيد قدرة إسرائيل على استخدام القوة في المنطقة.

وصلت طموحات تركيا في ظل الآونة الأخيرة من حكم "مرسي"، حول شراكة إستراتيجية مع مصر أين تكون فيها تركيا الشريك الأساسي بامتياز، غير أن إصدار "مرسي" لإعلانا دستوريا يضع سلطاته التنفيذية فوق المراجعة القضائية ومن ثم إقراره لدستور جديد، أفضي إلى احتجاجات مناهضة "لمرسي" و"الإخوان المسلمين" وعلى نحو متزايد فقد انهارت محاولات "مرسي" المختلفة للحوار مع الأحزاب السياسية المختلفة، وقد اتفقت الحركات

[46]– قراءة في العلاقات المصرية التركية بعد ثورة 25 يناير، مرجع سابق الذكر.

المناهضة "لمرسي" بتنظيم احتجاجات حاشدة في ظل الذكرى السنوية الأولى لوصول "مرسي" إلى السلطة وذلك في ربيع 2013، وقد أصدرت القيادة العسكرية المصرية تحذيرات بأن الجيش قد يتدخل لإعادة الأوضاع إلى مجراها، وفي نفس الوقت باءت الجهود التركية والغربية لمساعدة مرسي فيما يتعلق بالوصول إلى اتفاق مع "الصندوق النقدي الدولي" بالفشل، وقد عرضت تركيا على مصر صفقات تجارية تمنحها امتيازات، لكن إدارة "مرسي" بدت غير قادرة على ذلك، في حين ومع اقتراب فترة احتجاجات 30 جوان قامت تركيا بتحذير مرسي من حدوث انقلاب وشيك، وربّما حتى مناقشة كيفية الحلول دون قيام ذلك [47]. وقد ذهب البعض إلى تفسير هذه العلاقة الوطيدة بين كل من "مرسي" و "أردوغان" إلى البعد الإسلامي "لأردوغان" وتأييده لجماعة الإخوان المسلمين ومن ثم قيام هؤلاء بتصدير "أردوغان" كمثال على ما يجب أن يكون عليه الإسلام الوسطي وكنموذج للديمقراطية الإسلامية الحديثة. ولكن بينما كان مرسي يواجه موجة من الاستياء الشعبي والتي أدت إلى الإطاحة به، كان على "أردوغان" التعامل مع الثورة الشعبية التي كانت تواجهه (حركة احتجاجات ميدان تقسيم الليبرالية)، غير أنه ردّ على الحملة بالقمع والعنف، وقد خشي من أن يحول له ما حال "بمرسي" وطالما أن "أردوغان" لم يكن بمقدوره التأقلم مع الواقع الجديد الذي حلّ بالسياسة المصرية وتطبيع العلاقات فيما بينها[48].

بعدما كانت تركيا حليفا وشريكا لمصر بامتياز في عهد "مرسي"، سرعان ما تغيرت الأوضاع وتحولت لدور الخصم الرئيسي في عام 2013، وذلك بعد استيلاء" عبد الفتاح السيسي" على مقاليد الحكم في مصر، حيث اتخذت تركيا بعد الانقلاب العسكري في مصر وما تلاه من قمع وعنف باتجاه المعارضة، موقفا واضحا بخصوص تلك الأحداث وهو ما

[47]– معهد واشنطن ،"اللعبة الكبرى بين مصر و تركيا في الشرق الأوسط" ، (04/11/2015)، على الرابط : http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view

[48]– المرجع نفسه.

اعتبرته منافيا لقيم ومبادئ الديمقراطية، ومن ثم لم تعترف بكل المؤسسات التي أفرزها الانقلاب ورفضت التعامل معها بشكل مبدئي. وقد تلى ذلك سحب السفراء وتخفيض التمثيل الدبلوماسي فضلا عن الاتهامات المتبادلة بين الطرفين، وقد بدا الموقف التركي صارما، وإن كان قد أكد على عمق العلاقة مع الشعب المصري، حيث رأت حكومة تركيا أن بقاء مصر على المسار الديمقراطي مصلحة دولية وأمر ضروري للمنطقة خصوصا، ومن ثم فقد طالبت المجتمع الدولي من أجل فرض عقوبات وعزل مصر ومن ثم انتزاع الشرعية عنها.[49]

وفي المقابل اتهمت السلطات المصرية تركيا بتحريض المجتمع الدولي وكذا تدخلها في شؤونها الداخلية، فضلا عن دعم تنظيم فعاليات تهدد استقرار الأوضاع في مصر ومن ثم إعاقة مصر في تنفيذ سياسات لغرض تثبيت الأمن الاجتماعي [50]، غير أنه لتركيا أهداف أخرى متعلقة بطموحات النفوذ التركي في منطقة المشرق العربي، وشمال إفريقيا المعتمد على توثيق العلاقات وبشكل خاص مع حركات "الإسلام السياسي" الصاعد في المنطقة خصوصا في مرحلة الربيع العربي ومن ثم فمتانة علاقتها مع "مرسي" وقناعتها بشرعيته السياسية والشعبية يفسح لها المجال أكثر، في حين موجة الانقلاب قد تؤدي إلى تراجع نفوذ "أنقرة" بخسارة الإخوان في مصر.

وبعد الإعلان عن نتائج الانتخابات، أين أصبح "عبد الفتاح السيسي" رسميا رئيسا لمصر، برزت خلافات جديدة بين مصر وتركيا، في إطار مواقف تركيا تجاه هذه النتائج على أساس أنها غير شفافة حسب تصريحات نائب رئيس الوزراء التركي "أمر الله إيشلر"، وقد اعتبر قادة مصر هذه التصريحات المحرضة وغير مبررة لكبار المسؤولين في حكومة

[49]– محمود سمير الرنتيسي، "**تركيا ومصر بعد فوز السيسي: سيناريوهات العلاقات**"،(تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 30 جوان 2014)، ص. 3.

[50]– العلاقات المصرية التركية والأزمة الصاعدة، مرجع سابق الذكر.

الرئيس "أردوغان" تؤثر سلبا على تأزيم الأوضاع داخل مصر، ولاسيما في شبه جزيرة "سيناء" وقد توصل الأمر إلى اعتبار السفير التركي بمصر شخصا غير مرغوبا فيه[51].

إلى جانب ذلك فقد شهدت العلاقات التركية–المصرية حالة ثبات بارد ومزيد من التراجع والتدهور، بسبب الفوضى التي عمت المنطقة، ولاسيما فيما يتعلق بالملفين السوري–العراقي، إذ برز الصراع الإقليمي فيما بينها بعدما قررت مصر شنّ ضربات جوية ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام، وفي ليبيا بإقليم "درنة" في 16 فيفري، حيث برز في ليبيا اتجاهين بخصوص القصف المصري، كون الحكومة الليبية المعترف بها دوليا والجيش في "طبرق" أيدت قرار مصر، في حين كانت الحكومة المسيطرة على العاصمة "طرابلس" مناهضة للضربات الجوية المصرية، وفي المقابل اتخذت تركيا المعسكر المعارض للمعسكر الذي يدعمه "السيسي"، وقد نددت تركيا بتلك الضربات.

ومن المناطق الأخرى التي برز فيها التنافس الإقليمي بين كل من مصر وتركيا هي سوريا، حيث منذ البداية كانت تركيا تدعم "الثورة السورية" كما تتخذ موقفا معاديا "لبشار الأسد"، إذ كان موقف الإخوان المسلمين مناهضا "لبشار الأسد" ومع الثورة السورية، وعلى غرار الجيش المصري الذي اتخذ موقفا محافظا تجاه الثورة السورية.[52]

وقد أبدى "السيسي" استعداده لرعاية حوار غير مشروط بين الحكومة والمعارضة السورية، ونتيجة لعلاقات المدّ والجزر بين كل من مصر "السيسي" وتركيا "أردوغان"، دفع بإحدى الدول الإقليمية المنافسة لتركيا "كإيران" لدعم الموقف المصري بخصوص مكافحة الإرهاب في سوريا وأبدت أيضا وقوفها ودعمها لاستقرار مصر، ولمحت باستعدادها على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي لدى مصر، وعليه فهذه المواقف المعاكسة للبلدين باتجاه

[51]– الرنتيسي، مرجع سابق الذكر،ص.5.

[52]–محددات العلاقات المصرية التركية: لماذا تدعم تركيا جماعة الإخوان، مرجع سابق الذكر.

بعضهما البعض بخصوص السياسات الإقليمية، جعل النظامين في حالة مواجهة دائمة على غرار العلاقات التركية مع نظام "مرسي" والتي كانت من منطلق تعاوني أكثر منه تنافسي.[53]

ومن ناحية أخرى، انعكست تلك العلاقات التنافسية على المجال الاقتصادي، إذ شهدت العلاقات التركية المصرية بعد قرار "القاهرة" بمنع مرور الشاحنات والسفن التركية على الأراضي المصرية إلى دول الخليج، وفق ما نصت عليه اتفاقية" الرورو"*، الموقع عليها عام 2012 والتي كان من المفترض أن تنتهي عام 2015، فصلا آخر من فصول المواجهة منذ أن تم عزل الرئيس "محمد مرسي"، وقد شهدت تأزما اقتصاديا بعدما شهدت تطورا منذ اتفاقية التجارة الحرة عام 2010، وأين عرف حجم التبادل التجاري الحرّ بينها ما يقدر بـ 3 مليارات دولار وبعدما اتفق البلدين على إلغاء تأشيرة الدخول بينهما ومن ثم فتح فروع للبنوك التركية في القاهرة والمصرية في "أنقرة" لتسيير وتشجيع حركة الأفراد ورؤوس الأموال والسلع والبضائع.

وحسب وزير الصناعة المصري "منير فخري عبد النور" فقد وصلت قيمة الصادرات التركية في مصر بـ 2,5 مليار دولار، ويقدر عدد الشركات التركية في مصر بحوالي 295 ويعمل فيها حوالي 52 ألف عامل مصري، كما أوضحت أستاذة الاقتصاد في جامعة أمريكية "منال الجزار"قائلة :

"أن تأزم العلاقات الاقتصادية المصرية–التركية سببه موقف تركيا السياسي المعادي للنظام السياسي في القاهرة، وهو ما جعل القاهرة تتجه إلى إلغاء الاتفاقيات الاقتصادية مع تركيا".[54]

---

[53]– المرجع نفسه.

*وقعت عام 2012 بعد إغلاق السلطات السورية المعابر أمام حركية التجارة المتجهة إلى الخليج.

[54]– مرزوق، مرجع سابق الذكر.

علما أن تركيا اشارت إلى أنها تخطط لتكون مصر بوابة تجارتها باتجاه دول الخليج ومن ثم آسيا، غير أن هذه العلاقات دخلت مرحلة ترهل وعدم التنفيذ في ظل توتر العلاقات بين الدولتين، بعد سقوط "الإخوان المسلمين" في مصر، وخصوصا بعد صيف 2014 باندلاع الحرب في غزة وشروع وزير الخارجية الأمريكية "جون كيري" إلى العمل للوصول إلى وقف إطلاق النار، وأين عرضت تركيا (وقطر) ومصر مخططا متنافسة للسلام، غير أن المسؤولين المصريين اشتكوا إلى نظرائهم الأمريكيين على أساس أن تركيا وقطر تسعيان لاستخدام غزة كورقة لتقويض المصالح المصرية، فضلا عن القضية الليبية، أين دعمت مصر والإمارات العربية المتحدة حملة الجنرال "خليفة حفتر" ضد الميلشيات الإسلامية المدعومة من تركيا، لذا عكف "السيسي" على تحدي تركيا في شرق البحر المتوسط بعقد قمة ثلاثية مع رئيسي قبرص واليونان للترويج لصفقة توريد الغاز الطبيعي من الحقول الواقعة تحت البحر قبالة سواحل قبرص إلى مصر. وفي الواقع، من المحتمل أن تزيد المنافسة الإقليمية بين السلطتين من تغذية النزاعات القائمة بدءا من غزة مرورا بقبرص ووصولا إلى العراق، بعدها حظيت مصر بأهمية كبيرة لدى الساسة الأتراك وسعيهما لتفعيل العلاقات بينهما بالشكل الذي يجعل كل من الجانبين يكسب ميزة نسبية لتحالفاته الإستراتيجية في المنطقة، ومصالحها العليا المراد الاضطلاع بها على المستويين البعيد والقريب.[55]

يظهر مما سبق، أن علاقة تركيا مع الشرق الأوسط عامة ومصر بخاصة، كانت علاقة عدم اهتمام وتجاهل وعدم الاكتراث، ومن ناحية أخرى فقد عدّ العرب تركيا جزءا من تحالف غربي إمبريالي وتجنبوا منحها أي أهمية مستقلة، إلا أن أحداث القرن 20 و 21

[55]– أبعاد اللعبة الكبرى بين مصر وتركيا، مرجع سابق الذكر.

حملت تغيرات مفاجئة ومهمة في سياسة تركيا الخارجية نحو الشرق الأوسط عامة ومصر خاصة.[56]

المطلب الثالث: السلوك الخارجي التركي اتجاه سوريا.

منذ تأسيس الجمهورية التركية كانت العلاقات مع سوريا سيئة بسبب عدد من الملفات الخلافية،مثل ضم تركيا لواء الاسكندرية والاصطفاف المتناقض لتلك الدولتين خلال الحرب الباردة، وعلاقاتها مع إسرائيل العدو الرئيس لسوريا فضلا عن النزاع حول المياه وغيرها من القضايا العالقة. إلا أنه بدأت العلاقات بينهما تأخذ منحى آخر بعدما طرد الرئيس السوري الراحل "حافظ الأسد" من بلاده زعيم حزب العمال الكردستاني"عبد الله أوجلان"،وهي الخطوة التي فسرتها تركيا بأن سوريا لديها الاستعداد لبدأ صفحة جديدة في العلاقات الإيجابية بينهما،والتي قابلتها تركيا بحضور رئيسها "أحمد نجدة سيزار" في مراسيم تشييع جثمان الرئيس السوري "حافظ الأسد" لتبدأ مرحلة مغايرة لما كان سائدا بينهما.[57]

حيث شهدت العلاقات التركية-السورية نقلة نوعية خلال السنوات التالية ولاسيما إبان حكم حزب العدالة والتنمية لتركياعام2003. فقد كانت الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس السوري "بشار الأسد"لأنقرة في جانفي 2004 (وهي الأولى لرئيس سوري منذ عام 1946)، بمثابة محطة تاريخية في العلاقات بين دمشق وأنقرة.وقد تم خلال الزيارة توقيع اتفاقية لإنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين. ومنذ ذلك الوقت زادت العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين بشكل غير مسبوق، حيث وصلت إ لى نحو 1.7 مليار دولار عام 2007 و 2 مليار دولار عام 2008، كما أن هناك مشروعا لإنشاء خط أنابيب للنفط بين البلدين، فضلا عن ارتفاع حجم الاستثمارات التركية في سوريا إلى مستويات مرتفعة.

[56]– خليل، مرجع سابق الذكر، ص. 208.

[57] - جاسم حسين، مرجع سابق الذكر،ص.7.

بالإضافة إلى العلاقات التجارية والاقتصادية، فقد رأت سوريا في أنقرة كسرا لطوق العزلة التي سعت إدارة الرئيس لفرضه عليها، وقد استغلت دمشق مخاوف أنقرة من اهتزاز الأوضاع في العراق، فضلا عن تصاعد الهاجس الكردي لدى الأتراك، وهو ما أدى إلى تقارب المسافة بين الطرفين.

شهدت السياسة الخارجية التركية تحولا كبيرا وسريعا عندما مهد كل من "عبد الله غول" و"رجب طيب أردوغان" لاعتماد رؤية "داوود أوغلو" التي تهدف إلى إعادة تعريف دور تركيا في المنطقة التي صاغها في مفهوم "العمق الاستراتيجي".

ومع وضع سياسة "تصفير النزاعات" المنبثقة من هذه الرؤية موضع التنفيذ، حصل انقلاب في عدد من السياسات التقليدية للجمهورية التركية، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للبلاد، فتحولت العلاقة بين تركيا وسوريا إلى علاقة استراتيجية، وتم حل العديد من المشاكل العالقة بين البلدين، ثم ما لبثت هذه العلاقة أن شهدت تطورات حاسمة خاصة مع وصول "أوغلو" إلى وزارة الخارجية في العام 2009.[58]

لقد تمحورت السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا على النقاط التالية:

-تسوية لقضية الخلاف حول مياه نهر الفرات حيث طالما اعتبرت تركيا نهري دجلة والفرات لا يخضعان لمفهوم النهر الدولي وأنهما يشكلان ثروة قومية تخص تركيا وحدها، فبعد توقيع الجانبين على بروتوكول مشترك في أوت 2001 والذي يدعو إلى التدريب المشترك وتبادل التكنولوجيا وإقامة مشاريع مشتركة، تم الاتفاق بين كل من تركيا وسوريا والعراق على إنشاء معهد للمياه سنة2008 يتكون من 18 خبيرا من كل دولة، لوضع مقترحات لمعالجة الخلاف حول قضية المياه.

[58]- ليتيم، مرجع سابق الذكر، ص.219.

-مواجهة التحدي الكردي، حيث قامت تركيا بالتنسيق والتعاون مع سوريا في التعامل مع القضية الكردية بعد احتلال العراق لمنع قيام دولة كردية مستقلة ي الشمال.

-محاولة امتلاك المزيد من عناصر التأثير لمواجهة التحرك الإيراني في المنطقة، ولذلك فقد لعبت أنقرة دورا هاما في فك العزلة السورية والحيلولة دون الاستهداف الأمريكي لسوريا من خلال استخدام القناة الأوروبية الفرنسية، كما حثت الولايات المتحدة على فك العزلة السورية والحوار معها.

كما نجحت المساعي التركية للوساطة بين سوريا وإسرائيل لرعاية مفاوضات سلام غير مباشرة بين الجانبين من أجل التوصل لاتفاق سلام سوري إسرائيلي ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على السلام الإسرائيلي مع الفلسطينيين ولبنان. ولقد عقدت في إسطنبول في ماي 2008 ولقد حظيت هذه الوساطة التركية بدعم أمريكي وأوروب خاصة بعد لقاء "أردوغان" مع الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي " Nicola Sarkousi في دمشق نهاية سبتمبر 2009، حيث اكتسبت هذه الوساطة طابعا وبعدا جديدين من خلال التنسيق والتعاون الفرنسي التركي الهادف إلى تحقيق السلام الشامل في المنطقة بكل أبعاده السورية واللبنانية والفلسطينية.[59]

-تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال التوقيع على اتفاقيتين للتعاون الاقتصادي تهدفان إلى تنمية التجارة والسياحة والاستثمار بين البلدين، كما تم التوصل إلى توقيع اتفاقية تجارة حرة بين البلدين عام 2007، ولقد زادت الصادرات التركية لسوريا بين عامي 2002 و 2003 بنسبة 37 بالمئة، كما تعد تركيا أكبر مستثمر أجنبي في سوريا، ويبلغ إجمالي حجم الاستثمار التركي في سوريا حوالي 400 مليون دولار. كما تكللت العلاقات بين تركيا وسوريا بإلغاء التأشيرة وفتح الحدود

[59]- نفس المرجع، ص.220.

بين الجانبين في 2009 وكذا إنشاء خط سكة حديدي يربط الدولتين عبر مدينة حلب السورية مما يعد تطورا هاما على صعيد الانفتاح التركي على الجوار العربي. زادت ملامح الدور التركي أكثر فأكثر مع التوتر الذي جرى بين دمشق وبغداد أخيرا وقيام تركيا الدولة غير العربية بالوساطة بين البلدين. وبغض النظر عن نجاح الوساطة من عدمه، فقد كانت تركيا ومازالت وسيطا مقبولا من الطرفين العراقي والسوري.[60]

1. الموقف التركي من الأزمة السورية:

إن موقف تركيا من الأزمة السورية تدّرج حتى الآن وفقا لثلاث مراحل:

- أوّلا: مرحلة النصح والارشاد:

وتمتد هذه المرحلة من تاريخ اندلاع الانتفاضة الشعبية في سورية في منتصف مارس 2011 وحتى منتصف أبريل. حاولت الحكومة التركية في هذه المرحلة دفع النظام السوري وقيادته إلى الانفتاح وإجراء الإصلاحات اللاّزمة لتجاوز المحنة الداخلية، فوجّه القادة الأتراك الكثير من النصائح للرئيس السوري "بشار الأسد". أرسل أردوغان في 2 أبريل 2011 وزير خارجيته "أحمد داوود أوغلو" إلى دمشق على رأس وفد للقاء الرئيس السوري وباقي المسؤولين. وقد حمل الوفد رسالة تتضمن أربع نصائح للأسد، هي:

- عدم التأخير في تبنَي الإصلاحات المنشودة وتطبيقها، مع ضرورة الانفتاح على المعارضة خاصَة أن ذلك من شأنه أن يؤمَن الاستقرار السياسي المطلوب.

- ضرورة الانفتاح على العامة وشرح البعد الإيجابي للعلاقة مع السنَة ونظرة " الأسد" إليهم من خلال كون زوجته سنية أيضا.

[60]- المكان نفسه.

-استعداد تركيا لتأمين الدَعم اللازم لكل ما تتطلبه العملية الإصلاحية.

-ضرورة الانتباه إلى أن ما يجري في المنطقة لا يقتصر فقط على النموذج التونسي والمصري، وأن الأوضاع في سورية قد تؤثر في الشرق الأوسط بأكمله (في إشارة إلى سلبيات التأخير واعتماد السيناريو اللَيبي).

- ثانيا: مرحلة إعادة تقييم الوضع:

وتمتد هذه المرحلة من منتصف شهر أبريل وحتى آخره. وقد شهدت هذه الفترة عدة محطات رئيسية، كان من بينها خطاب " الأسد" أمام حكومته الجديدة وقرار رفع قانون الطوارئ الذي ترافق مع اتِّساع رقعة الاحتجاجات في مختلف أنحاء البلاد وارتفاع عدد القتلى من المتظاهرين المدنيِّين بشكل كبير وإدانة النظام السوري في مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة.

لجأت الحكومة التركية في هذه المرحلة إلى إعادة تقييم الوضع بعد المحاولات الحثيثة والدؤوبة التي بذلتها في المرحلة السابقة لانتشال " الأسد" من مأزقه عبر دفعه باتجاه إصلاحات حقيقة على أرض الواقع من خلال تأمين الدعم اللازم له من أجل تحقيق ذلك. لقد تمخضت سياسة إعادة تقييم الوضع عن خطاب أشَد لهجة لتركيا اتجاه " الأسد" مع الاحتفاظ بمضمون الرسالة السابقة وهي أن سورية تستطيع تجاوز الأزمة من خلال بوابة الإصلاحات الجذرية التي تحظى بدعم تركي.[61]

- ثالثا: مرحلة التحول والضغط:

[61]- علي حسين بكير، **"محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية"**(الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2011)، ص.5.

شهدت هذه المرحلة تحولا في الموقف التركي ليس من ناحية المعادلة المعتمدة منذ البداية والمتمثلة في حث " الأسد" على الاستجابة للمطالب الشعبية المشروعة بإجراء تغييرات جذرية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على وجه السرعة لتجاوز الأزمة الداخلية، وإنما في وسائل دفعه لتحقيق هذه التغييرات.

وقد جاء التحول في الموقف التركي في هذه المرحلة نتيجة مجموعة من العوامل المرتبطة بالجانب السوري من جهة، وأيضا مجموعة أخرى من العوامل المتعلقة بالمخاوف من انعكاسات تجاهل "الأسد" للنصائح التركية على الداخل التركي:

أوّلا: عدم تجاوب الرئيس السوري.

ثانيا: المخاوف المتعلقة بانهيار النظام والفوضى.

ثالثا: المخاوف المتعلقة بازدياد عدد القتلى والتدخل الدولي.

رابعا: الملف الكردي.

خامسا: الضغط الشعبي التركي (عامة، أفراد، نخب، مؤسسات مجتمع مدني، وسائل إعلام...إلخ).

سادسا: ملف اللاجئين.[62]

2. مسار العلاقة بين البلدين في ظل الأزمة:

تدهورت العلاقة بين سورية وتركيا في ظل الأزمة السورية نتيجة الوضع الذي جعل كلا منهما في حرج إزاء الآخر، فالنظام السوري بدا شديد الغضب والاستياء من الموقف التركي، وتحديدا حول ثلاث نقاط أساسية:

[62]-المرجع نفسه ، ص ص.9-10.

-تكذيب الرواية الرسمية السورية.

-الحديث عن "حلبجة" و"حمص" جديدة.

-استضافة مؤتمر للمعارضة السورية.

حاول الأتراك من جانبهم الحفاظ على علاقة جيدة مع النظام السوري للانخراط في سياسة ضغط عليه لإيقاف القتل والخروج من المأزق عبر تحقيق المطالب الشعبية، وذلك تجنبا لما هو أكبر لاحقا على أمل أن يدرك أن تركيا هي أمله الوحيد، وأن طرحها هو المخرج الوحيد للأزمة أيضا، مع تشديدهم هذه المرة على ثوابتهم في وجه انتقاداته وعلى أنهم لا يخشون بديلا عنه إذا حصل ذلك لأنهم أول من قال إن مصير المنطقة الذهاب إلى الديمقراطية وأنهم إلى جانب الشعوب دوما، وبأنهم ذاهبون في مسار مزدوج يتيح فرصة أخرى للأسد لكنه ينفتح على الخيارات الأخرى أيضا والمتمثلة في المعارضة السورية.[63]

وعليه فالأزمة السورية نقلت العلاقات التركية-السورية إلى مرحلة شديدة التوتر بعد سنوات من التحسن في هذه العلاقة وصل إلى حدَ إقامة مجلس تعاون استراتيجي وإجراء مناورات عسكرية مشتركة للمرة الأولى في تاريخ علاقات البلدين. وقد رأت تركيا في سورية جسرا لها للوصول إلى الملفات الساخنة في المنطقة ولاسيما فلسطين ولبنان، وفي الوقت نفسه سوقا مناسبة لبضائعها، وجسرا للأسواق العربية في دول الخليج ومصر والأردن، خصوصا وأن مثل هذا التوجه ينسجم مع المتغيرات الداخلية في تركيا ورؤية حزب العدالة والتنمية لخيارات تركيا السياسية و نظرية تصفير المشكلات التي طرحها "أوغلو" وقبلها نظرية العمق الاستراتيجي في تعبير سياسي عن إيديولوجية حزب العدالة والتنمية تجاه المنطقة العربية، حيث شكلت هذه العوامل مجتمعة دبلوماسية القوة الناعمة التركية، ومن

[63]- المكان نفسه، ص.24.

الواضح أن النظريات التي تحدث عنها "أوغلو" ولاسيما نظرية تصفير المشكلات لم تعد لها مكانة في العلاقة بين دمشق وأنقرة، فتركيا تقول إن علاقاتها مع النظام السوري وصلت إلى طريق مغلق، وأن المطلوب هو تغيير هذا النظام وكيفية إدارة مرحلة ما بعده، وهي في سبيل ذلك اتخذت مجموعة من الخطوات والإجراءات، تمثلت بفرض عقوبات على النظام السوري، ورعاية المعارضة السورية، ولاسيما حركة الإخوان المسلمين، وهيأت الظروف لتأسيس المجلس الوطني السوري، واحتضنت الجيش السوري الحر ودعمته عسكريا واستخباريا، وأقامت مخيمات للاجئين السوريين في المنطقة الحدودية، وعلى المستوى السياسي عملت في عدة اتجاهات، فمن جهة نسقت مع دول الخليج ولاسيما قطر والسعودية وكذلك الجامعة العربية لزيادة الضغوط على النظام السوري، ومن جهة ثانية برز ما يشبه تنسيق وتشاور تركي –أمريكي دائم بشأن كيفية إدارة الأزمة، ومن جهة ثالثة اتجهت نحو طهران وموسكو وبكين للتأثير على مواقف هذه العواصم وإقناعها بتغيير موقفها من الأزمة السورية والعمل لإسقاط نظام "بشار الأسد"، وفي كل هذا حرصت أنقرة على عدم الاصطدام مع النظام السوري بشكل مباشر، نظرا لمعرفتها بالتداعيات المحتملة على أمنها الداخلي، فهي الدولة المجاورة لإيران والعراق (حلفاء النظام السوري)، إذ إن الورقة الكردية تشكل مشكلة تاريخية بالنسبة لتركيا، والصراع الطائفي المخفي والقابل للتفجر بأي وقت، لذا فإن الأزمة السورية أدت إلى حدوث توتر كبير في علاقات تركيا مع العراق وإيران وروسيا، وباتت الدبلوماسية التركية في أزمة مصداقية كبيرة تجاه هذه الدول في الوقت الذي كانت علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع هذه الدول تشكل أملا كبيرا لتعزيز دورها الإقليمي وتطوير قدراتها الاقتصادية في المرحلة المقبلة.

المبحث الثالث: المسار المستقبلي للسياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

في ضوء ما تقدم، يمكن أن نضع احتمالات مستقبلية ممكنة الحدوث في مسار السياسة الخارجية التركية على المستوي الإقليمي، والتي يمكن أن نحددها في ثلاثة مسارا ت رئيسية وهي كالتالي:

يطرح "**جراهام فولر**" **(Graham Fuller)**، الخبير في الشأن التركي، وصاحب كتاب "**الجمهورية التركية الجديدة**"، ثلاث سيناريوهات لمستقبل السياسة الخارجية التركية:[64]

السيناريو الأول: سياسة خارجية ذات صبغة أمريكية.

وفي هذا المسار يقرّ" فولر" بأن تركيا الحليف الوفي للولايات المتحدة قد انتهت، غير أن لا تزال هناك مجموعة من الأسباب قد تدفع بتركيا مرة أخرى نحو الارتماء في أحضان السياسة الخارجية الأمريكية، ومنها:

- شعور تركيا بتهديدات ومخاطر أمنية إقليمية جديدة.
- تتحوّل تركيا إلى هدف إستراتيجي من قبل قوات الجهاد الدولية.
- رفض صريح من الإتحاد الأوروبي لمنح عضويته لتركيا [65].وذلك على أساس أنه لا تزال أوروبا المسيحية تنظر في علاقتها مع تركيا من زاوية تاركة الصراع العثماني الأوروبي منذ عام 1453، ولاختلافها الحضاري عنها وبالتالي فهي ليس لديها مكانة في مشروعها الحضاري ونظرا لامتداد تركيا إلى منطقة الشرق الأوسط والمليئة

[64]–غراهام فولر، **الجمهورية التركية الجديدة**، مركز دراسات الصين وآسيا، (05/10/2015)، على الرابط: www.chinaasia-rc.org/index.php?d=21&id=659

[65]– المرجع نفسه.

بالنزاعات، فانضمامها إلي الاتحاد الأوروبي سيجعل لهذا الأخير حدود مشتركة مع تلك المنطقة، ومن ثم الأمر الذي يقحمها في سياستها.[66]

- شعور تركيا بالحاجة إلى التسلح العسكري الأمريكي، وفي هذه الحالة ينبغي على الولايات المتحدة أن توفر كل ما تطلبه تركيا من أسلحة.
- تعرض الشرق الأوسط لهزة عنيفة راديكالية تهدد تركيا تهديدا مباشرا.
- احتياج تركيا لدعم الولايات المتحدة أمام صندوق النقد الدولي لتحسين أوضعها الاقتصادية (غير أن الوضع الحالي يسير في الاتجاه المعاكس).
- إعادة إحياء فكر "كمال أتاتورك"، من خلال إقامة روابط وطيدة مع واشنطن بدافع الأمن التركي، ثم تبلور رفض إيديولوجي داخل تركيا مرة أخرى لتدخل تركيا في شؤون الشرق الأوسط. ويمكن أن يتزامن مع هذا السيناريو قيام المؤسسة العسكرية التركية بالإجهاز على منجزات السياسة الإسلامية في تركيا، وقد يسهم في ذلك أيضا حدوث إخفاقات حادة في السياسات الإسلامية، أو ظهور نظم إسلامية متشددة عدائية.[67]

إن محدودية القدرة الأمريكية على إدارة النزاعات في الشرق الأوسط بالخصوص، ولاسيما بعد فشل مفاوضات السلام في نهاية 2000م، إضافة إلى فشل الغزو الأمريكي على العراق،والخيارات السياسية الإسرائيلية ضد البلدان المجاورة، فضلا عن النزاع حول البرنامج النووي، كل تلك الحقائق أدت إلى تفجير الأوضاع في الشرق الأوسط والإمعان في إضعاف الرصيد الأمريكي وبالتالي تراجع التفوق الأمريكي في المنطقة، الأمر الذي أدي إلى ولادة عهد جديد في الشرق الأوسط،عهد سوف يكون الأطراف الذين يكتسبون القوة فيه، إقليميين

[66]– ليتم،مرجع سابق الذكر، ص ص.212،213.

[67]– فولر، مرجع سابق الذكر.

بشكل رئيسيو إعطاءهم هامش الحركة في المنطقة للاستفادة منه [68]، وهنا لابد الأخذ في الحسبان السياسة التركية، حيث تغيرت المعادلة على مستوي التوازنات الإقليمية في المنطقة وبالتالي عودة تركيا كقوة إقليمية كبرى وانفتاحها على العالم، وانتهاجها سياسة مستقلة (إزاء إيران مثلا) بعيدا عن الضغوط الغربية وكذا لعب دور الوسيط في العديد من القضايا الإقليمية (المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا، إسرائيل وفلسطين...)،وبالتالي تناغم السياسة الخارجية التركية مع السياسة الأمريكية، حيث أصبحت تركيا دولة النموذج التي يجب أن تعتمد عليها الولايات المتحدة في المنطقة، وهذا ما يضفي القبول الأمريكي بتنامي الدور التركي، فضلا عن الحاجة الأمريكية والغربية والعربية لدور تركي فاعل لموازنة الدور الإيراني السلبي[69]

السيناريو الثاني: سياسة خارجية ذات صبغة أوروبية.

فيرى" فولر" أن مسيرة تركيا نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي تمضي ببطء على خطى متعرجة، ويكتنفها بعض المشكلات والعراقيل مثل الموقف الفرنسي المعارض لتركيا، وما يؤدي بدوره إلى خلق رد فعل مضاد للإتحاد الأوروبي في تركيا، غير أنه لا يستبعد انضمام تركيا لاحقا للاتحاد الأوروبي، ففي هذا الصدد يقول:

"وإن يكن مستقبل تركيا في الإتحاد الأوروبي غامض إلى حدّ ما في الوقت الحالي إلا أن ثمة بعض العوامل قد تتغير خلال العشرة أعوام المقبلة وستتغير حتما، وستتزايد مبررات انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي بمرور الوقت".[70]

ففي هذا السياق، أعادت الدولة التركية ترتيب توجهات سياستها الخارجية بشكل عام،مركزة جهودها وإصلاحاتها الداخلية لتوافي المتطلبات الأوروبية وسائر الشروط الإلزامية

---

[68]– ليتم، مرجع سابق الذكر، ص.212.

[69]– ميشال نوفل، **"عودة تركيا إلى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية"**(بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون،ط.1، 2010)،ص.70.

[70]– فولر،مرجع سابق الذكر.

لدخول الاتحاد الأوروبي بحلول هذا العام 2015 تاريخ يسعي الرسميون الأتراك إلى ملاقاته بمجموعة من الإصلاحات أقرها البرلمان التركي في السنوات الأخيرة من أجل تحسين نسختهم من الديمقراطية، حقوق الإنسان، حكم القانون، الاقتصاد، البنية الاجتماعية والسياسية، وكان عليهم كذلك أن يطور مقاربة إستراتيجية لتحويل مخزون تركيا التاريخي وموقعها الجغرافي إلى رصيد يعزز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، ويعتبر المهندس الرئيسي للسياسة التركية الشرق الأوسطية، وزير الخارجية الحالي "أحمد داوود أوغلو" أن انضمام تركيا إلي الاتحاد الأوروبي وعضويتها في حلف شمال الأطلسي أمرين غير قابلين للنقاش.

وبناءا على ذلك، فإن توجه تركيا الغربي لن يتأثر وليس من الوارد أن تتحول تركيا بسبب موقفها المؤيد للعرب إلى دولة شرق أوسطية.[71]

السيناريو الثالث: سياسة خارجية ذات صبغة تركية محضة.

يرى "فولر" أنه يرتكز على درجة عالية من الثقة بالذات والاستقلالية لدى الإدارة التركية على تطوير علاقاتها الإيجابية والفعالة مع كافة دول العالم، وأن ثمة رؤيتين استراتيجيتين تقفان خلف هذا السيناريو:

الأولى: هي رؤية العمق الاستراتيجي "لأحمد داوود أوغلو"، والمعروفة بإستراتيجية "العمق الاستراتيجي"، ويصفها "فولر" بأنها سياسة تنطلق من وضعية تركيا الجيوإستراتيجية وعمقها التاريخي والثقافي لبلورة مكانة جديدة لتركيا في الساحة الدولية.

الثانية: هي الرؤية الإقليمية "**لسادات لاتشنير(Sedat Laçiner)"**، وتدعو هذه الرؤية إلى توسيع قنوات الاتصال والحوار ليس فقط بين حكومات المنطقة، بل وبين شعوب الشرق الأوسط أيضا، والعمل على بلورة "ذهنية إقليمية مشتركة".[72]

[71]– نوفل، مرجع سابق الذكر، ص ص .73–77.

أكثر من ذلك، فإن صعود حزب العدالة والتنمية الحاكم بزعامة "أردوغان" وخلفيته الإسلامية، ساعد الحكومة التركية في لعب هذا الدور المخطط له بدقة، وذلك بسبب الشعور القوي بالتضامن مع العالمين العربي والإسلامي، وذلك من جانب دولة إسلامية التوجه ومقبولة عربيا لكونها البديل من الدور الإيراني الذي تسعي مصر ودول عربية كبرى أخرى إلى احتوائه في المنطقة. فضلا عن اشتراك "أردوغان" وحكومته وحزبه الذي يتمتع بقاعدة شعبية واسعة، فـي المشاعر نفسها حيال ما يسمي ب"الشارع العربي"، ومن ثم تأييدهم للقضية الفلسطينية العادلة، وهي ورقة تتوجه بها أنقرة إلى الداخل التركي والداخل العربي والإسلامي، فتعزز مكانتها ومصداقيتها في السياسة الإقليمية. وإذا رجعنا إلي نظرية داوود اغلوا فتركيا تهدف إلى" تصفير المشاكل مع دول الجوار" وتقدم نفسها قوة إقليمية غير منحازة ووسيطا نزيها لأطراف الصراع في الشرق الأوسط، إذ تنوي أن تحافظ بشكل مستمر على علاقات صحية وقوية مع كل الدول المجاورة لهان كركن أساسي في سياستها الشرق الأوسطية، وهو ما تجلي أخيرا من خلال اتفاقية التعاون الاستراتيجي التي عقدتها الحكومة التركية مع كل من العراق وسوريا.[73]

[72]– فولر ،مرجع سابق الذكر.

[73]– نوفل، مرجع سابق الذكر، ص. 77.

خلاصة :

بعد تولي حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا منذ عام 2002 أصبح ملف السياسة الخارجية التركية يدار بشكل مباشر ومسؤول من قبل الثلاثي أردوغان–غول–أوغلو، حيث عكست الدبلوماسية التركية النشطة في الشرق الأوسط خلال الفترة الأخيرة جهود أنقرة في تمتين علاقاتها بدول المنطقة. كما نجحت تركيا في حضورها الإقليمي والدولي واستطاعتها التفاعل والتعامل مع عدد من المتناقضات، فهي ليست عدوة لإسرائيل ولا حليفة للعرب، لكن ذلك لا ينفي إمكانية كسبها لدائرة التأثير والتحرك العربي وتحقيق مكاسب متبادلة، فتركيا استطاعت الموازنة ما بين المفاهيم الغربية والثوابت الإسلامية من خلال المحافظة على علمانيتها.

بناءا على كل ما تقدم، فان السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية تقوم على أسس ومرتكزات أبرزها تلك التي جاء بها وزير الخارجية التركي والمنظر السياسي "أحمد داوود أوغلو" في كتابه العمق الاستراتيجي،وفي هذه المرحلة عبرت الرؤية التركية عن اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط ، وذلك من منطلق الاستجابة للموقع الجيوسياسي الذي يفرض على تركيا الاهتمام بالبنية الإقليمية المحيطة بها على اعتبارها كمصدر تهديد لأمنها القومي أو لإقامة علاقات اقتصادية ذات فائدة للصالح الوطني أو كمجال للحركة والنفوذ الإقليمي والدولي، ومن ثم أصبحت تركيا معنية بصورة مباشرة باعتباراتها الإقليمية أكثر من ذي قبل، وهو الأمر الذي يتطلب مزيدا من الانخراط في هذه الاعتبارات ومن ثم إدراك المسؤولين الأتراك ضرورة التعامل مع الواقع بموضوعية، فبعد حرب الخليج، دمرت قوة العراق وأفرغت القضية الفلسطينية من مضمونها وتمزقت القومية العربية، وصارت جامعة الدول العربية حبرا على ورق، وخرجت إسرائيل وحدها مستفيدة من تلك الحرب، ومن ثم فتركيا بمقدراتها تمكنت من التعامل مع الدول العربية ومنها الشرق الأوسطية من خلال مسالك وأساليب متنوعة بحكم القرب الجغرافي، موارد الطاقة والأسواق الاستهلاكية، على أساس المبادئ الجوهرية التي أسس دعائمها أتاتورك على حدّ قول "تورغوت أوزال"، وهو ما ينهي الابتعاد عن النظرة التقليدية التي تعتبر تركيا لا تبدي كثيرا من الاهتمام بالمنطقة لاعتبارات تتعلق بالدين والتاريخ بل وأن تركيا لا تعدّ نفسها عضوا كاملا في المنطقة من الناحية الثقافية والسياسية.

وبحكم ذلك فقد دخلت تركيا في علاقات مع جوارها الإقليمي والتي امتازت تارة بالتنافس وتارة أخرى بالتعاون في إطار ما يسمي بسياسة "تعدد المحاور" للخروج بتركيا من سياسة الدولة الطرف إلى سياسة الدولة المركز، وبالتالي أخذت باتجاه الشرق الأوسط والعالم العربي والإسلامي من زاوية تحسين نبض العالم العربي، والتقاط نقاط التغير الاجتماعي والثقافي والسياسي في بنيته والاضطلاع بدور المبادر في حل الأزمات الإقليمية، ما يؤشر

بوضوح إلى وجود توجهات جديدة في السياسة الخارجية التركية ذات مرجعية وطنية، فهي تركز على تدعيم وتطوير العلاقات معها كل على حدي، من خلال علاقات متنوعة كما وكيفا مع توسيع ساحة المصالح المشتركة ومن ثم لفت أنظار تلك الدول إلى وضع تركيا الجديد في السياسة الدولية والذي يرتكز بالأساس على عدم اعتبارها دولة طرف لحسابات الدول الأخرى. مفضلا في إحداث تحول في طريقة تعاطي الحكومة التركية مع عدد كبير من القوي الإقليمية والدولية، وللمرة الأولى يحدث تقارب حقيقي بين تركيا وإيران، وتتصدع الشراكة الإستراتيجية بين تركيا والولايات المتحدة، وتهتز بعمق العلاقات التركية وإسرائيل، وتتقدم تركيا بجدية على الطريق الأوروبي.

وبهذا سيبقى مساهمة تركيا في المنطقة مرهون بإمكاناتها الاقتصادية وبالتطورات السياسية فيها، فضلا عن التطورات الإقليمية والدولية فهذه العوامل هي التي تجد من الدور التركي الشرق الأوسطي والعربي منه .

استنتاجات:

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

1 -أن الموقع الجيو–سياسي الذي تتمتع بها تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، وبما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية ويعود عليها بمنافع اقتصادية شتى سواء في إطار علاقات تجارية أو مرور مواد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية، ويمنحها مجالا أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي الدولي من ناحية ثالثة.

2 -نجح حزب العدالة والتنمية ممثلا بأقطابه الثلاث ("أردوغان"، "غول"، "وأوغلو") في دفع تركيا نحو الارتقاء الإقليمي والدولي عبر تعزيز قوتها الناعمة والاستقرار السياسي،

متفاعلاً مع الدور الذي لعبه الحزب في تنشيط التحول الديمقراطي ومن ثم الانطلاق نحو تفعيل الدور الإقليمي.

3 -نستنتج أنّ المعطيات الدولية والإقليمية منحت الفرصة وجعلتها مواتية للسياسة التركية للأخذ بزمام المبادرة والتركيز في توجهها نحو الشرق الأوسط، وتكييف سياستها الخارجية بما ينسجم مع الواقع الدولي والإقليمي، وبما يحقق لها موقعا مؤخرا وفاعلا على الساحة الإقليمية، ومما يجعل تركيا قادرة على قيادة المنطقة والاستفادة من غياب قوة قادرة على إيجاد نوع من التوازن في التوجهات الإقليمية المختلفة، كما هي عليه الحال في السياسة التركية الجديدة القائمة على التوازن مع الجميع.

4 -يلاحظ أن تركيا استطاعت في ظلّ حزب العدالة والتنمية أن تحوّل العلاقات من حدود المواجهة إلى حدود التعاون مع كافة جيرانها وبما يؤهلها للانغماس في التفاعلات السياسية الإقليمية والدولية بشكل مكثف وفاعل.

5 -يتضح أن تحديد مسارات السياسة الخارجية مستقبلا في أي من الاتجاهات الثلاثة يتوقف على المقومات التي تمتلكها تركيا لكي يؤهلها للعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط وينعكس على البيئة الدولية والإقليمية، حيث أن تركيا تتأثر سلبا أو إيجابا في سعيها الدؤوب نحو دور إقليمي فاعل ومؤثر تبعا لذلك.

6 -تمكنت تركيا من تطوير أسلوب دبلوماسي جديد، فبعدما كانت تركيا تعرف على أنها الجسر بين جهات عدة على مستوي النظام الدولي، أصبحت اليوم تعمل على تغيير هذه النظرة من منطلق مواءمة حركتها تبعا للساحة التي تتحرك فيها، فلكل ساحة أسلوب وخطاب، وبذلك تصبح تركيا المساهم في التفاعل الدولي وليس مجرد دولة جسر والاكتفاء بمرور الآخرين فوقها.

7 -إن غياب القوى العربية الفاعلة قد مكن تركيا من لعب دور إقليمي في الشرق الأوسط في إطار سعيها للمشاركة في حل قضايا المنطقة ولاسيما القضية الفلسطينية وإيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي.

8 -إن تزايد الأهمية التركية في الإستراتيجية الأمريكية قد فسح المجال أمام الحكومة التركية لحرية المناورة والحركة باتجاه سياسات إقليمية فاعلة ومؤثرة وبما يؤهلها للقيام بأدوار إقليمية مهمة وصولاً إلى الهدف الذي تسعى إليه في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

توصيات:

بالنظر إلى التحولات والتغيرات الإقليمية والدولية وتسارع التطورات والأحداث العالمية التي حصلت، ومحاولة تركيا لعب دور فاعل في منطقة الشرق الأوسط، وتداعيات هذا التأثير على دول المنطقة وخصوصا الدول العربية، وعليه نقدم التوصيات الآتية:

1 -بناء إستراتيجية عربية شاملة ينبثق عنها أهداف قومية موحدة بعيدة عن النزعة القطرية والانكفاء على الذات بحيث تساير هذه الأهداف المتغيرات الدولية والإقليمية على منطقة الشرق الأوسط.

2 -أن تبنى العلاقات العربية–التركية من خلال هيئة عليا مشكّلة عربيا وليس من قبل الدول العربية منفردة.

3 -أن تتفق الرؤيا العربية مع الرؤية التركية في الحد من التسلح النووي ونزع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط بما فيها إيران وإسرائيل.

4 -وضع سياسات اقتصادية عربية تحقق التعاون مع تركيا لتكون ركيزة من ركائز تطوير العمل المشترك، من خلال إنشاء مشروعات تنموية وتطوير وتنمية الهياكل الاقتصادية.

5 -العمل على تطوير العلاقة العربية التركية والتي ترتبط بروابط تاريخية وبشرية وإسلامية في النواحي الاقتصادية والعلمية والسياسية لمصلحة الطرفين.

الملحق رقم (01): خريطة تركيا في محيطها الجغرافي.

المصدر: www.deplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/Turquie/

الملحق رقم (02): خريطة تركيا في العالم.

المصدر: www.Turkpres.co/node/3819

الملحق رقم (03): المؤشرات الجغرافية لدولة تركيا.

السكان	81.619.392 مليون نسمة
المساحة	783.562 كلم^2
الشريط الساحلي	7.200 كلم^2
الحدود المشتركة	2.816 كلم^2
الممرات المائية	1.200 كلم^2

Source: Partial sources: CIA.gov.CIA world.Facebook.wikipedia.com 2006/2015.

الملحق رقم (04): أهم المؤشرات الاقتصادية.

النتاج المحلي الإجمالي	549 مليار (2007)*
متوسط دخل الفرد (بالدولار الأمريكي)	7711 (2007)*
نسبة النمو (بالمائة)	5% (2007)*
الديون الخارجية (بالدولار الأمريكي)	359.500.000 (2006–2015)**
إحتياطي الرصف والذهب	117.600.000.00 (2006–2015)**
القدرة الشرائية	167.000.000.00 (2006–2015)**

***المصدر:** كابي الخوري، بيانات بالقدرات العسكرية العربية مقارنة بإيران، تركيا وإسرائيل، الملف الإحصائي(111)، ص ص 215–216.

** **Partial sources**: CIA.gov.CIA world.Facebook.wikipedia.com 2006/2015.

الملحق رقم (05): أهم المؤشرات العسكرية لدولة تركيا.

مؤشرات عسكرية للقوات المسلحة

الجيش	41.637.773
القوات البحرية	155.000
القوات الجوية	1.0200

التجهيزات

الدبابات	3,778
عربات القتال المدرعة	7,550
دبابات متعددة إطلاق الصواريخ	811
مدافع ذاتية الدفع	1.013
طائرات الهجوم ذات الأجنحة الثابتة	223
طائرات هيليكوبتر	443
طائرات التدريب	276
الغواصات	13
سفن حربية (طرادات)	08

مؤشرات مالية

ميزان الدفاع (مليار دولار)	(2015-2006) 18.185.000.00
الإنفاق العسكري (مليون دولار)	(2006) 11291
نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي	(2006) %2,7

المصدر: كابي الخوري، **بيانات بالقدرات العسكرية العربية: مقارنة بإيران وتركيا إسرائيل**، الملف الإحصائي(111)، ص ص 215–216.

أولا: باللغة العربية:

أ-الموسوعات:

1. عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة العالمية** ،ج1،بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1985.

2. عادل عبد السلام، **الموسوعة العربية**، البوسفور، المجلد 5، سوريا: هيئة الموسوعة العربية

ب-الكتب:

1. إبراهيم خليل العلاف، **تركيا...طرح الهوية-تركيا العلمانية** ، الجزيرة نت للبحوث والدراسات، 2006.

2. أحمد النوري النعيمي، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية** ، بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر، 1980.

3. أحمد النوري النعيمي، **السياسة الخارجية** ، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع،2009.

4. أحمد النوري النعيمي، **النظام السياسي في تركيا**، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013.

5. أحمد حيروز، **تركيا بين الصفوة، البيروقراطية والحكم العسكري** ، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985.

6. أحمد داود أغلو، "**العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات دار العربية للعلوم والنشر، ط1، 2010،ط.2، 2011.

7. إيفانوفيتش فلاديمير دانيلوف، **الصراع السياسي في تركيا** ، تر: يوسف إبراهيم الجهماني، سوريا: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

8. جلال ورغي، **الحركة الإسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي**، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون،ط.1، 2010.

9. جلال ورغي، **الحرمة الإسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي**، الدوحة: قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون،ط.1، 2010.

10.حقي أوغور، "**تركيا وإيران: البعد عن حافة العدم**"، مركزالكاشف للمتابعة والدراسات *الاستراتيجية*، 2009.

11. خالد الحروب، **التيار الإسلامي والعلمنة السياسية : التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية** ، فلسطين: مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان، ط. 1، أكتوبر 2008.

12. خورشيد حسين دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية** ، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1999.

13. سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**،عمان:دار وائل للنشر،ط.2،2006.

14. صلاح الدين أبو حسن، **التجربة التركية عوامل النهضة**، المركز العربي للدراسات والأبحاث، د.س.ن.

15. عبد الوهاب بكر، **تركيا والصراع العربي الإسرائيلي في العلاقات العربية التركية** ، ترجمة: إشراف محمد أبو العز صفي الدين، معهد البحوث والدراسات العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،1991.

16. علي حسين باكير (وآخرون)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** ، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط.1، 2010.

17. فيليبروبنس، "**تركياوالشرقالأوسط**"،ترجمة:ميخائيلنجمخوري،قرطبة :دارقرطبةللنشروالتوثيقوالأبحاث،ط.1،1993.

18. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** ، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.2،1997.

19. محمد زاهد جول، **التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟**، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط.1، 2013.

20. محمود أحمد عبد العزيز، **تركيا في القرن العشرين** ،القاهرة: دار المكتب الجامعي الحديث، 2012.

21. ممدوح عبد الغنم، **تركيا والبحث عن الذات** ، بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

22. ميشال نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**،بيروت:دار العربية للعلوم ناشرون،ط.1،2010.

23. نور الدين محمد، **تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات** ، الرياض: الرسيل للكتب والنشر، 1997.

24. ياسر أحمد حسن، **تركيا البحث عن المستقبل**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط. 1، 2006.

25. ياسر أحمد حسن، **تركيا البحث عن مستقبل** ، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط.1، 2006.

26. يحيى أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط وصراع العولمة**، بيروت:دار النهضة العربي، ط.2، 2002.

27. يوسف الجهماني، **تركيا وإسرائيل** ، دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

ج- المجلات و الدوريات:

1.أحمد داود أوغلو، "تركياوالديناميكيات الأساسية للشرق الأوسط"،ع116، **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2004.

2. التركية العربية 2002-2011، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية** ، العدد 2،عمان: الجماعة الأردنية، 2013.

3. جمل عفيفي، "القوة العسكرية التركية في ظل الدور الإقليمي الجديد"، **مجلة الأهرام**، مصر: مؤسسة الأهرام الإعلامية، 2010.

4. خليل إبراهيم بنرايس، سياسة تركيا إزاء مصر 1960-1971 (دراسة تاريخية)، **مجلة كلية الآداب**، العدد 99،جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، قسم التاريخ.

5. سعد حقي توفيق، السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي2002-2008، **مجلة العلوم السياسية** العددان 38-39، العراق: جامعة بغداد، 2008.

6. سعيدي السعيد، "سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية-العربية"، **مجلة المفكر** ، العدد 10، بسكرة: جامعة محمد خيضر،2011.

7. صايل فلاح مقداد السرحان، "أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية–العربية 2002–2011 "، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية** ، العدد 2،الأردن: الجامعة الأردنية، 2013.

8. صايل فلاح، مقداد سرحان، "أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية 2011"، م.6،ع.2، **المجلة الأردنيةللعلوم الاجتماعية**، 2013.

9. صدام أحمد الحياشنة، "العلاقات التركية الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة (2002–2010)"،**دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية** ،المجلد 38،العدد3، الأردن: جامعة مؤتة، 2011.

10. عبد الله الشمري، "دور العيش في اللعبة السياسية"، **مجلة السياسة الدولية** ، ع.234، 2009.

11. غبير محمد عاطف الغندور، جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر: دراسة إستشرافية،**مجلة فكرية محكمة**ع.6، مصر: دراسات الشرق الأوسط،2011.

12. فتيحة ليتم، "تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة المفكر**، ع.5، عنابة: جامعة باجي مختار،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية.

13. محمد نور الدين، "دوائر تركيا الثلاث"، **شؤون الأوسط**، ع.11، بيروت، 1992.

14. مسلم مثابقة، العلاقات التركية الإسرائيلية وإنعكاساستها على دول الجوار العربي**مجلة المنارة**، ع.4، الأردن: الجامعةالأردنية، 2013.

15. مصطفى اللباد، "السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية: خلفيات البيولوجية أم مصالح"، **مجلة شرق نامه**، ع.7، يناير 2011.

16. مصطفى جاسم حسين، الدور الإقليمي التركي للمدة من 2002 إلى 2010، ، **المجلة السياسية والدولية** ، ع. 20، الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية، 2012.

17. توفيق المديني، "السياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها أغلو الموقع الإستراتيجي في الساحة الدولية"،**جريدة المستقبل** العدد 3808، 2010/10/22.

18. عزت مرزوق، "العلاقات المصرية–التركية: السياسة تغلب الإقتصاد"، **جريدة الأخبار**، العدد 2433، 31 تشرين الأول 2014.

19. قراءة في العلاقات التركية–المصرية بعد ثورة 25 يناير،جريدة **Egypte Independen**،2014/11/22،على الرابط:

http://www.egyptindependent.com/node/1976511

20. صدام مرير جميلي،"الموقف التركي من التحولات السياسية في المنطقة العربية"،**مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**،م.3،ع.12،السنة الثالثة.

21. إبراهيم بن سعد آل مرعي، "التعاون الثنائي في صالح المنطقة: آفاق العلاقات التركية السعودية"، **جريدة الرياض**، ع.17052، 02 /2015/03. على الرابط:

http://www.alriyadh.com/2015/03/02/article1026291.html

22. خورشيد دلي،أي مستقبل للعلاقات التركية العربية في ظل رئاسة اردوغان؟، **مجلة الوحدة الإسلامية** ،ع.157،السنة الرابعة عشر،كانون الثاني 2015.على الرابط: (2015/12/12)
http://www.wahdaislamyia.org/issues/157/kdalli.htm

د– التقاريروالدراسات:

1. الأكاديمية العربية المفتوحة، **السياسة الخارجية**، إعداد قسم الدراسات والأبحاث في الأكاديمية، كلية القانون والسياسة، 2007–2008.

2. تقرير التنمية البشرية، "محركات التحول في التنمية"، الفصل 3، 2013.

3. جمهورية مصر العربية ووزارة التجارة والصناعة قطاع الإنفاقات التجارية، **دراسة عن العلاقات الاقتصادية التجارية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تركيا خلال الفترة من 2003 حتى النصف الأول من 2008.**

4. حاقان ياووز، "العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية"، ع 33، **الدراسات الفلسطينية**، 1998.

5. عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، **بحث مقدم في الملتقى العلمي** "**رؤية المستقبلية العربية والشركات الدولية**" **المنعقد بمدينة الخرطوم** بالتعاون مع كلية العلوم الإستراتيجية بجامعة نايف للعلوم الأمنيةوالرابطة العربية للدراسات المستقبلية لإتحاد مجالس البحث العلمي العربي، الخرطوم، السودان، 3–2013/02/4.

6. علي حسين بكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، جانفي 2011.

7. محمود سمير الرنتسي، تركيا وإسرائيل...واقع العلاقات واحتمالات التقارب، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، 20 أغسطين/آب 2005.

8. محمود سمير الرنتسي، تركيا ومصر بعد فوز السيسي: سناريوهات العلاقات، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، 20 أغسطين/آيونيو/حيزران 2014.

9. مراد يشيلطاش، اسماعيل نعمان تيلجي، "السياسة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية"، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، ديسمبر 2013.

10. معمر خولي، "الإصلاح الداخلي في تركيا"، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، **سلسلة دراسات وأوراق بحثية**، تموز/يوليو 2011.

11. معمر فيصل خولي ،"العلاقات التركية السعودية من الشراكة إلى التوتر"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 10جانفي، 2010.

12. منصور المرزوقي ، العلاقات السعودية التركية: تحول بنية التحالفات الإقليمية، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، 15 مارس 2015.

13. نور الدين عسلي، محمد بوديسة، نحو بناء إستراتيجية متكاملة للحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة دراسة تحليلية لتجربة تركيا، **الملخص الرابع لدراسات وتجارب دولية في القضاء على البطالة** ، مخبر الإستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة مسيلة.

14. وحدة تحليل السياسات،" **التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية**" ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، أفريل 2012.

15. يوسفي الفر، "العلاقات الإسرائيلية المتوترة مع تركيا –إيران: بعد شد الأطراف"، تقرير نوريف، **مركز صناعةالسلام النرويجي، مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات**، بيروت، 2001.

هـ–المواد غير المنشورة:

1. أحمد سليمان الرحاحلة، "الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط الفرص والتحديات"، **رسالة قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية**،جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2014.

2. بالرايسسمية،توجهات السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية، **مذكرة لنيل شهادة الليسانس نظام جديد (LMD)**، في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، 2012-2013.

3. التلولي محمد عبد العاطي، **السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا (2002-2008)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر : كلية الآداب والعلوم الانسانية، 2011.

4. رضا دشوشة، "السياسات الخارجية الإيرانية والتركية"، **رسالة ماجستير في العلاقات الدولية**،جامعة باجي مختار:كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012.

5. طايل يوسف عبد الله العدوان، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)، **بحث لنيل درجة الماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، 2013.

6. عبد الله فالح المطيري، **أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2011.

7. علي فايز يوسف الدلابيح، **توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الإحتلال الأمريكي للعراق (2003-2011)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2011.

8. عيسى محمد إبراهيم، حلمي فاطمة، السياسة الخارجية التركية بين الإسلام والعلمانية، **مذكرة ليسانس في العلوم السياسية** ، تخصص: علاقات دولية، جامعة بن بوعلي الشلف، 2010.

9. محمد عربي لادمي، التنافس التركي على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية**، تخصص علاقات دولية إستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014.

10. يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية، **بحث لنيل درجة الماجستير** ، جامعة الأزهر غزة، قسم العلوم السياسية، 2011.

و-المواقع الإلكترونية:

1. "تركيا وحلف الناتو من يستخدم الأثر لتحقيق أهدافه"، على الرابط:

http://www.aljmal.com

2. العلاقات المصرية التركية والأزمة الصاعدة، العربية، على الرابط: .http://www.alarabiya.net/ar/politics/2013/2015

3. عبد الرحمان ناصر، "محددات العلاقات المصرية التركية: لماذا تدعى تركيا جماعة الإخوان؟"تم الإطلاع عليه يوم الأربعاء 04 نوفمبر 2015 على الرابط:

http://www.sasapost.com/why-turkey-supports-brotherhood

4. فورين أفيرز،"أبعاد اللعبة الكبرى بين مصر وتركيا"، على الرابط:

http://www.rassd.com/131584.htm

5. معهد واشنطن،"أبعاد اللعبة الكبرى بين تركيا ومصر في الشرق الأوسط"،على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkey-and-egypts-great-germe-in-the-middle-east

6. معمر فيصل خولي ،"العلاقات التركية السعودية من الشراكة إلى التوتر"،على الرابط:

File:///C:/Users/DS Informatique/Downloads/Turki/123

7. غراهام فولر،"الجمهورية التركية الجديدة"، مركز دراسات الصين وآسيا،على الرابط:www.chinaasia-rc.org/index.php?d=21&id=659

8. سعد عبد العزيز مسلط، "المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا"، مركز الدراسات الإقليمية.

9. محمد نور الدين، "تركيا وغيران: جدلية التعاون والتنافس"، علىالرابط:
www.if.cl.org/library/files/.../3-Nourdine-pdf

ثانيا:باللغة الأجنبية:

1. Fao-Aquastate, 2008.
2. FernandBrandel, **A histiry New York**: Penguin 1993, P. 55.
3. SonerCagaptay and Marc J. Sievers, "Turkey and Egypt's Great Game in the Middle East", the Washington institute for Near East policy, Foreign affairs, March 8, 2015.
4. Denis Ferrand, regards sur le monde actuel, **« le Proche et le Moyen Orient un foyer de conflits depuis la fin de la première guerre mondial »** ; sur le site :

   http://www2.aclyon.fr/lyc01/cotiere/IMG/pdf/Cours_Proche_et_Moyen_Orient.pdf
5. Kemal Kriski,**Post Colde-WarTurkish Security and The MiddleEast,** Journal of middleeast Reviw of International Affairs,vol,01;n°2,July,1997.

الملخص باللغة العربية:

عرفت السياسة الخارجية التركية تحوّلا أساسيا عقب وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002م، من خلال ما عرف بسياسة "تعدد البعد" هندسها ووضع معالمها رئيس الوزراء الحالي أحمد داور أوغلو، تتمحور حول سياسة خارجية متعددة الأبعاد، تصفير المشكلات مع دول الجوار، تطور دبلوماسي معتبر، الهدف منها إعادة صياغة دور تركيا في المنطقة، بإعتبارها دولة محورية، مركزية، فاعلة إقليميا ودوليا، من خلال ما تملكه من مصادر للقوة اللينة، القوة الدبلوماسية والإقتصادية، وقد إنعكست هذه السياسة على دول منطقة الشرق الأوسط عموما من خلال عملية الإنفتاح والتعاون مع دول المنطقة.

والإشكالية التي حاولنا الإجابة عليها في هذا البحث تتمحور عموما حول معرفة، ما هي التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية والتركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002م، وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف في منطقة الشرق الأوسط بعد تطوير قدراتها السياسية والإقتصادية والعسكرية في ظل بروز تحولات عديدة على المستوى الإقليمي والدولي.

أما فرضية الدراسة فقد أشارت إلى أن التغيرات التي طرأت على البيئة المحلية والبيئة الدولية، ساهمت في تشكيل السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه دول منطقة الشرق الأوسط خلال فترة وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002م، وجعلتها تأخذ طابع التعاون بين الطرفين.

خلصت الدراسة إلى أن الموقع الجيوإستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الإهتمامبالإعتبارات الإقليمية، ويمنحها مجالا أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي والدولي من ناحية أخرى. كما أن حزب العدالة والتنمية ممثلا بأقطابه الثلاث (أردوغان-غول- وأوغلو) نجح في دفع تركيا نحو الإرتقاء الإقليمي والدولي عبر تعزيز قوتها الناعمة وجعلها نموذجا سياسيا وإقتصادياوإجتماعيا على مستوى المنطقة وشعوبها.

Résumé :

La politique extérieure de la Turque a connu une grande mutation, notamment après l'arrivée du parti de la justice et de développement au pouvoir en 2002, à travers une politique multidimensionnelle qui a été dessinée par le premier ministre actuel Ahmet D. Oglu. Cette politique s'est basée essentiellement sur le bon voisinage vis-à-vis des pays limitrophes, une politique extérieure multidimensionnelle, une diplomatie plus active, afin de repositionner la Turquie sur la scène internationale en tant qu'acteur plus confiant, indépendant et ambitieux, visant à utiliser son soft-power économique et diplomatique. Cette politique a été reflétée sur la région du Moyen-Orient en général à travers le processus d'ouverture et de coopération avec les pays de la région.

La problématique que nous avons essayé d'y répondre dans cette recherche généralement tournent autour de savoir, quelles sont les nouvelles tendances dans la politique étrangère de la Turquie après l'arrivé de l'AKP au pouvoir en 2002, et quels sont les objectifs que la Turquie vis à atteindre dans le Moyen-Orient, après le développement des capacités économiques et politiques et militaires avec l'émergence de nombreux changements au niveau régional et international.

L'hypothèse de l'étude avait suggéré que les changements dans l'environnement local et l'environnement international ont contribué à la formation de la nouvelle politique étrangère Turque vers le Moyen-Orient au cours de la période de l'arrivée de l'AKP au pouvoir en 2002, et leur faire la forme de coopération entre les parties.

Cette étude a conclu que la Turquie bénéficie d'un site géostratégique qui qualifie et impose intérêt de considérations régionales, et de donner plus d'espace pour le mouvement et pour la recherche d'influence régionale et internationale. Aussi, il se trouve que le parti justice et développement représenté par les trois pôles (Erdogon, Gül, et Davutoglu) a réussi à pousser la Turquie vers l'amélioration régionale et internationale par le renforcement de sa puissance douce et la rendre politiquement, économiquement et socialement un modèle pour la région et ses peuples.